

التضخم النقدي

أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث
دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين



دكتور

أحمد محمد أحمد أبو طه

كلية الشريعة والقانون - تفهنا الاشراف

دقهلية - جامعة الأزهر



التضخم النقدي

أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث
دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين

مكتوب

أحمد محمد أحمد أبوطه

كلية الشريعة والقانون - تفهنا الأشراف - دقهلية
جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

2012م

رقم

الناشر

مكتبة الوفاء القانونية

محمول : 0020103738822 الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نشر للعلماء أعلاماً، وثبت لهم على الصراط المستقيم أقداماً، وكمل ذوى الأحلام بمعرفتهم علم الحلال والحرام، باعث النبي الهادي، محمد خير من حضر النوادي، الذي انخفضت به بحق كلمة الباطل بعد ارتفاعها، ﷺ مادامت السماء في سموها، والأرض في اتساعها وانبساطها، وعلى آله، وأصحابه، وأزواجه، وذريته الطيبين الطاهرين ﷺ.

وبعد

فإن الأزمات الاقتصادية الناتجة عن المشاكل الاجتماعية والمشاكل السياسية، وما صاحب ذلك من انحصار في الموارد الطبيعية نتيجة الجفاف والقطع في بعض من أرض الله، هذه الأزمات هزت الاقتصاد العالمي فتأثرت بذلك قيم الأثمان الورقية بانخفاض أثر على أحجام الثروات تضرر منه الكثير ممن لهم حقوق والتزامات على الآخرين .

ومن أكبر المشكلات المعاصرة من قضايا الساعة مشكلة التضخم النقدي، لما أصبح النقد المتداول في جميع أنحاء العالم ورقاً مطبوعاً وما يترتب على هذا التضخم من هبوط في قيمة العملة الورقية، بحيث تصبح الوحدة النقدية لبلد ما، قوتها الشرائية لا تساوي إلا جزءاً من خمسة أو عشرة أو مئة مثلاً من قوتها الشرائية السابقة .

حيث إن الديون المعقودة قبل الهبوط بمدة طويلة كالمهور الموجلة في عقود النكاح، وكالديون القديمة، إذا قضيت بالعمللة ذاتها وبالعقد المذكور في العقد القديم قبل الهبوط ينال الدائن بهذا الهبوط في قيمة العملة ضرر كبير بحيث يعتبر معه أنه لم يقبض من دينه إلا واحداً من خمسة أو من عشرة أو من مئة.

وفي الوقت نفسه إذا كلف المدين أن يدفع بعد الهبوط العظيم المروع دينه من النقود بحسب قيمتها السابقة، فإن ذلك مرهق له إرهاباً لا يحتمل، وهنا تكمن المشكلة.

فسارع أولئك إلى علماء الشريعة الإسلامية يستجدونهم في تقرير حقوقهم ورأب ما انصدع من التزامات الآخرين لهم، أليكون الوفاء بمثل ما التزم أم بقيمته؟.

ونظراً للأهمية القصوي لهذا الموضوع ؛ كلفني بإعداده أساتذتي الأجلاء أعضاء اللجنة العلمية الدائمة الموقرة .

فأسأل الله ﷻ التوفيق والسداد، والهداية والرشاد، إنه علي ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير .

أما عن البحث فقسمته إلي مقدمة وأربعة فصول وخاتمة:

المقدمة - أهمية البحث وخطته .

الفصل الأول - حقيقة النقود، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول - ماهية النقود عند علماء اللغة العربية، وفقهاء الشريعة المحمدية، وعلماء الاقتصاد .

المبحث الثاني - أنواع النقود .

المبحث الثالث - التكيف الفقهي للنقود .

الفصل الثاني - حقيقة التضخم النقدي، وأنواعه، وطرق قياسه، والتكيف الفقهي له .

وفيه أربعة مباحث :

المطلب الأول - حقيقة التضخم النقدي .

المطلب الثاني - أنواع التضخم النقدي .

المطلب الثالث - طرق قياس التضخم النقدي .

المطلب الرابع - التكيف الفقهي للتضخم النقدي .

الفصل الثالث - أسباب التضخم النقدي .

الفصل الرابع - آثار التضخم النقدي.

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول - الآثار الاقتصادية للتضخم النقدي

المبحث الثاني - أثر التضخم النقدي على الأفراد والمجتمع

والأخلاق .

المبحث الثالث - أثر التضخم النقدي على قيمة النقود .

الفصل الأول

حقيقة النة — وود

النقود هي الأداة التي يتوصل الناس بها إلى إشباع رغباتهم، والوصول إلى حاجاتهم، مما في أيدي الناس وتحت سلطانهم، وقد كان لها بالنسبة للدولة الإسلامية تاريخ، وصاحبها تطور، ولقد بحث علماء المسلمين في ذلك، نظراً لارتباط كثير من الأحكام الشرعية بها، كما في واجبات الزكاة، والخراج، وإقامة حد السرقة، والحراقة، والمهر في الزواج، وغير ذلك .

وقد عرفت النقود بهذا الاسم، كما أطلق عليها لفظ (السكة) ⁽¹⁾، ونوالي - إن شاء الله تعالى - إيضاح ذلك في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول - ماهية النقود عند علماء اللغة العربية، وفقهاء الشريعة المحمدية، وعلماء الاقتصاد .

المبحث الثاني - أنواع النقود .

المبحث الثالث - التكيف الفقهي للنقود .

(1) أ.د. حسن علي الشاذلي - الاقتصاد الإسلامي - مصادره وأسمه، المال وتعميته، دراسة مقارنة، الناشر : دار الكتب الجامعي، الطبعة : الثانية، عام 1416هـ - 1996م، ص 218 .

المبحث الأول ماهية النقود

لبيان حقيقة النقود ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول- ماهية النقود عند علماء اللغة العربية .
- المطلب الثاني - ماهية النقود عند فقهاء الشريعة الإسلامية .
- المطلب الثالث - ماهية النقود عند علماء الاقتصاد .

المطلب الأول

ماهية النقود عند علماء اللغة العربية

النقود عند علماء اللغة العربية تطلق على عدة معان، منها :

- 1- تطلق النقود على العطاء المعجل، فالنقد خلاف الدينية⁽¹⁾، يقال : نقدَ الدَّراهِمَ ونَقَدَ له الدَّراهِمَ أي أعطاه إياها فانتقدَها أي قبضَها⁽²⁾، ومنه ما رواه مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قال : حَتَّكْنَا أَبِي حَتَّكْنَا زَكَرِيَّا

(1) محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري - لسان العرب، الناشر : دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، مادة : نقد، (ج 3 / ص 425)، العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، المتوالي سنة 817 هـ - للقاموس المحيط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثانية، 1407 هـ - 1987م، باب : السدال، فصل : للنون، ص 412، المعجم الوجيز، طبعة الهيئة لأعماله لشئون المطابع الأميرية، 2003 - 2004م، مادة : النقد، ص 629 .

(2) الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرزازي - مختار الصحاح، ترتيب السيد محمد خاطر، الناشر : دار نهضة مصر للطبع والنشر، باب : للنون، مادة : ن ق د، ص 675، التَّشْيِخُ الْإِسْمُ الْعُلَمَاءُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الْقُوسِيُّ الْمُتَقَرِّي - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الناشر : المكتبة العلمية - بيروت، (ج 9 / ص 434)، مادة : ن ق د، ابن منظور - لسان العرب، (ج 3 / ص 425)، الجوهري - الصحاح في اللغة - (ج 2 / ص 226)، مادة : نقد.

عَنْ عَامِرٍ حَنْتَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ فَمَدَّ
أَعْيَا فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّئَهُ قَالَ : فَلَحَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَا لِي وَصَرَفَنِي فَمَسَارَ
سِتْرًا لَمْ يَمِزْ مِثْلَهُ قَالَ : « بِعْنِيهِ بِوَيْقَةٍ » . قُلْتُ : لَا . ثُمَّ قَالَ :
« بِعْنِيهِ » . فَبِعْتُهُ بِوَيْقَةٍ وَاسْتَكْنَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي ، فَلَمَّا بَلَغْتُ
أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ ، فَتَقَنَّنِي ثَمَنَهُ ثُمَّ رَجَعْتُ فَأَرْسَلَ فِي أَتْرَى فَقَالَ : « أَتْرَالِي
مَا كُنْتُكَ (1) لَا خَذَ جَمْلَكَ ؟ خَذَ جَمْلَكَ وَتَرَاهُمَكَ فَهُوَ لَكَ » (2) .

2- تمييز الدراهم (3) وإخراج الزيف (4) منها (5) .

(1) ماكنت : انتقصت من الثمن . ابن منظور - لسان العرب ، مادة : (مكن) ، ج 6 /
ص 220 ، النجومي - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرازي ، ج 2 /
ص 577 .

(2) صحيح مسلم مع شرح النووي ، الناشر : مؤسسة مآهل العرفان - بيروت -
مكتبة الغزالي - دمشق ، كتاب : المساقاة والمزارعة ، باب : بيع البعير واستثناء
ركوبه ، 11 / 30 ، 31 ، صحيح البخاري مع فتح الباري ، الناشر : مؤسسة مآهل
العرفان - بيروت - مكتبة الغزالي - دمشق ، كتاب : الشروط ، باب : إذا اشترط
البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جزأ ، 314/5 . (اللفظ لمسلم) .

(3) الدرهم : فارسي معرب ، وكسر الهاء لغة فيه ، وجمع الدرهم : دراهم . الرازي -
مختار الصحاح ، ترتيب السيد محمود خاطر ، الناشر : دار نهضة مصر - القاهرة ،
باب : الدال ، مادة : د ر ه م ، ص 204 .

والدرهم : قطعة من فضة كانت تضرب للتعامل بها . المعجم الوجيز ، مادة :
الدرهم ، ص 227 . الدرهم : جزء من اثني عشر جزءاً من الأوقية . سدي أبو
جيب - القاموس الفقهية لغة واصطلاحاً ، الناشر : دار الفكر دمشق - سورية ،
تصوير 1993 م الطبعة الثالثة 1408 هـ - 1988 م (ج 1 / ص 130) .

(4) زاف زيف زيفاً وزيفاً : تخبّر في مشيئة ، و الدرهم زيفاً : صارت مَرْنُودَةً
لغش . الفيروزآبادي - القاموس المحيط ، باب : لقاء ، فصل : الزاي ، ص 1056 .

(5) ابن منظور - لسان العرب ، مادة : نقد ، (ج 3 / ص 425) ، الرازي - مختار
الصحاح ، باب : اللون ، مادة : ن ق د ، ص 675 ، الفيروزآبادي - القاموس
المحيط ، باب : الدال ، فصل : اللون ، ص 412 ، إبراهيم مصطفى - أحمد -

3- ويطلق النقد علي العملة من الذهب والفضة وغيرهما مما يتعامل به⁽¹⁾.

المطلب الثاني

ماخية النقود عند فقهاء الشريعة الإسلامية

كما كان لأهل اللغة العربية اتجاهات في حقيقة النقد، فكَذلك للفقهاء اتجاهات عدة في المراد منه، وترجع اتجاهاتهم حول لفظ النقود، أهو قاصر علي المضروب من الذهب والفضة فقط؟ أم يشمل المضروب منهما وغير المضروب؟ أم يشملهما وما يقوم مقامهما في إشباع رغبات الناس وحاجاتهم ؟ .

وها هي بعض نصوص الفقهاء التي وردت في هذا الشأن :

أولاً : من قال بأن النقد مقصور علي المضروب :

فَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ جَاءَ مَا نَصَحَ : " .. وَإِنْ خُلِقَتْ لِلتَّجَارَةِ فِي الْأَصْلِ لَكِنْ الثَّمَانِيَّةُ تَخْتَصُّ بِالْمُضْرَبِ الْمَخْصُوصِ " (2).

وعند المالكية جاء في معرض حرمة الرِّبَا ما نصه : " وَحَرَّمَ كِتَابًا وَمِئَةً وَإِجْمَاعًا فِي نَقْدِ أَيِّ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ .. لِأَنَّ النِّقْدَ خَاصٌّ بِالْمَسْكُوكِ

= الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار - المعجم الوسيط، تحقيق / مجمع اللغة العربية (ج 2 / ص 810) مادة : نقد.

(1) المعجم الوجيز، مادة : نقد، ص 629 .

(2) جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (الحنفي) - نصب الرأية في تخریج أحاديث الهداية، الناشر : دار الحديث، 4/ 394، محمد بن محمد بن محمود الباهرني (الحنفي) - العناية شرح الهداية، الناشر : دار الفكر، 6/ 171، كمال الدين بن عبد الواحد بن الهمام (الحنفي) - فتح القدير، الناشر : دار الفكر، 6/ 171 .

وَالْحُرْمَةُ لَا تَخْتَصُّ بِهِ ⁽¹⁾.

ثانياً : من قال بإطلاق النقود على المسكوك وفيه :

فبعد الحنفية : " وَإِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ الدَّرَاهِمَ بِدَرَاهِمٍ أَجُودَ مِنْهَا، وَلَئِنْ يَصْلَحَ لَهُ لَهَا وَزَكَا يَوْزَنَ جَيِّدًا وَرَبِيئَةً، وَمَصْغُوعًا وَكَبِيرَةً، وَلَيُضَاهَا وَأَسْوَدُهَا فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ " ⁽²⁾.

وعند المالكية : " وأجمع الجمهور على أن مسكوكه وتبره ومصوغه سواء في منع بيع بعضه ببعض متفاضلاً لعموم الأحاديث المتقدمة في ذلك، إلا معاوية فإنه كان يجيز التفاضل بين التبر والمصوغ لمكان زيادة الصياغة .. " ⁽³⁾.

وقال الشيخ عليش : " إِنْ اخْتِصَّاصَ النَّقْدَ بِالْمَسْكُوكِ طَرِيقَةٌ لِإِسْبَاحِ عَرَفَةٍ، وَطَرِيقَةٌ غَيْرُهُ لَأَنَّهُ يَغْمُزُ الْمَسْكُوكَ، وَهُوَ صَرِيحٌ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ سَلْبًا وَتَقْدِيرُ إِنْ سَكَ " ⁽⁴⁾.

(1) أبو البركات سيدي أحمد الدردير (المالكي) - الشرح الكبير مع حاشية للنسوي،

الناشر : دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي، 3/ 28، محمد بن عبد الله

الخرشي - شرح مختصر خليل للخرشي، الناشر : دار الفكر، 5/ 36.

(2) محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (الحنفي) - المبسوط، الناشر : دار

المعرفة، 11/14.

(3) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشيد القرطبي، الموقوف سنة 595هـ -

بداية المجتهد، الناشر : مصطفى الحلبي، الطبعة : الخامسة، 1401هـ - 1981م،

(ج 2 / ص 196) .

(4) محمد بن أحمد بن محمد (عليش) - منح الجليل شرح مختصر خليل، الناشر : دار

الفكر، 4/ 493.

ثالثاً: إطلاق النقود على الذهب والفضة وغيرهما مما يتوصل

الناس به إلى إشباع رغباتهم وحاجتهم :

فعد الحنفية : " جازَ بَيْعُ الْفُلُسِ بِالْفَلَمَسِينَ بِأَعْيَالِهَا عِنْدَهُمَا " (1).

وعند المالكية : جاء في المدونة : " قُلْتُ : أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَيْتَ

فُلُوسًا بِدَرَاهِمٍ فَافْتَرَقْنَا قَبْلَ أَنْ نَتَقَابَضَ قَالَ : لَا يَصْلُحُ هَذَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ

وَهَذَا فَاسِدٌ، قَالَ لِي مَالِكٌ فِي الْفُلُوسِ : لَا خَيْرَ فِيهَا نَظَرَةً (2) بِالذَّهَبِ وَكَأَنَّ

بِالْوَرِقِ، وَأَوْ أَنَّ النَّاسَ أَجَازُوا بَيْنَهُمُ الْجُلُودَ حَتَّى تَكُونَ لَهَا سِكَّةٌ وَعَسِنَّ

لَكَرِهَتَهَا أَنْ تَبَاعَ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ نَظَرَةً، قُلْتُ : أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَيْتَ خَاتَمَ

فِضَّةٍ أَوْ خَاتَمَ ذَهَبٍ أَوْ بَرَزَ ذَهَبٍ بِفُلُوسٍ فَافْتَرَقْنَا قَبْلَ أَنْ نَتَقَابَضَ أَيْجُوزُ هَذَا

فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لَا يَجُوزُ هَذَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ، لِأَنَّ مَالِكًا قَالَ: لَا يَجُوزُ

فُلُسٌ بِفَلَمَسِينَ، وَكَأَنَّ جُوزَ الْفُلُوسِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَكَأَنَّ بِالْكَتَائِبِ نَظَرَةً " (3).

(1) أبو بكر مسعود بن أحمد الكاساني (الحنفي) - بدائع الصلتاع في ترتيب الفرائع،

الناشر : دار الكتب العلمية، 59/6، عثمان بن علي الزيلعي (الحنفي) - تبيين

الحقائق شرح كنز الدقائق، للناشر : دار الكتب الإسلامي، 316/3، 317، العلامة

معين الدين الهروي، المعروف بملا مسكين - شرح ملامسكين على كنز الدقائق

في فروع الحنفية لأبي البركات عبد الله بن أحمد للسلفي، للطبعة : المطبعة الخيرية

1342هـ، الطبعة : الثانية، صـ 340.

(2) النظرة : الانتظار، يقال : اشتريته بنظرة : بإسهال وتأخر. المعجم الوجيز،

مادة: النَّظَرُ، صـ 623. ومنه قول الله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى

مَيْمَنَةٍ) سورة البقرة، جزء من الآية 280 - أي : حكم في أذي السر بسر بالنظر

إلى حال الميسرة. الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد الأصبهاني القرطبي - الجامع

لأحكام القرآن، للناشر : دار الريان للتراث، 1179/2.

(3) مالك بن أنس - المدونة الكبرى، الناشر : دار الكتب العلمية، 5/3، أحمد بن

إبريس القرافي المالكي - أولو البروق في أنواع الفروق، الناشر : عالم الكتب،

132/2.

وعند الحنابلة قال ابن تيمية : " فَصَلَّ : وَمَا سَمَاءُ لِلنَّاسِ بِرَهْمًا وَتَعَامَلُوا بِهِ تَكُونُ أَحْكَامُهُ أَحْكَامَ الدَّرَاهِمِ مِنْ وَجوبِ الزَّكَاةِ فِيمَا يَبْلُغُ مِائَتَيْنِ مِنْهُ وَالْقَطْعُ بِمِثْقَلِ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ مِنْهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ ، قُلْ مَا فِيهِ الْفِضَّةُ أَوْ كَثُرَ ، وَكَثَلَتْ مَا سُمِّيَ دِينَارًا " (1).

ومما ورد في ذلك أنه نقل عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه قال : " هممت أن أجعل الدراهم من جلود الإبل ، فقول له : إذا لا بعير ، فأمسك " (2).

فقد فكر سيدنا عمر رضي الله عنه في الانتفاع بجلود الإبل عن طريق اتخاذها دراهم ، غير أنه لما وجه بما قد يترتب على ذلك من نقص في أهم مرفق حيوي لهم ، إذ بها يتكفلون ، وعليها يحملون ، ومن ألبانها يتغذون ، ومن أوبارها يتكثرون ، امتنع رضي الله عنه عن الإقدام على ذلك ، فقد وازن بين مصلحتين ، أرجح له عدم اتخاذها من جلود الإبل (3).

وبالنظر في الاتجاهات السابقة يتبين أن الاتجاه للثالث القائل : " بإطلاق النقود على الذهب والفضة وغيرهما مما يتوصل الناس به إلى إشباع رغبتهم وحاجتهم " هو الذي يسير عليه الفقهاء المتأخرون الذي استعملوا كلمة النقود ، وبالتالي فكل ما يؤدي هذه الوظيفة ويقوم بهذه المهمة يعتبر نقداً ، بصرف النظر عن المادة المصنوع منها ، وبصرف النظر عن الكيفية التي صار بها وسيلة للتعامل في مبدأ الأمر ، أو السبب في استمراره كذلك ، فما دامت هناك مادة يقبلها كل المنتجين في مجتمع " ما " للمبادلة نظير ما يبيعون ، فهذه المادة نقود ، ببيضاء كانت أو صفراء ،

(1) أحمد بن عبد الطيم بن تيمية الحراني أبو العباس ، المتوفى سنة 728 هـ قسي

الدين - الفتاوى الكبرى ، النشر : دار الكتب العلمية ، 372/5 .

(2) فتوح البلدان - البلاذري ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، (ج 3 / ص 578) .

(3) د. الشلالى - الاقتصاد الإسلامي ، ص 223 .

أو سوداء، صلبة كانت أو رخوة، حيوانا كان أو نباتا أو معدنا، وليست
شمة ضابط آخر للنقود⁽¹⁾.

النقود في اصطلاح الفقهاء المعاصرين :

عرف الفقهاء المعاصرون النقود بتعريفات عدة منها :

- 1- هي الأداة التي بها يتوصل الناس إلى إشباع رغباتهم، والوصول إلى حاجتهم، مما في أيدي الناس وتحت سلطانهم⁽²⁾.
- 2- هي الشيء الذي يستخدم من قبل الأفراد، ويلقى قبولا عاما كوسيلة للاستبدال، وتستخدم وسيلة للتبادل، ومقياسا للقيم، ومستودعا للثروة، كما تستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة⁽³⁾.
- 3- وذكر سماحة الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد رحمه الله أنه اطلع على نقل عن الغزالي بأنه يرى : أن النقد ما تم الاتفاق على اعتباره، حتى ولو كانت قطعة من أحجار أو أخشاب⁽⁴⁾.

(1) د. عبد الحكيم الرفاعي - الاقتصاد السياسي، ص 446، نقلاد. الشاذلي -
الاقتصاد الإسلامي ص 224.

(2) د. حسن علي الشاذلي - الاقتصاد الإسلامي، ص 218 .

(3) د. صوف محمود الكفراوي - النقود والمصارف في النظام الإسلامي، الناشر :
دار الجامعات المصرية - إسكندرية، ص 13، نقل عن د. زكي زكي حسين
زيدان - تغير القيمة الشرائكية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات في
الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الناشر : دار الفكر الجامعي - الإسكندرية،
عام 2006م، ص 12 .

(4) للرئاسة العلمية لإدارات للبحوث العلمية والإفتاء - مجلة البحوث الإسلامية،
الناشر : الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، مصدر الكتاب : موقع الإفتاء -
ملتقى أهل الحديث، 41 / 254.

3- هي كل شيء يلقي قبولاً عاماً كوسيط للتبادل، مهما كان ذلك الشيء، وعلى أي حال كان⁽¹⁾.

4- كل ما يستعمل مقياساً للقيم، ووساطة للتبادل، وأداة للاختار⁽²⁾.

5- النقد هو : ما يلقي قبولاً عاماً كوسيلة للتبادل على أي صورة كان، ومن أي مادة اتخذ⁽³⁾.

6- هي كل ما يتعامل به الناس من ذلّاتير ذهبية، أو دراهم فضية، أو فلوس (قطع معدنية من غير الذهب والفضة) نحاسية، أو عملات ورقية⁽⁴⁾.

وعلى هذا فالنقد هو : المال الذي وضع بين الناس وضعا عاماً، ليكون الغرض الأول منه التوصل إلى حاجات الحياة - سواء أكانت سلعا أم خدمات - أو للإبراء من الدين⁽⁵⁾.

(1) عبد الله بن سليمان بن ملّح القاضي بمكة للتمييز بمكة المكرمة - موقف للشرعية الإسلامية من ربط الحقوق والالتزامات الموجبة بمستوي الأسعار - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الخامس، ج2 من 17366 .

(2) د. يوسف القرضاوي - فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة، عام 1397هـ - 1977م، ص 276 .

(3) الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء - مجلة البحوث الإسلامية، 254/41.

(4) أ. د. هبة الزحيلي - المعاملات المالية للمعاصرة، الناشر : دار الفكر للمعاصر - بيروت - لبنان، دار الفكر - دمشق - سورية، ص 149 .

(5) د. أحمد حسن أحمد الحسيني - تطور النقد في ضوء الشريعة الإسلامية، الناشر : دار المدني - جدة، الطبعة : الأولى، عام 1410هـ - 1989م، ص 26، نقل عن مضر دزار العناني - أحكام تغير قيمة للعملة النقدية وأثرها في تسديد القرض، الناشر : دار الفائق - الأردن، ص 30.

وهذا يعني أن النقدية بصفة عامة أمرٌ اعتباري يضيفه الناس على سلعة معينة حتى يصير تداولها عرفاً للمجتمع، ومواء كانت هذه السلعة ذهباً لم غيره من السلع الأخرى، وإن كان للذهب والفضة قد اكتسبا هذه الصفة بما يشبه الإجماع، ولكن هذا لا يعني منع التعارف على استعمال غيرهما من النقود (1).

ماهية النقود في اصطلاح علماء الاقتصاد الوضعي :

عرف علماء الاقتصاد الوضعي النقود بتعريفات عدة، منها :

- 1- النقود هي : كل وسيط للمبادلة، ووحدة للحساب، يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات (2).
- 2- هي ما يقبله الناس قبولاً عاماً كوسيط في التبادل أو لإبراء الديون، وهي في نفس الوقت تعمل كمقياس للقيمة، وكأداة للاختار (3).
- 3- النقود عبارة عن : سلعة وسيطة يتبادلها الأشخاص للحصول على حاجاتهم من السلع والخدمات، وتتميز بأنها ذات قوة شرائية عامة، أي أنه يجوز لأي شخص وفي أي وقت أن يستخدمها في

(1) للرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء - مجلة للبحوث الإسلامية، ج 34 /ص 183.

(2) د. محمد زكي شافعي - مقدمة في النقود والبنوك، الناشر : دار النهضة العربية - بيروت، عام 1970م، ص 19، نقلاً عن د. أحمد صبحي أحمد العبادي - السياسة النقدية والمالية في الإسلام ودورها في معالجة التضخم، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت، العدد 54، ص 290 .

(3) د. فؤاد هاشم عوض - اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، الناشر : دار النهضة العربية، عام 1984، ص 12، نقلاً عن د. زكي زكي حسين زيدان - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ص 13.

الحصول علي حاجاته من السلع أو الخدمات، كما أنه من واجب أي شخص، وفي أي وقت أن يقبلها في مقابل السلع أو الخدمات التي يقدمها للآخرين، وبهذا أصبحت النقود معياراً لقيم جميع الأشياء التي يمكن تبادلها⁽¹⁾.

4- النقود هي : الشيء الذي يلقي قبولاً عاماً في التداول ويستخدم وسيطاً ومقياساً للقيم ومستودعاً لها، كما تستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة⁽²⁾.

5- النقود هي أي شيء يكون مقبولا قبولاً عاماً كوسيط للتبادل، ومقياس للقيمة، وأداة للائجار⁽³⁾.

إلا أن رجال الاقتصاد لم يتفقوا مع رجال القانون في ضرورة اتساعها بالقدرة القانونية علي إبراء الذمة، لأن هناك الكثير من أشكال النقود ليس لها مثل هذه القدرة، فنقود الودائع التي أصبحت تمثل جانباً لا يستهان به من النقود في أي اقتصاد حديث ليس لها القوة علي إبراء الذمة.

وللتوفيق بين وجهتي النظر الاقتصادية والقانونية، فرق الكتاب بين لفظي عملة ونقود .

فالعملة هي كل ما تعتبره السلطة الحاكمة نقوداً، وتضفي عليه قوة القانون صفة إبراء الذمة .

(1) د. أحمد صطية الله - القلموس السياسي، الناشر : دار النهضة العربية - بيروت، عام 1968م، الطبعة : الثالثة، ص 662، نقلاً عن د. أحمد صبحي أحمد العبادي - السياسة النقدية والمالية في الإسلام ودورها في معالجة التضخم، ص 290 .

(2) د. إسماعيل محمد هاشم طه - مذكرات في النقود والبنوك، الناشر : دار النهضة العربية - بيروت، ص 14 . نقلاً عن د. أحمد صبحي أحمد العبادي - السياسة النقدية والمالية في الإسلام ودورها في معالجة التضخم، ص 290 .

(3) أ. د. وهبة الزحيلي - المعاملات المالية المعاصرة، ص 149 .

في حين أن النقود تعتبر أكثر شمولاً من ذلك، فهي تشمل العملة كما تشمل أيضاً أي شيء آخر يتراضى الناس بمحض اختيارهم على قبوله كوسيط للتبادل وكمعيار للقيمة .

وعلى ذلك فإن تعريف النقود يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية، هي :

1- إنها تعتبر أي شيء، وعبرة أي شيء هذا تعني أنه لا يشترط أن تستمد النقود صفتها النقدية من قوة القانون، كما تعني أيضاً أنه لا فرق بين شيء له قيمة مادية في حد ذاته وآخر ليس له هذه القيمة المادية .

2- إنه يستخدم عادةً كوسيط للتبادل وكمعيار للقيمة، ولفظ عادةً هنا يفيد أنه لا يستخدم بصورة عارضة في بعض عمليات المبادلة، ولكن يشترط أن يكون استخدامه في التبادل له صفة التعود والاستمرار .

3- إنه يلقي قبولاً عاماً، بمعنى أنه يشترط في الشيء حتى يكون نقوداً أن يلقي قبولاً عاماً من جانب الأفراد بحيث يكون كل فرد على استعداد لقبوله، وله رغبة في الحصول عليه مقابل السلعة التي يعرضها، أو الخدمة التي يؤديها .

فإذا ما توافرت هذه العناصر جميعها في أي شيء من الأشياء، فإنه يصبح نقوداً .

وإذا ما تخلف أحد هذه العناصر وتوافرت بقيتها في سلعة من السلع، ففي هذه الحالة يمكن أن تسمى هذه السلعة (شبه نقود) أي أنها تقوم ببعض وظائف النقود دون البعض الآخر⁽¹⁾.

(1) د. عبد الحميد الغزالي، د. محمد خليل البرعي - مقدمة في الاقتصاديات الكلية (النقد والبنوك)، الناشر : مكتبة القاهرة الحديثة، ص 156 - 158 .

من هذا نخلص إلى أن علماء الاقتصاد المعاصرين عرفوا للنقود بأنها : أي شيء يكون مقبولا قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة .
إلا أن الناظر في الفقه الإسلامي، يجد فقهاء المسلمين قد نالهم نصيب السبق في الوصول إلى الحقيقة التي قررها الاقتصاديون المعاصرون، وهناك بيانه :

قال الإمام مالك : **وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ أَجَازُوا بَيْنَهُمُ الْجُودَ حَتَّى تَكُونَ لَهَا سِكَّةٌ وَعَيْنٌ، لَكَرِهْتُمَا أَنْ تَبَاعَ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ نَظَرَةً** ⁽¹⁾.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : **" وَأَمَّا الذَّرَاهُ وَالذَّنِيرُ فَمَا يُغْرَبُ لَهُ حَذُّ طَبْعِيٍّ وَلَا شَرْعِيٌّ، بَلْ مَرْجَعُهُ إِلَى الْعَادَةِ وَالِاصْطِلَاحِ؛ وَتِلْكَ لِأَنَّهُ فِيهِ الْأَصْلُ لَا يَتَعَلَّقُ الْمَقْصُودُ بِهِ؛ بَلْ الْفَرَضُ أَنْ يَكُونَ مِغْيَارًا لِمَا يَتَعَامَلُونَ بِهِ، وَالذَّرَاهُ وَالذَّنِيرُ لَا تَقْصَدُ لِنَفْسِهَا بَلْ هِيَ وَسِيلَةٌ إِلَى التَّعَامُلِ بِهَا وَلِهَذَا كَانَتْ لُغَةً، بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَمْوَالِ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا نَفْسِهَا، فَلِهَذَا كَانَتْ مَعْتَرَةً بِالْأُمُورِ الطَّبْعِيَّةِ أَوْ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْوَسِيلَةُ الْمَخْضَةُ الَّتِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا غَرَضٌ لَا بِمَالِكِهَا وَلَا بِصُورَتِهَا يَحْصُلُ بِهَا الْمَقْصُودُ كَمَا كَانَتْ** ⁽²⁾.

وقال ابن القيم : **" فَالْأَثْمَانُ لَا تَقْصَدُ لِأَعْيَانِهَا، بَلْ يَقْصَدُ التَّوَصُّلُ بِهَا إِلَى الْمَلْعُ فَإِذَا صَارَتْ فِي أَنْفُسِهَا سِلْعًا تَقْصَدُ لِأَعْيَانِهَا فَمَعْدُ أَمْرٌ**

(1) مالك بن أنس - المدونة الكبرى، النشر : دار الكتب العلمية، 5/3، 132/2 .

(2) أحمد بن عبد العظيم بن تيمية الحراني أبو العباس، المتوفى سنة 728هـ - مجموع فتاوى ابن تيمية، المحقق : أبو الباز - عالم للجزائر، النشر : دار الوفاء، الطبعة : الثالثة، 1426 هـ - 2005 م، ج 19 / ص 251، 252 .

الناس، وهذا معنى معقول يختص بالنقد لا يتعدى إلى سائر
الموزونات⁽¹⁾.

وقال ابن خلدون : " إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من
الذهب والفضة قيمة لكل متمول، وهما الخيرة والقتية لأهل العالم في
الغالب.

وإن اختلفت مواهما في بعض الأحيان، فإنما هو لقصد تحصيلهما بما
يقع في غيرهما من حوالة الأسواق، التي هما عنها بمعزل، فهما أصل
المكاسب والقتية والخيرة⁽²⁾.

وبعد، فالناظر في الفقه الإسلامي من خلال قواعده وأسمه يجده
لا يمنع أن يكون غير الذهب والفضة نوعاً من الأثمان بشرط تراضى
الناس على ذلك .

(1) محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله - إعلام الموقعين عن رب العالمين،
الناشر : دار الجيل - بيروت، 1973، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، (ج 1 /
ص 157) .

(2) مقدمة ابن خلدون، (ج 1 / ص 215)، مصدر الكتاب : موقع الوراق
<http://www.alwarraq.com>. تاريخ ابن خلدون - (ج 1 / ص 381)،
مصدر الكتاب : موقع يعسوب، د. محمد عثمان شبيب - المعاملات المالية
للمعاصرة في الفقه الإسلامي، الناشر : دار الفلاح، الطبعة : السادسة، عام
1427هـ - 2007م، ص 148.

المبحث الثاني أنواع النقود

تعد النقود من أزمدة بعيدة هي الوسيلة الرئيسية للتبادل بين الناس في معاملاتهم، وتحصيل حوائجهم، وقد تنوعت أشكال النقود وصورها وأنماطها نتيجة تطور الاقتصاد وتوسع الاحتياجات الإنسانية وتزايد التبادلات وتعارفها، وكذلك نتيجة لاختلاف الأعراف والأموال المستخدمة، ولذلك فالنظام النقدي منذ نشأته في تطور مستمر، وهو لا يزال كذلك، بل هو مرشح لمزيد من التطوير .

وهناك اعتبارات عديدة يمكن تقسيم أنواع النقود وفقها، إلا أن أشهرها وأكثرها انتشاراً تقسيمها باعتبار تطورها التاريخي⁽¹⁾.

النوع الأول : النقود السلعية :

وهي أقدم أنواع النقود، وهي عبارة عن سلع معينة يتعارف عليها الناس تستعمل وسيطاً بينهم في مبادلاتهم ومعاملاتهم⁽²⁾.

(1) د. ناظم الشمري - النقود والمصارف، الناشر : وزارة للتعليم العالي، جامعة الموصل 1408هـ، ص 40، نقلاً عن د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، الناشر : دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عام 1427هـ، ص 39، شبكة المعلومات الإنترنت، موقع www.almosleh.com.

(2) د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 39، د. حورف محمد الكفراوي - النقود والمصارف في النظام الإسلامي، الناشر : دار الجامعات المصرية - الإسكندرية، ص 30، د. علي أحمد السالوس - النقود واستبدال العملات دراسة وحوار، الناشر : مكتبة الفرق - الكويت، ص 23، نقلاً عن د. زكي - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ص 22.

ومن أمثلة هذا النوع : الماشية، والقمح، والتمر، والذهب والفضة، والنحاس والحديد .

ومن أهم الخواص التي يتصف بها هذا النوع من النقود أنه يكون نافعا بذاته، كما أنه سهل النقل والتقسيم (1).

ومما يجدر ذكره هنا أن هذا النوع من النقود هو أول أنواع النقود ظهوراً واستعمالاً، وذلك بعد أن أحس الناس بصعوبات المقايضة انقلبتوا إلى مرحلة النقود السلعية، وهي السلع التي تعارف الناس استخدامها كوسيط في المبادلات، مثل الحيوانات، والبن، والشاي، والتبغ، وغير ذلك وقد شاع استعمال الإبل في الجزيرة العربية .

وقد اتخذت النقود السلعية أشكالاً متعددة، وكانت تختلف باختلاف البيئة وطريقة الناس في العيش، ونوع المنتجات التي يحصلون عليها بجدهم وعملهم، فالشعوب التي تعيش في الصحاري والمراعي، كانت تتخذ الحيوانات والجلود نقوداً، وقد اتخذت بعض الشعوب الأقمشة والسلاح نقوداً، وفي أوسط أفريقيا اتخذوا الخرز نقوداً، وفي جزيرة المحيط الهادي

(1) د. يوسف الزامل - النقود والبنوك والأسواق المالية، الدائر : إصدار الجمعية السعودية للمحاسبة، الطبعة : الأولى، عام 1421هـ - ص 4، 5، د. محمد بن علي القرني - مقدمة في النقود والبنوك، الدائر : مكتبة دار جدة، الطبعة : الأولى عام 1417هـ - ص 171، نقلاً عن د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 39، محمد زكي شافعي - مقدمة في النقود والبنوك، ص 40، د. عباس أحمد الباز - أحكام صرف النقود والعملات في الفقه الإسلامي، وتطبيقاته المعاصرة، الدائر : دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة : الثانية، عام 1420هـ - 1999م، ص 137، نقلاً عن د. زكي - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد للوضعي، ص 23.

اتخذوا ريش الطيور الملونة نقوداً، وفي العصر الحديث اتخذت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة السجائر نقوداً⁽¹⁾.

وقد اختلفت الأمم قديماً وحديثاً في الاصطلاح على النقود ولا تزال مختلفة فيه حتى الآن، فقد اتخذ الأحباش قديماً نقوداً من الملح زمناً مديداً، واتخذ الأفنمون من سكان جمهورية المكسيك بأمريكا الشمالية نقوداً من صنف الكاكاو، واتخذ الأفنمون من سكان إنجلترا نقوداً من الودع والشاي، وكان لأهالي روسيا نقود من قوالب الشاي المضغوط، وبعض سكان الأقاليم الشمالية بأفريقيا نقود من جلود السمجاب⁽²⁾، والحيثان، ولأهالي الصين نقود من قشر شجر التوت، واتخذ اليونان في عهد أرسطو نقوداً من الحديد، واليابان والصين نقوداً من النحاس، والعربون نقوداً من الرصاص، واتخذ الكثير من الأمم نقوداً من القصدير والزنك والفضة⁽³⁾.

النوع الثاني : النقود المعدنية :

وهي عبارة عن قطع معدنية تستعمل وسيطاً للتبادل إما وزناً وإما عدا⁽⁴⁾.

(1) د. محمد عثمان شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 151، 152 .

(2) السمجاب حيوان لكر من الجُرَذِ، له ذنب طويل كثيف الشعر يرغبه صغوراً . المعجم الوجيز، ص 322 .

(3) د. محمد عبد اللطيف القرقر - النقود الورقية - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث، ج 2 ص 1917 .

(4) ديه خطاس - معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، الناشر : مكتبة لبنان، الطبعة : الأولى، عام 1980م، ص 110، دكتور خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 40 .

بعد أن ظهرت صعوبات النقود السلعية اتجه الناس إلى النقود المعدنية، فبدعوا باستخدام النحاس والبرونز، ثم اهتموا إلى الذهب والفضة، فوجدوا فيهما من المميزات التي لا توجد في غيرهما من المعادن كما يقول أبو الفضل الدمشقي: " نظرت الأولل في شيء يثمن به جميع الأشياء فوجدوا جميع ما في أيدي الناس إما نبات، أو حيوان أو معادن، فأسقطوا النبات والحيوان عن هذه المرتبة، ولما المعادن فاخاروا منها الأحجار الدائبة الجامدة ثم أسقطوا منها الحديد والنحاس والرصاص ... ووقع اجتماع الناس كافة على تفضيل الذهب والفضة؛ لسهولة المواتاة في السبك والطرق والجمع والتفرقة والتشكيل بأي شكل أريد، مع حسن الرونق، وعدم الروائح والطعوم للرديئة، وبقاءهما على الدفن، وقبولهما العلامات التي تصونهما، وثبات السمات التي تحفظهما من الغش، والتدليس، فطبعوهما وثمنوا بهما الأشياء كلها، ورأوا أن للذهب أجل قدراً في حسن الرونق وتلزز⁽¹⁾ الأجزاء والبقاء على طول الدفن، وتكرار السبك في النار، فجعلوا كل جزء منه بعدة من أجزاء الفضة، وجعلوهما ثمناً لساائر الأشياء، فاصطلحوا على ذلك ليشترى الإنسان حاجته في وقت إرادته، وليكون من حصل له هذان الجوهران كأن الأنواع التي يحتاج إليها حاصلة في يده مجموعة لديه متى شاء " (2).

(1) تلزز الشيء : اجتمع وانضم بعضه إلى بعض . إبراهيم مصطفى — أحمد الزيات — حامد عبد القادر — محمد الدجار — المعجم الوسيط، تحقيق : مجمع اللغة العربية، باب : اللام، (ج 2 / ص 562) .

(2) د. محمد عثمان شبير — المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 152، 153 .

وقد استخدم الناس للذهب والفضة لفترات طويلة لما وجدوا فيهما من الخصائص التي لم توجد من قبل؛ حيث إنهما يتمتعان بقيمة عالية بسبب الندرة النسبية في كميتهما، وثبات القيمة النسبية لهما، وصعوبة تلفهما، وإمكان تجزئتهما إلى أحجام وأوزان مختلفة، وصعوبة الغش فيهما⁽¹⁾.

ولهذه السمات نجد علماء المسلمين قد اهتموا بهما وأعطوهما أولوية خاصة، حتى إن كثيرا من الفقهاء يقولون : إن الذهب والفضة هما ثمان بحكم الخلقة، أي أن الله تعالى خلقهما ليكونا ثمانا⁽²⁾.

ولقد كانت العملة النقدية هي السائدة حتى القرن التاسع عشرة، حيث كانت أغلب النقود المستخدمة في التعامل تتكون من نقود معدنية وبصفة خاصة من النقود الذهبية، ولم تكن تعرف العملة الورقية. وكانت قيمة وحدة النقود المعدنية تستمد قيمتها من قيمة المعدن المكونة منه أو الذي تصنع منه، أو بمعنى آخر فإن قيمة النقود المعدنية تعتمد على الأسعار النسبية أي قيمة مبادلة المعدن بالسلع الأخرى. وفي فترات أخرى

(1) د. هائل عبد الحفيظ داود - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، الناشر : المعهد المالي للفكر الإسلامي، الطبعة : الأولى، 1418هـ - 1999م، ص 32، د. محمد زكي شافعي - مقدمة في النقود والبنوك، ص 40، نقلا عن د. زكي زيدان - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، ص 24.

(2) فجاء ما نصه: **إِنَّ الثَّرَاهِمَ وَالتَّكَايِيرَ ثَمَانٌ لِّلْمِيعَاتِ**، وَالثَّمَنُ هُوَ الْمِيعَاتُ الَّذِي بِهِ يُعْرَفُ تَقْوِيمُ الْأَمْوَالِ . محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن القيم الجوزية) الحبلي - إعلام المولى عن رب العالمين، الناشر : دار الكتب العلمية، 2/ 105 . وجاء أيضا : **وَأَشْرَطُ كَوْنِ النَّقْدِ مَضْرُوبًا ذَرَاهِمَ وَتَكَايِيرَ** ، لِأَنَّهَا قِيَمُ الْمُتَلَفَاتِ وَالثَّمَانُ لِّلْمِيعَاتِ وَخَيْرُ الْمَضْرُوبِ كَالْمَضْرُوبِ . منصور بن يونس البهوتي - شرح منتهي الإرادات، الناشر : عالم الكتب، 208/2 .

من القرن الثامن عشر والتاسع عشر، ساعد هذا المعيار على تمتع النقود بثبات في القيمة، ولكن هذا الثبات في القيمة لم يستمر طويلاً بفعل قانون الندرة فقد زادت كميات الذهب والفضة المكتشفة في استراليا وأجزاء أخرى من العالم، وأدت وفرة هذه المعادن إلى انخفاض قيمتها بالنسبة للسلع الأخرى، وبالتالي إلى انخفاض قيم النقود المصنوعة من تلك المعادن في فترة تاريخية معينة، اعتبر هذا المعيار صالحاً لتحديد قيمة للنقود.

أما في عصرنا الحاضر فلم يعد الأمر كذلك، فقد هجرت قاعدة المعدن : الذهب والفضة، وفقدت النقود محتوياتها من المعادن، وحلت محلها قاعدة النقود الورقية ⁽¹⁾، وأصبح دور الذهب قاصراً على اعتباره من ضمن مكونات غطاء الإصدار وعملة احتياطية دولية، كما أصبحت كافة النقود المستخدمة في التداول إما ورقية أو ائتمانية. وتمتعت النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي بخاصتي القبول الإجباري في المعاملات والنهاية في التحويل. ثانياً للقيمة الخارجية للنقود، أي نسبة مبادلة وحدات النقد الوطنية بوحدات النقد الأجنبية عند تسوية المعاملات الخارجية : سعر الصرف ⁽²⁾.

أنواع النقود المعدنية :

النقود المعدنية تنقسم إلى نوعين :

الأول - نقود معدنية كاملة : وهي ما تتعادل فيها قيمتها الذاتية مع قيمتها القانونية أو الرسمية، ومثال هذا النوع النقود الذهبية .

(1) كما يأتي إن شاء الله تعالى .

(2) الشيخ محمد عبده عمر - أحكام النقود الورقية وتغير قيمة العملة في نظر الشريعة الإسلامية، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث، ج2 ص1980.

الثاني - نقود معدنية غير كاملة (مساعدة) : وهي التي تكون قيمتها القانونية أو الإسمية أكبر من قيمة المعدن الذي تحتويه، وهذا هو ما ينطبق على جميع أنواع النقود المعدنية التي نتناولها في وقتنا الحاضر (1). ونظرا لارتفاع قيمة هذين المعدنين (الذهب والفضة) استحدث الناس نقودا من المعادن الأقل قيمة للتعامل بها في السلع القليلة الثمن ومحقرات الأشياء، وهي القلوس المضروبة من غير الذهب والفضة، واصطلح الناس على اعتبارها ثمنا للأشياء، وجري تعاملهم بها، كالقيراط (2)، والدانق (3)، وتعتبر نقوداً ما دامت راجعة ليعامل الناس بها، أما إذا أبطل الناس التعامل بها عادت سلعا كما كانت، وفقدت صفة الثمنية، بخلاف نقود الذهب والفضة فإنها تحتفظ بقيمتها ولو أبطل الناس التعامل بها (4).

(1) د. فؤاد هاشم عوض - للتصديقات النقود والتوازن النقدي، ص 17، نقلا عن د. زكي زيدان - تغير القيمة الشرطية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ص 25.

(2) القيراط: يصنف دانيق، وأصله قيراط بالتشديد ؛ لأن جمعه قيراط فأبطل من إحدى حرلي تضعيفه ياء على ما ذكر في ديثار كما قلوا ديباج وجمعه ديباج . ابن منظور - لسان العرب، مادة : (قراط) (ج 7 / ص 374)، مختار الصحاح، مادة : ق ر ط ، (ج 1 / ص 252) .

(3) الدانق والدانق من الأوزان وربما قيل : دنانق كما قلوا للدرهم درهم . وهو سنس الدرهم، والجمع دنانق ودنانق الأخيرة شاذة . لسان العرب، مادة : (ج 10 / ص 105) .

(4) د. شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 153 .

خصائص النقود المعدنية (الذهب والفضة) :

للنقود المعدنية (الذهب والفضة) خصائص تتمثل فيما يلي :

- 1- إنها يتمتعان بقيمة عالية بسبب الندرة النسبية في كميتهما، وهذا يعني أن وزناً صغيراً منهما يمثل قيمة كبيرة مما سواهما، وهذا يسهل حملهما ونقلهما .
- 2- ثبات القيمة النسبية لهما، إذ لا تتغير أسعارهما تغيراً كبيراً، وهذه ميزة مهمة، فلتتجنب قيمة النقود آثار اقتصادية سيئة، وسبب ثبات قيمتهما أن كميتهما محدودة، ولا يتغيران فجأة، فيحتفظان بقيمتها .
- 3- قدرتهما على التحمل وصعوبة تلفهما، وهذا يجعلهما أكثر من غيرها على القيام بوظيفة النقود بوصفهما أداة لاختزان القيم .
- 4- إمكان تجزئتهما إلى أحجام وأوزان مختلفة، وقطع صغيرة وكبيرة للوفاء بالالتزامات المختلفة .
- 5- صعوبة الغش فيهما، إذ يمكن كشفه بسهولة .
- 6- إن قيمتهما بوصفهما سلعة لا تختلف كثيراً عن قيمتهما القانونية بوصفهما وسيطاً للتبادل، وهذا ما يجعلهما يحتفظان بقيمتها حتى لو ألغى للتعامل النقدي بهما .
- 7- وجود كميات منهما كافية تزيد بتوالي الاستخراج (1).

(1) د. هائل عبد الحفيظ داود - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، الناشر : المعهد العالي للتفكير الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي - القاهرة، الطبعة الأولى، عام 1418هـ - 1999م ص 32، د. يوسف القرضاوي - دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : العشرين، عام 1412هـ - 1991م، 239/1، هامش رقم 2، د. هادي السيد محمد سلامة - تغير قيمة النقود الورقية وأثره في الحقوق والالتزامات، دراسة فقهية مقارنة، بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية -

وظائف النقود المعنوية :

إن النقود كانت وليدة الحاجة الاقتصادية للمجتمع المتطور والذي انتشرت فيه المبادلة، فهي تلعب دوراً مهماً في تسهيل تبادل السلع والخدمات، وما يتطلب ذلك من اتساع السوق وتقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، ويكاد يجمع الاقتصاد والفقه في وظائف النقود بأنها :

1- النقود مقياس للقيم :

النقود جعلت وحدة معيارية لقياس قيم السلع والخدمات في التبادل، كالدينار مثلاً مقياس لقيم السلع كالنفق، والأرز، وقيم الخدمات كأجرة السيارة، والمنزل، وغير ذلك .

ولا يخفى ما يترتب على وجود مقياس مشترك للقيم من تسهيل لعمليات التبادل والمحاسبة، إذ يمكن للتعبير بوحدات نقدية عن قيم الأصول على تنوعها والدخول والمصروفات على اختلافها، وهذا يؤكد وجود مقياس مشترك للقيم، ولا يكون ذلك إلا عن طريق النقود⁽¹⁾.

قال ابن العربي : " وَكَسْرُ الثَّنَائِيرِ وَالذَّرَامِ ذَنْبٌ عَظِيمٌ ؛ لِأَنَّهَا الْوَاسِطَةُ فِي تَقْدِيرِ قِيمِ الْأَشْيَاءِ وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ كَمِّيَةِ الْأَمْوَالِ وَتَقْزِيلِهَا

⁽¹⁾ طلبات بالمصورة، للحد السابع عشر، 1429هـ - 2008م، ص 144، 145، د. عبد الحميد الغزالي، د. محمد خليل برعي - مقدمة في الاقتصاديات الكلية (النقود والبنوك)، ص 160، 161 .

(1) مضر نزار العاني - أحكام تغير قيمة العملة النقدية وأثرها في تحديد القرض، ص 36، 37، د. أحمد حسن - تطور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية، ص 32، د. شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 154 .

فِي الْمَعَاوَضَاتِ، حَتَّى عَبَّرَ عَنْهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنْ يَقُولُوا : إِنَّهَا الْقَاضِي بَيْنَ الْأَمْوَالِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْمَقَادِيرِ أَوْ جَهْلِهَا ⁽¹⁾.

2- النقود وسيط للمبادلة وتحقيق الرغبات :

النقود تقوم بدور الوساطة في المعاملات بين السلع والخدمات المختلفة، وهي بهذا قد حلت محل المقايضة؛ لأنها ماثلت بين رغبات المتقاضين، ولكي تقوم بوظيفتها المثلى يجب أن تلقى القبول العام لدى المتعاملين دون تردد ⁽²⁾.

فالنقود تعمل على تحقيق رغبات المتعاملين، فالشخص يبيع ما يزيد عن حاجاته الأصلية من السلع والخدمات ويقبض ثمنها نقوداً، ويشترى بذلك النقود ما يحتاج إليه ويرغب فيه من سلع وخدمات، فهي بذلك وسيط معقول لتحقيق الرغبات، وأساس للنظام الاقتصادي الجديد، وأحد البذلين في كل عملية من عمليات التجارة والأعمال، ويسمى من يقدمها في المبادلة بغيرها مشترياً، ومن يتقاضاها بائعاً، ويطلق على نسبة مبادلتها بغيرها من السلع لفظ الثمن ⁽³⁾.

قال الإمام الغزالي : " من نعم الله تعالى خلق الدراهم والدينارين، وبهما قوام الدنيا، وهما حوران لا منفعة في أعيانها، ولكن يضطر الخلق إليهما من حيث إن كل إنسان محتاج إلى أعيان كثيرة في مطعمه وملبسه وسائر حاجاته، وقد يعجز عما يحتاج إليه ويملك ما يستغنى عنه، كمن

(1) محمد بن عبد الله الأندلسي (ابن العربي) المالكي - أحكام القرآن، الناشر : دار الكتب العلمية، 23/3.

(2) مضر نزار العاني - أحكام تغير قيمة العملة النقدية وأثرها في تسديد القرض، ص 35، 36 .

(3) د. شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 154 .

يملك الزعفران مثلاً وهو محتاج إلى جمل يركبه، ومن يملك الجمل ربما يستغنى عنه ويحتاج إلى الزعفران، فلا بد بينهما من معاوضة، ولا بد في مقدار العوض من تقدير⁽¹⁾.

3- النقود قاعدة للمدفوعات المؤجلة وتسوية الديون والالتزامات :
الأصل أن تكون النقود مقياساً للقيم الحاضرة والمدفوعات الآجلة، لكن تغير قيمتها سواء بالارتفاع أو الانخفاض جعلها غير صالحة في حساب قيمة المدفوعات الآجلة، ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى بقيت النقود تؤدي وظائفها كمقياس للقيم الحاضرة، وسيط في التبادل بالرغم من هبوط قيمتها، إلا أن كثيراً من الدول والأفراد رفضوا اعتبارها مقياساً للمدفوعات الآجلة، واستعملوا الذهب والفضة أو أية وحدة أخرى ذات قيمة ثابتة⁽²⁾.

4- النقود مستودع للثروة أو أداة لاختزان القيم :
إن النقود جاءت لتكون مستودعاً سهلاً لقيم السلع، حيث إنها لا تحمل صاحبها نفقات تخزين ولا تتعرض للتلف أو الاستهلاك، فيبيع الشخص ما يزيد عن حاجته من السلع ويحتفظ بقيمتها في النقود لاستعمالها في شراء السلع التي يحتاج إليها في فترات لاحقة، وطالما أن الفرد لا يحتفظ بالنقود لذاتها وإنما يقصد إنفاقها في فترات لاحقة أو لمقابلة احتياجات طارئة، فإن النقود في هذه الحالة تقوم بوظيفة الاحتفاظ بالقيمة،

(1) محمد بن محمد الغزالي أبو حامد - إحياء علوم الدين، الناشر : دار المعرفة - بيروت، (ج 4 / ص 91) .

(2) د. هدي السعيد محمد سلامة - تغير قيمة النقود الورقية وأثره في الحقوق والالتزامات، دراسة فقهية مقارنة، بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، العدد السابع عشر، 1429هـ - 2008م، ص 163.

ولكن يشترط لكي تقوم النقود بهذه الوظيفة علي الوجه الأكمل أن تحتفظ بقيمتها النسبية لفترة طويلة، وهذا يعني الثبات النسبي لكل من العرض والطلب حتى يظل مستوي الأثمان ثابتاً⁽¹⁾.

لكن قيام الحرب العالمية الأولى وما تلاها من أحداث أدت إلي ارتفاع أثمان السلع والخدمات ارتفاعاً كبيراً، مما ترتب عليه انخفاض قيمة النقود؛ ولذا لجأ بعض الأفراد إلي الاحتفاظ بالقيمة في صورة أسهم، وبعض السلع المعمرة، كالمنازل وغيرها، وهذا لا يعني عن الاحتفاظ بالقيمة في صورة نقود؛ لأنها تعتبر أصلاً كاملاً للسيولة⁽²⁾.

النوع الثالث : النقود الورقية والمصرفية : بمرور الزمن توسعت العلاقات التجارية، وأخذت تتجاوز نطاق الأفراد إلى مجال المعاملات الدولية ذات الصفات التجارية الكبرى، ونظراً لصعوبة نقل الذهب والفضة بكميات كبيرة من دولة إلى أخرى، أو من مكان بعيد إلى آخر، فكر التجار في إصدار أوراق تحمل تعهداً بالوفاء بالتزاماتهم النقدية مع المتعاملين معهم في الوقت الذي يؤيدون، فكانت هذه الأوراق النقدية ضماناً مالياً لحقوق المتعاملين، فظهرت بذلك النقود الورقية، وأصدرت البنوك أوراق البنكنوت؛ تسهلاً للمعاملات، بل إن النقود الورقية منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي أصبحت مضافاً قوياً للمسكوكات السلعية والنقود المعدنية، وإن بقي النوع الأخير من النقد متداولاً في معظم البلدان حتى

(1) د. شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 154، 155،
د. يوسف كمال محمد - فقه الاقتصاد النقدي، الناشر : دار الهداية - القاهرة،
الطبعة: الأولى، عام 1414هـ - 1993م، ص 30، نقلاً عن مضر نزار العلي
- أحكام تغير قيمة العملة النقدية وأثرها في تسديد القرض، ص 37 .

(2) د. شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 155 .

الحرب العالمية الأولى، وبعد إعلان هذه الحرب سنة 1914م فرضت معظم الدول السعر الإلزامي للنقود الورقية أخذة في سحب الذهب من التداول، إما لاستعماله في شراء عتاد الحرب، وإما للاحتفاظ به رصيذا للنظام النقدي لا يستعمل إلا لضرورة تثبيت قيمة النقد في الخارج، وهكذا اختفى الذهب الممسوك من التداول النقدي منذ ذلك التاريخ، وصارت الأوراق النقدية المصدرة من الدولة في صورة نقود، وهي أصبحت في الواقع ذات قيمة في حد ذاتها، لكن قيمتها في اعتماد الدولة لها، فصارت ملزمة للناس بديلة عن الذهب والفضة، فهي بمنزلةتهما، وتحل محلها بحكم القوانين السارية في كل دولة، وذلك على الرغم من أن الذهب والفضة أثمان بحكم الخلقة، أما النقود الورقية فهي أثمان بحكم للقانون⁽¹⁾. وعلى هذا لما اتسع للناس في باب للمعاملات في العصر الحديث، وتطور التعامل فيما بينهم، ووجدت علي إثر ذلك المصارف والبنوك والشركات المصرفية وغيرها، أصبح التعامل بنقدي الذهب والفضة من الصعوبة بمكان، حيث الحدود السياسية القائمة بين الدول واستقلال كل دولة بميزانية خاصة وأملك خاصة، كان لا بد من بديل عن الذهب والفضة، يتميز أيضا بالخفة وسهولة التعامل، فكانت العملات النقدية الورقية، (وهي ما يسمى بالبنكنوت)⁽²⁾، حيث استخدمت في البداية جنباً

(1) أ.د. يوسف محمود قاسم - تغير قيمة العملة- بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، للعدد الثالث، ج2/ص9766.

(2) البنكنوت عبارة عن أوراق نقد يصدرها البنك المركزي، ويكون إصداره لها بناء على مجموعة من القواعد أو القوانين التي تشرعها السلطة للحكمة، والتي تحكم الكمية التي تصدر منها، وهذه المجموعة من القواعد عادة ما تختلف من دولة إلى أخرى من حيث للتصيل، ولكنها تتفق جميعها من حيث الخطوط العامة. -

إلى جنب مع المسكوكات المعدنية (الذهب والفضة)، ثم تطور الأمر إلى أن أصبحت النقود الورقية هي العملات القانونية للدول علي مستوى العالم، وتعددت الأجناس بتعدد جهات الإصدار، يعني أن الجنيه المصري جنس، والدولار الأمريكي جنس، والسدينار الكويتي جنس، والريال السعودي جنس، وهكذا (1).

ولذا فلم تقف النقود في العصر الحديث عند النقود المعدنية، وإنما انتقلت إلى النقود الورقية والمصرفية .

أولاً: النقود الورقية :

الواقع أن الأوراق النقدية لم تكن معروفة لدي قنماء فقهاء الإسلام، إذ لم تكن متداولة في عصورهم، لا في البلاد الإسلامية ولا في البلدان المجاورة الأخرى، اللهم إلا ما قيل بأنها كانت معروفة وشائعة لدي حكام الصين وأقاليمها، وقد يكون هذا التفسير للقول بأن فقهاء الهند من المسلمين أول من تداول هذه الأوراق بالبحث والفتوى (2).

وعندما اتسع نطاق التجارة وزاد حجم المعاملات المالية، لجأ الناس إلى إيداع أموالهم في خزائن لدي الصيارفة والصاغة، وكان للمودعون يحصلون علي صكوك بقيمة ودائعهم، وكان للفرد كلما أراد القيام بعملية تجارية يذهب إلى الصايغ ويصرف منه قيمة الصك ثمن للمشتريات .

د. عبد الحميد الغزالي، د. محمد خليل برعي - مقدمة في الاقتصاديات الكلية (النقود والبنوك)، ص 165 .

(1) د. هدي السعيد - تغير قيمة النقود الورقية وأثره في الحقوق والالتزامات، ص 146 .

(2) الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع - بحث في الاقتصاد الإسلامي (الورق النقدي حقيقة وحكما)، الناشر : المكتب الإسلامي، ص 195 .

ومع مرور الزمن استطاع التاجر نظهر الصك للتجار الآخرين، ثم ظهرت الحاجة إلى إصدار صكوك بفئات صغيرة من الأموال ليتمكن التاجر من نقلها إلى غيره عند الحاجة، مثل العشرة جنيهات والخمسة جنيهات، وأصبحت البنوك تتعامل بهذه الأوراق وتصدرها لعملائها، ولذلك سميت (البكنوت) ثم رأت الدولة للمعاصرة إصدار تلك الأوراق على شكل نقود لتأخذ للصيغة الرسمية⁽¹⁾.

وأول من عرف التعامل بالنقود الورقية هم أهل الصين، فقد نقل ابن بطوطة ذلك بأنهم كانوا لا يتبايعون بدينار ولا درهم وجميع ما يتحصل لبلادهم لا يسبكونه قطعاً، وإنما يبيعهم وشراؤهم بقطع كاغذ⁽²⁾، كل قطعة منها بقدر الكف، مطبوع عليها بطابع السلطان تسمى الخمسة والعشرون قطعة "بالثت"، وإذا تمزقت تلك للكاغذ في يد إنسان، حملها إلى دار فيأخذ عوضاً عنها جُنداً، وقد وكل بذلك الدار أمير من كبار الأمراء، وإذا مضى إنسان إلى السوق بدرهم فضة أو دينار يريد شراء شيء لم يؤخذ منه ولا يلتفت إليه حتى يصرفه بالبالثت ثم يشتري به ما أراد⁽³⁾.

وقد استمرت أغلب للنظم النقدية في الدول الإسلامية تابعة لأنظمة النقد في الدول المستعمرة حتى بداية الخمسينات من القرن العشرين،

(1) د. شبير - المعاملات المالية للمعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 159 .

(2) للكاغذ : الورق الذي فيه ختم السلطان ويتعامل به كالنراهم والدنانير . د. يوسف القرضايوي - فقه الزكاة، 271/1.

(3) ابن بطوطة - تحفة للنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الناشر : دار صادر - بيروت، 1984م، ص 629، مضر نزار العلي - أحكام تغير قيمة العملة النقدية وأثرها في تسديد القرض، ص 39 .

عندها أخذت بعض الدول الإسلامية تعمل علي تحقيق استقلال لأنظمتها النقدية، فأصبحت لكل دولة من هذه الدول عملتها الورقية، ونظامها النقدي الخاص بها (1).

أنواع النقود الورقية :

النقود الورقية تنتوع إلي ثلاثة أنواع :

أ- النقود الورقية البديلة أو النائية :

وهي التي تمثل النقود المعدنية من ذهب أو فضة تمثيلا كاملا، فلا تصدر الدولة أية كمية منها إلا بعد إيداع رصيد كامل لها من الذهب أو الفضة، وبإمكان من يحمل تلك الورقة أن يستبدلها بالذهب أو الفضة، وتعتبر تلك الأوراق صكوكا بدين علي الدولة، وقد كتبت علي الورقة النقدية عبارة " أتعهد بأن أدفع عند الطلب مبلغا... لحامل هذا السند (2) .

وإطلاق لفظ النقود علي هذه الوسيلة من وسائل الدفع يعتبر من قبيل المجاز، إذ أنها لا تعتبر نقودا في حد ذاتها، ولكنها تتوب عن نقود حقيقية مودعة في البنك الذي أصدرها .

ويلاحظ أن هناك أوجها للشبه بين النقود النائية والنقود السلعية، فالنقود السلعية تعتبر أصلا، في حين أن للنقود النائية تعتبر صورة لهذا الأصل، وبالتالي فإن للكمية التي يمكن إصدارها من النقود النائية تعتمد علي الكمية المتاحة من النقود السلعية .

(1) د. أحمد حسن - تطور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية، ص 98، مضر نزار

العالي - أحكام تغير قيمة العملة النقدية وأثرها في تسديد القرض، ص 39 .

(2) أ.د. وهبة الزحيلي - المعاملات المالية للمعاصرة، ص 150، د. محمد عثمان

شبيب - المعاملات المالية للمعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 160.

واستخدام النقود النائبة له العديد من المزايا، فهو يوفر الكثير من تكلفة سك النقود المعدنية، كما أنه يوفر المعدن النفيس ويحافظ عليه عن طريق تجنب الضياعات التي تنشأ نتيجة لتآكل العملات المعدنية عند تداولها، كما أنه يسهل حملها ونقلها وتداولها (1).

غير أن هذه الميزة وهي استبدال الورقة برصيدها من معدن للذهب أو الفضة أصبحت ممنوعة الآن لاتفاق الدول علي عدم ذلك؛ للمحافظة علي مخزونها من للذهب أو الفضة حتى لا يتمسرب إلي خارج الدولة (2).

ب- النقود الورقية الوثيقة :

وهي النقود الورقية المغطاة بالذهب تغطية جزئية وليست كاملة، ولكنها تستند قوتها في الجزء غير المغطى من قوة الدولة التي أصدرتها، وثقة الناس بها (3).

ج - النقود الورقية الإلزامية :

وهي عبارة عن أوراق نقدية تصدرها الدولة بقانون وتطرحها للتداول، وليس لها غطاء معني مطلقاً، وتستند قوتها من القانون الذي فرضها عملة للتداول، فلو ألغي للتعامل بها أصبحت عديمة الفائدة (4).

(1) د. عبد الحميد الغزالي، د. محمد خليل البرعي - مقدمة في الاقتصاديات للكلية (النقود والبلوك)، ص 161، 162.

(2) د. هدي السعيد محمد سلامة - تغير قيمة النقود الورقية وأثره في الحقوق والالتزامات دراسة فقهية مقارنة - بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية بالمنصورة، العدد السابع عشر، عام 1429هـ - 2008م، ص 148.

(3) أ.د. وهبة الزحيلي - المعاملات المالية المعاصرة، ص 150، د. شبيب - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 160.

(4) المرجعان السابقان.

وقد بدأت هذه المرحلة تظهر بوضوح بعد سنة 1931 م حيث تقرر في حينها وقف نظام التحويل الذهبي، ولم يستثنَ من ذلك إلا الدولار الأمريكي الذي ظل إلى عام 1971م مغطي بالذهب، وفي هذا العام اتخذت أمريكا قراراً بعدم تقبل الدولار الأمريكي للتحويل إلى ذهب .
ومنذ هذا التاريخ أصبح موضوع الغطاء الذهبي أمراً تاريخياً ليس له وجود واقعي ⁽¹⁾ .

ثانياً : النقود المصرفية :

وهي : الأوراق التجارية التي تصدرها البنوك، كالشيكات، والكمبيالات، والسند الإنسي، وأصبحت هذه الأوراق متداولة بالتظهير إذا كانت الورقة إنسية، وبالمناولة إذا كانت الورقة لحاملها، فصارت تقوم مقام النقود .

والواقع أن هذه الأدوات أو الوسائل لا تعد في حد ذاتها نقوداً، وإنما لإثبات الحق، فالشيكات مثلاً هي مجرد أمر صادر من صاحب الوديعة في البنك لينكه أن يدفع مبلغاً من النقود لحامل الورقة الصادرة من البنك ضمن شيكات، ويحق لأي فرد الامتناع عن قبول تلك الأوراق؛ لأنه قد يُمنحَب للشيك من دون رصيد، علي الرغم من أنه جريمة يخالف عليها القانون، وقد اتجهت بعض الدول في الآونة الأخيرة وعلي رأسها أمريكا إلى عدم اعتبار الشيك من دون رصيد جريمة؛ مما يؤدي إلى زعزعة

(1) د. محمد دويدار - دروس في الاقتصاد النقدي وللتطور الاقتصادي، الناشر : دار الجامعات المصرية - الإسكندرية، ص 131، د. علي أحمد السالوس - النقود واستبدال العملات دراسة وحوار، ص 26، د. هائل عبد الحفيظ داود - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، ص 48، نقلاً عن د. زكي - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، ص 28 .

الثقة بين الناس في التعامل معه، ولا سيما للتجار، كما أن أمريكا في عهد الرئيس نيكسون عام 1971م ألغت اعتبار الذهب رصيدا للنقود الورقية، وجعلت قوة الدولة هي الضامنة لقوة عملتها النقدية⁽¹⁾.

ويري بعض العلماء إدخال مختلف أنواع الودائع الرئيسية في النقود المصرفية مثل : للودائع الجارية⁽²⁾ وللودائع لأجل⁽³⁾ وللودائع للتوفير⁽⁴⁾،

(1) د. وهبة الزحيلي - المعاملات المالية المعاصرة، ص 151، 152 د. شبير -

المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 161، د. هدي السعيد محمد سلامة - تغيرات قيمة النقود الورقية وأثره في الحقوق والالتزامات ص 149، د. عبد الرحمن يسري أحمد - قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الناشر : الدار الجامعية، ص 39 - 52 .

(2) الحساب الجاري (تحت الطلب) : هو سجل في دفاتر البنك يخصصه لأحد صلاته، يتمكن خلاله من إيداع الأموال في أي وقت، ضمن ساعات الدول الرسمي للبنك، واسترداد تلك الأموال بالمسحب عند طلبه أو الحوالة عليه. د. محمد علي القرني - الحسابات والودائع المصرفية - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث، الجزء الثاني ص 17860 .

(3) الودائع الآجلة : هي قروض يقدمها الملاء المودعون إلى البنك، فهي مضمونة الرد كمائر الدينون. وقد سميت هذه الحسابات آجلة ؛ لأن البنك - بالاتفاق مع العميل - يحدد للقروض بها أجلا، ولا يجوز لصاحب الوديعة الآجلة سحب أمواله قبل حلول هذا الأجل، فإذا احتاج إلى المال قبل حلول تلك الأجل فالطريق هو الاقتراض من البنك بضمنان تلك الوديعة .المرجع السابق نفس العدد والجزء، ص 17875 .

(4) حسابات التوفير : تعد حسابات التوفير مرحلة وسطي بين الحسابات الجارية والحسابات الآجلة. وهي مخصصة بصفة أساسية لذوي الدخل المتكسبة الذين يرغبون في تجميع ما فاض من الأموال عن حاجتهم الآتية، لكن ثروتهم هي من الصغر بحيث إنهم ربما يحتاجون في أي وقت إلى هذه الأموال على قلتها .المرجع السابق نفس العدد والجزء، ص 17878 .

وقد أخذ البنك الأهلي المصري بهذا الرأي عندما عكس عمل طريقة حسابه للتداول للنقدي في مصر سنة 1953 م؛ لأن البنوك التجارية في مصر تسمح عادة لعملائها بالسحب من تلك الحسابات دون سابق إخطار⁽¹⁾.

مما سبق تبين أن للنقد المصرفية ثلاثة مصادر :

- 1- الودائع النقدية التي يضعها الأفراد لدى البنوك .
- 2- التحويلات البنكية التي يودعها الأفراد حساباتهم .
- 3- ما تقوم البنوك التجارية بتوليده من نقد مصرفية من غير أن يقابله نقد ورقية؛ بسبب اطمئنان المصارف لعدم سحب الأفراد ودائعهم، بل التصرف بها بواسطة الشيكات التي تحول بموجبها ودائعهم كتابيا بباقي سجلات المصرف من حساب لآخر⁽²⁾.

(1) د. شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 160، 161

(2) د. هائل عبد الحفيظ داود - تغير القيمة الشرائية للنقد الورقية، ص 48، 49،
نقلا عن د. هدي السعيد محمد سلامة - تغيرات قيمة للنقد الورقية وأثره في
الحقوق والالتزامات ص 150 .

المبحث الثالث

التكييف الفقهي للنقود المعاصرة

اتفق الفقهاء على أن النقود الذهبية والفضية ثمان للمبيعات⁽¹⁾، إلا أنهم اختلفوا في ثمنية الفلوس والنقود الورقية، وتبين ذلك يكون في مطلبين .

المطلب الأول - التكييف الفقهي للفلوس .

المطلب الثاني - التكييف الفقهي للنقود الورقية .

المطلب الأول

التكييف الفقهي للفلوس

ينبغي قبل تبين التكييف الفقهي للفلوس تبين حقيقتها عند علماء اللغة العربية وفقهاء الشريعة الإسلامية؛ حيث إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

(1) حيث جاء ما نصه عند الحنفية : بخلاف اللقدين فلن ماليتهما بالخلفة لا بالاصطلاح . محمد أمين ابن عمر (ابن عابدين) - رد المحتار على الدر المختار، الناشر : دار الكتب العلمية، (ج 5 / ص 268)، كمال الدين بن عبد الواحد (ابن الهمام) - فتح القدير، الناشر : دار الفكر، 155/7 .
وجاء عند الحنابلة : إن الدراهم والتكثير لثمن المبيعات، ولثمن هو المبحر الذي به يعرف تقويم الأموال . محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن القيم الجوزية) الحنبلي - إعلام الموقعين عن رب العالمين، الناشر : دار الكتب العلمية، 105/2 .
وجاء أيضا : واشترط كون الفدر مضروباً دراهم وتكثيراً ؛ لأنها قيم المتكثرات ولثمن المبيعات وغير المضروب كالمضروب . ملصور بن يونس البهوتي - شرح منتهي الإرادات، 208/2 .

ماهية الفلوس في اللغة العربية :

الفلوس جمع الفلّس، هو من فلس من الشيء فلساً، أي خلا منه وتجرد، فهو فلّس⁽¹⁾، والجمع في القلة : أفلس، وفلوس في الكثير، وأفلس الرجل صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم، وفلّس إفلّسا : صار مفلساً، كأنما صارت دراهمه فلوساً، ويقال : أفلس للرجل إذا لم يبق له مال، والفلوس : عملة يتعامل بها مضروبة من غير الذهب والفضة⁽²⁾.

ماهية الفلوس في اصطلاح الفقهاء :

ما ضرب من المعادن من غير الذهب والفضة سكة، وصار نقداً في التعامل عرفاً وثمناً باصطلاح للناس⁽³⁾.

وعند علماء الاقتصاد الوضعي هي : عبارة عن وحدات نقدية صغيرة، تصدرها الخزنة العامة أو البنك المركزي، والغرض منها قاصر على تجزئة للوحدات الكبيرة؛ لتسهيل المعاملات⁽⁴⁾.

(1) مجمع اللغة العربية - المعجم الوسيط، طبعة : مطابع الأوقفت - القاهرة، الطبعة: الثالثة، 726/2 .

(2) ابن منظور - لسان العرب، 6/ 165، 166، الرازي - مختار الصحاح، باب : الفاء، مادة : ف ل س، ص 510، الفيروزآبادي - القاموس المحيط، باب : المين، فصل : الفاء، ص 727 .

(3) د. محمد عثمان شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 150 .

(4) د. مصطفى شبعة - الاقتصاد النقدي والمصرفي، الناشر : الدار الجامعية - بيروت، عام 1981م، ص 137، د . محمد علي سميران - التكييف الفقهي للفلوس وبيان أحكامها الشرعية وآثارها الاقتصادية، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت، العدد الثاني والخمسون، ذو الحجة 1423هـ - مارس 2003م، ص 245.

مما سبق يتبين أن النقود هي كل ما اصطلاح الناس عليه ثمنًا،
وتعارفوا عليه نقدًا من سائر المعادن عدا الذهب والفضة، مسكوكا أو غير
مسكوك .

التكييف الفقهي للفلوس :

اختلف الفقهاء في ثمنية الفلوس علي قولين :

منشأ الخلاف :

سبب الخلاف في هذه المسألة في الواقع مرتبط بأن العلة في الربا
في الذهب والفضة هل هي قاصرة أم متعددة ؟ ⁽¹⁾، ويرجع أيضا إلى
نظرة الفقهاء لمفهوم للنقود والأثمان، هل يشترط في الأثمان لاعتبار كونها
أثمانا أن تكون ثمنيتها بالوضع والخلفة كالذهب والفضة، أم أن الرواج
واصطلاح الناس علي التعامل بها وتداولها بينهم يكفي لاعتبارها أثمانا
كالذهب والفضة ؟ ⁽²⁾ علي قولين :

القول الأول - ذهب إلى أن الفلوس لا تعطى صفة لثمنية،
ولا تلحق بالنقود الذهبية والفضية، وبالتالي يجوز بيعها بسمية كما
يجوز بيعها بجنسها متفاضلة

(1) د. علي محمد القرد داهي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الآجلة
وموقف الإسلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس
ج 2/ ص 18309 .

(2) د. محمد علي سبران - التكييف الفقهي للفلوس وبيان أحكامها الشرعية وآثارها
الاقتصادية، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت، العدد
الثاني والخمسون، ذو الحجة 1423 هـ - مارس 2003م، ص 255، 257 .

ولا تجب فيها الزكاة إلا إذا أعدت للتجارة . وممن قال به :
الإمامان أبو حنيفة وأبو يوسف، وبعض المالكية، والشافعية في الأصح،
وبعض الحنابلة، والظاهرية .

فَعَنْدَ الْحَنْفِيَّةِ جَاءَ مَا نَصَّهُ : " وَيَجُوزُ بَيْعُ الْفَلَسِ بِالْفَلَسَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ " (1).

وَجَاءَ أَيْضًا : " وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمَغْشُودَاتِ الْمُتَقَارِبَةِ مِنْ غَيْرِ
الْمَطْهُومَاتِ بِجَنَسِهَا مُتَقَاضِيًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ يَدًا
بِيَدٍ، كَبَيْعِ الْفَلَسِ بِالْفَلَسَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا " (2).

وَعَنْدَ الْمَالِكِيَّةِ : " وَسئل ابن نافع : عن صرف الفلوس بالتأخير
يعجل الدينار والدرهم ويقبض الفلوس إلى أجل . فقال : كان مالك يكره
ذلك إذا صارت سكة تجري ثمنًا للأشياء، ولست آخذاه ولا أراه، وأنا
أرى الفلوس عرضًا من العروض، كالتحاس الذي لم يضرب فلوسًا،
ولا أرى بأما بما تأخذ منها ولا عده صرفًا .

قال محمد بن رشد : قول ابن نافع هذا مثل رواية عبد الرحيم عن
مالك في كتاب القراض من المدونة، وإنما كرهه مالك رحمه الله في
المشهور عنه التأخير في صرف الفلوس، لأن العلة عندهم في الربا في
العين من الذهب والورق، هو أنه ثمن للأشياء وقيم للمثلفات، فرأى على
هذا القول هذه العلة علة متعديّة إلى الفلوس، لما كانت موجودة فيها إذا
صارت سكة تجري بين الناس يتبايعون بها ويقومون كثيرًا من المثلفات

(1) ابن الهمام (الحنفى) - فتح القدير، 22/7 .

(2) الكاساني الحنفى - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، 185/5 .

بها، ورأى على رواية عبد الرحيم عنه علة واقعة لا تتعدى إلى ما سوى الذهب والورق، ولكلا القولين وجه من النظر⁽¹⁾.

وعند الشافعية: "فَأَمَّا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فَالْعِلَّةُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِيهِمَا كَوْنُهُمَا جِنْسُ الثَّمَنِ غَالِبًا، وَهَذِهِ عِنْدَهُ عِلَّةٌ قَاصِرَةٌ عَلَيْهِمَا لَا تَعْدَاهُمَا، لِأَنَّهُ لَا تَوَجُّدَ فِي غَيْرِهِمَا".

ثم جاء في موضع آخر: "إِذَا رَجَعَتِ الْفُلُوسُ رَوَاجَ النُّقُودِ لَمْ يَحْرَمِ الرِّبَا فِيهَا، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ، وَبِهِ قَطَعَ الْمُصَنِّفُ وَالْمُتَّفِقُونَ، وَبِهِ وَجْهٌ شَازٌ أَنَّهُ يَحْرَمُ كَهَاءِ الْفُرَاسَاتِيِّينَ"⁽²⁾.

وجاء أيضا: "وفي تعدى الحكم إلى الفلوس إذا راجت وجهه، والصحيح أنه لا ربا فيها؛ لانقضاء الثمنية الغالبة، ولا يتعدى إلى غير الفلوس من الحديد والنحاس والرصاص وغيرها قطعاً"⁽³⁾.

وعند الحنابلة: "فَصَلَّ: فَأَمَّا مَا لَا وَزْنَ لِلصَّنَاعَةِ فِيهِ، كَمَقْضُولِ الْحَدِيدِ، وَالرُّصَاصِ، وَالنُّحَاسِ، وَالْقُطْنِ، وَالْكُتَّانِ، وَالصُّوفِ، وَالْإِزْزِيمِ،

(1) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي، (المتوفى: 450هـ) - البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، حققه: د محمد حجي وآخرون، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1408هـ - 1988م، ج7/ص 24.

(2) يحيى بن شرف النووي - المجموع شرح للمذهب، طبعة: مطبعة الميرية، 490/9، 493.

(3) الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الحنفي، المتوفى سنة 676هـ - روضة الطالبين ومعه المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي، ومقتلي البيهقي فيما زاد علي الروضة من الفروع الحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ج3/ص 46.

فَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحَدٍ فِي الثَّيِّبِ وَالْكَاسِيَةِ أَنَّهُ لَا يَجْزِي فِيهَا الرَّبَا، فَإِنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالثَّوْبِ بِالثَّوْبَيْنِ، وَالْكِسَاءِ بِالْكِسَاءَيْنِ. وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ: لَا يَبَاحُ الْقُلُوبُ بِالْقُلُوبَيْنِ، وَلَا السُّكُنُ بِالسُّكُنَيْنِ، وَلَا يُرَى بِإِثْرَتَيْنِ، أَسْأَلُكَ الْوَزْنَ. ⁽¹⁾

وعند الظاهرية: "وَالرَّبَا لَا يَجُوزُ فِي الثَّيِّبِ، وَالْمُسْلِمُ إِلَّا فِي سِتْنَةٍ أَشْيَاءَ فَقَطْ: فِي الثَّمَرِ، وَالْقَمْحِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْمِلْحِ، وَالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ - وَهُوَ فِي الْقَرْضِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَلَا يَحِلُّ لِقَرْضِ شَيْءٍ لِيُرَدَّ إِلَيْكَ أَكْلٌ وَلَا أَكْثَرُ، وَلَا مِنْ نَوْعٍ آخَرَ أَصْلًا، لَكِنْ مِثْلُ مَا اقْرَضْتَ فِي نَوْعِهِ وَمِقْدَارِهِ. ⁽²⁾

للقول الثاني نذهب إلى أن الفلوس الراجعة تعطي صفة الثمنية، وتلحق بالقدود الذهبية والفضية، ويقع الربا فيها، فلا يجوز بيعها نسيئة، ولا بجنسها متفاضلا، وتجب فيها الزكاة، ويقع بها العلم. وممن قال به: محمد بن الحسن الشيباني من فقهاء الحنفية و المالكية في المشهور، وبعض الشافعية، وبعض الحنابلة، وابن نيمية وابن القيم. وهاهي بعض التصوص:

فَعَدَّ الْحَنْفِيَّةُ جَاءَ مَا نَصَّه: "فَأَمَّا إِذَا بَاغَ قَلَمًا بَعَيْتِهِ بِقَلَمَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا يَجُوزُ فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وَلَا يَجُوزُ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ. ⁽³⁾

(1) عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد - المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، عام 1405، ج4/ص140.

(2) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي أبو محمد - المحلى بالآثار، الناشر: دار الفكر، (ج 7 / ص401، 402)، مسألة 1480.

(3) المرخصي الحنفي - المبسوط، 183/12، محمد بن فرموز (ملا خسروا) الحنفي - درر الحكام شرح غرر الأحكام، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، 188/2، =

وعند المالكية: "الفلوس بالفلوس بينهما فضل فهو لا يصلح في عاجل بأجل، وإلا عاجل بعاجل ولا يصلح بعض ذلك ببعض إلا هاء وهاء، قال: الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد وزبيدة أنهما كرها الفلوس بالفلوس وبينهما فضل أو نظرة، وقالوا: إنها صارت مiske مثل مiske الدنانير والدرهم .." (1).

وجاء أيضا: "لا يصلح فلن بفلسين نقدا وكا مؤجلا، والفلوس في العند كالدينار والدرهم في الوزن" (2).

وجاء أيضا: "قال مالك: لا يصلح الفلوس بالفلوس جزأفا، وكا وزنا مثلا بمثل، وكا كذا مثلا بمثل يدا بيد، وكا إلى أجل، وكا بأس بها عندا فلن بفلس يدا بيد، وكا يصلح فلن بفلسين يدا بيد وكا إلى أجل، والفلوس هاهنا في الحدد بمنزلة الدرهم والدنانير في الورق. وقال مالك: أكره ذلك في الفلوس وكا أراه حراما كتحریم الدينار والدرهم. قلت: أرأيت إن اشتريت فلنا بفلسين أجور هذا عند مالك؟ قال: لا يجوز فلن بفلسين" (3). وقال الإمام مالك: "ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها مiske وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة" (4).

= محمد بن محمد بن محمود الباهرتي الحنفي - شرح الهداية، الناشر: دار الفكر
20/7.

- (1) مالك بن أنس بن مالك الأصبحي - المدونة، 5/3، 6.
- (2) محمد بن عبد الله اللخري - شرح مختصر خليل، 50/5.
- (3) الإمام مالك - للمدونة، 158/3، 159.
- (4) مالك بن أنس - المدونة الكبرى، 5/3، أحمد بن إدريس القرافي المالكي - أنوار البروق في أنواع الفروق، 132/2.

وعند الشافعية : " إِذَا رَاجَتْ لِلْفُلُوسِ رَوَاجُ النُّقُودِ لَمْ يُحَرِّمِ الرَّبَا فِيهَا، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَتَّصُونَ، وَبِهِ قَطَعَ الْمُصَنِّفُ وَالْجُمْهُورُ، وَفِيهِ رَاجَةٌ شَادَّةٌ أَنَّهُ يُحَرِّمُ حِكَاةَ الْخُرَاسَانِيِّينَ " (1).

وعند الحنابلة: "إِذَا كَانَ شَيْئًا اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ كَالْفُلُوسِ، وَاصْطَلَحُوا عَلَيْهَا، فَارْجُوا أَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا بَأْسٌ، وَلِأَنَّهُ لَا تَغْيِيرَ فِيهِ، وَكَأَيُّ مَنَعٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَفِيضٌ فِي مَتَالِ الْأَغْصَانِ، جَارٍ بَيْنَهُمْ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيرٍ " (2).

وجاء في فتاوى ابن تيمية : " وَأَمَّا الذَّرْهَمُ وَالذَّنْدَارُ فَمَا يُعْرَفُ لَهُ حَدٌّ طَبِيعِيٌّ وَكَأَيُّ شَرْعِيٍّ، بَلْ مَرْجِعُهُ إِلَى الْعَادَةِ وَالِاصْطِلَاحِ؛ وَكَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ لَا يَتَعَلَّقُ الْمَقْصُودُ بِهِ؛ بَلْ الْغَرَضُ أَنْ يَكُونَ مَعْيَارًا لِمَا يَتَعَامَلُونَ بِهِ، وَالذَّرَاهِمُ وَالذَّنْدَارُ لَا تَقْصَدُ لِنَفْسِهَا بَلْ هِيَ وَسِيلَةٌ إِلَى التَّعَامُلِ بِهَا وَلِهَذَا كَانَتْ أَمْنَانًا " (3).

الأدلة :

أدلة القول الأول :

استدل على أن الفلوس لا تأخذ حكم النقدين - للذهب والفضة - وبالتالي لا زكاة فيها ولا ربا بما يلي :

1- إن علة الربا في الذهب والفضة غلبة الثمنية، والقول بالغلبة احترام عن الفلوس إذا راجت رواج النقدين، والعلة قاصرة عليهما، والثمنية طارئة على الفلوس، فلا ربا فيها (4).

(1) يحيى بن شرف النووي - المجموع شرح المذهب، 490/9، 493.

(2) منصور بن يونس البهوتي - كشف القناع عن متن الإقناع، الناشر : دار الكتب العلمية، ج 3 / ص 271.

(3) ابن تيمية - مجموع فتاوى ابن تيمية، ج 19 / ص 251.

(4) للشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع - بحث في الذهب في بعض خصائصه وأحكامه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 17370.

2- إن الرسول ﷺ لو كان يريد أن يلحق بالذهب والفضة كل ما يمكن أن يجعله الناس ثمناً لقالها بعبارة صريحة واضحة .

3- إن الفلوس ليست بذهب ولا فضة، فلا تنطبق عليها النصوص الواردة بمنع المراهبة في الذهب والفضة، بل هي باقية على حكم الإباحة الأصلية.

4- إن الفلوس في حكم عروض التجارة، وعروض التجارة لا ربا فيها؛ لأنه يجوز فيها التفاضل، سواء أكان ذلك في الحال أم مع التأخير⁽¹⁾.
أدلة القول الثاني :

استدل على أن الفلوس تأخذ حكم النقدين - الذهب والفضة - في الزكاة والربا وسائر الأحكام بما يلي :

1- ما روي عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه قال : " هممت أن أجعل الدرهم من جلود الإبل، فقبل له : إذا لا بحر، فأمسك " ⁽²⁾.

وجه الدلالة :

في هذا الأثر دلالة على أن النقود لو كانت أمراً شرعياً لما هم سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يجعل الدرهم من جلود الإبل، ولما وافقه الصحابة على ذلك، ولكنهم أبدوا تخوفهم من فقدان الإبل نتيجة إقبال الناس على تحويل جلودها إلى نقود⁽³⁾.

(1) د. محمود محمد الشارح - أثر تغير قيمة النقود على الالتزامات في الفقه الإسلامي - رسالة دكتوراة بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة، ص 211، د. زكي - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ص 42 .

(2) فتوح البلدان - البلاذري، (ج 3 / ص 578).

(3) د. هائل عبد الحفيظ داود - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، ص 145، نقلًا عن د. زكي - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، ص 36 .

2- إن القول بحصر النقود في النقدين - الذهب والفضة - يؤدي إلى الحرج والمشقة، والله سبحانه وتعالى رفع ذلك بقوله : (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) ⁽¹⁾.

3- إن مسألة النقود تدخل في باب المعاملات، وللعرف المتداول بين الناس دور كبير في ذلك، والقاعدة الشرعية تقول : " للعادة محكمة " وطالما العرف لم يخالف دليلا شرعيا فيجب تطبيقه .

ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " وَلَمَّا الدَّرْهَمُ وَالذَّنْدَارُ فَسَا يُعْرِفُ لَهُ حَدٌّ طَبِيعِيٌّ وَتَأْ شَرْعِيٌّ، بَلْ مَرْجِعُهُ إِلَى الْعَادَةِ وَالْإِسْطِلَاحِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ لَا يَتَعَلَّقُ الْمَقْصُودُ بِهِ؛ بَلْ الْغَرَضُ أَنْ يَكُونَ مَعْيَارًا لِمَا يَتَعَامَلُونَ بِهِ، وَالذَّرَاهِمُ وَالذَّنْدَانِيرُ لَا تَقْصَدُ لِنَفْسِهَا بَلْ هِيَ وَسِيلَةٌ إِلَى التَّعَامُلِ بِهَا وَلِهَذَا كَانَتْ أَمْنَانًا ⁽²⁾.

4- إن مسألة النقود تقع تحت باب المصالح المرسلة ⁽³⁾، فكل ما فيه منفعة للناس ولم يخالف دليلا شرعيا فهو مصلحة، ومن ثم فاتهاذ النقود من

(2) سورة الحج، جزء من الآية 78 .

(3) ابن تيمية - مجموع فتاوى ابن تيمية، ج 19 / ص 251.

(4) ما لا يعلم اعتباره ولا إلغاؤه، وهو الذي لا يشهد له أصل معين من أصول الشريعة بالاعتبار، وهو المسمى بالمصالح المرسلة. محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى : 1250هـ) - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، المحقق : الشيخ أحمد عزو حلي، دمشق - كفر بطنا، قدم له : الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر : دار الكتاب العربي، الطبعة : الطبعة الأولى 1419هـ - 1999م، (ج 2 / ص 134) .

وقال الغزالي : كُلُّ مَصْلَحَةٍ رَجَعَتْ إِلَى حِفْظِ مَقْصُودٍ شَرْعِيٍّ عِلْمٌ كَوْنُهُ مَقْصُودًا بِالْكَتَبِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ فَلَيْسَ خَارِجًا مِنْ هَذِهِ الْأَصُولِ، لَكِنَّهُ لَا يُنْتَفَى قِيَامًا بَلْ مَصْلَحَةً مُرْسَلَةً، إِذِ الْقِيَاسُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ . الإمام محمد بن محمد للغزالي - المستصفي، الناشر : دار الكتب العلمية، 179/1 .

غير النقيدين طالما فيه منفعة للناس في تيسير أمور حياتهم من بيع وشراء وإجارة وغير ذلك، ولم يأت الدليل الشرعي بالإلغاء ولا الاعتبار فهو مصلحة مرسله، والمصلحة المرسله دليل من أدلة التشريع الإسلامي عند أكثر الفقهاء (1).

5- قياس الفلوس علي النقيدين، وحكم للنقيدين ثابت بالنص، وعلة الربا فيهما للثمنية، وهي متوفرة في الفلوس، فيجري فيها الربا كما يجري في النقيدين سواء بمسواه .

6- إن الفلوس ثمن بالاصطلاح والعرف، فلا تبطل إلا باصطلاح الجميع (2).

القول الراجح :

بعد بيان أقوال الفقهاء وأدلتهم فالذي أميل إليه هو القول الثاني النقل : بأن الفلوس تأخذ حكم النقيدين - الذهب والفضة في سائر الأحكام؛ لأسباب كثيرة، منها :
1- قوة أدلتهم .

2- العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وما خص ذكره بالدراهم والدنانير كان هو النقد المعتدول آنذاك .

(1) د. زكي زيدان - تغير القيمة الشرائعية للنقود الورقية وأثرها علي الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ص 36، 37 .

(2) د. زكي زيدان - تغير القيمة الشرائعية للنقود الورقية وأثرها علي الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي ص 44، د. محمود محمد الشاعر - أثر تغير قيمة النقود علي الالتزامات في الفقه الإسلامي - رسالة دكتوراة ص 213 .

3- الدراهم والدنانير لا تقصد لذاتها وإنما هي وسيلة إلى التعامل بها، وكل ما كان وسيلة بالاصطلاح والعرف ولم يرد في الشرع ما يمنعه يأخذ حكم النقدين .

4- اشتراك الفلوس والنقدين في العلة وهي الثمنية .

5- عدم ورود نص يقضي بحصر الثمنية في الذهب والفضة؛ لقول الإمام مالك : " لَأَخَيْرَ فِيهَا نَظَرَةً بِالذَّهَبِ وَلَا بِالوَرِقِ، وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ أَجَازُوا بَيْنَهُمُ الْجُلُودَ حَتَّى تَكُونَ لَهَا سِكَّةٌ وَعَيْنٌ لَكَرِهْتُمَا أَنْ تَبَاعَ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ نَظَرَةً " (1).

6- يؤيد ثمنية الفلوس الواقع المعاصر، حيث أصبحت الفلوس تقدر بها الأشياء، فيقال : الدينار يساوي ألف فلس مثلاً، ويباع ويشترى بها وتطلق - واقعا وعرفا - علي جميع النقود - ورقية أو معدنية-، وأصبح الفلوس يمثل جزءاً من الدينار والدرهم في عدة عملات جملة من البلاد العربية، إذ أن قيمة الفلوس مرتبطة بقيمة الدرهم والدينار (2).
7- الإسلام أقر التعامل بالفلوس واعتبرها نقوداً شرعية تحل محل النقود الذهبية والفضية في بعض أنواع التعامل (3).

8- فعل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين شاع تزيف النقود في زمانه وارتأى سحب النقود للمتدولة من قطع المعدن، وفكر بسك عملة

(1) مالك بن أنس - المدونة الكبرى، 5/3، أحمد بن إدريس القرافي المالكي - أنوار البروق في أنواع الفروق، 132/2 .

(2) د . محمد علي سميران - التكييف الفقهي للفلوس وبيان أحكامها الشرعية وآثارها الاقتصادية، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت، للعدد الثاني والخمسون، ذو الحجة 1423هـ - مارس 2003م، ص258، 259.

(3) د. شبير - المعاملات المالية للمعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 162 .

مصنوعة من جلود الإبل بدلا عن ذلك، إلا أنه رجع عن فكرته
لنصائح أصحابه الذين عارضوا ذلك قائلين : " إذا لا يعير فامسك
عن ذلك " (1).

9- إن الفلوس صارت مِكةً مثل مِكةِ الدنانير والدراهم، فهي أمانة فلا
يجوز بيعها بجنسها متفاضلاً، كالدراهم والدنانير، وتكالة الوصف
عبارة عما تقتدر به مائة الأعيان، ومائة الأعيان كما تقتدر بالدرهم
والدنانير تقتدر بالفلوس - أيضاً - فكانت أمانة، والأمن لا يتعين
بالتعين (2).

والله أعلم

المطلب الثاني

التكليف الفقهي للنقد الورقية

إن للنقد الورقية لم تعرف إلا في العصر الحاضر، ومن ثم لم يكن
لعلماء السلف فيها حكم، وكل ما هنالك أن كثيراً من الفقهاء المحققين
يحاولون أن يجعلوا فتواهم تخريجا على أقوال السابقين مما أدى إلى
اختلافهم على أقوال علّ أمها يرجع إلى قولين :

مشأ الخلاف :

سبب الخلاف بين الفقهاء يرجع إلى حقيقة هذه الأوراق، هل هي
وثائق مالية؟ أو أمانة عرفية ؟ .

(1) د . محمد علي سبيران - التكليف الفقهي للفلوس وبيان أحكامها الشرعية وآثارها
الاقتصادية، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت، العدد
الثاني والخمسون، ذو الحجة 1423هـ - مارس 2003م، ص 258.

(2) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت - الموسوعة الفقهية، الناشر : وزارة
الأوقاف الكويتية، ج 26 / ص 371، 372 .

فمن جعلها وثائق مالية اعتبرها سنداً في ذمة مصدرها، فليست هذه الأوراق - حسب هذا الرأي - أثماً ولا أموالاً .

ومن جعلها أثماً عرفية بنفسها اعتبر دفعها دفعا للمال أو للثمن، وليس حوالة للدين، فتتأدى بأدائها للزكاة، ويجوز شراء الذهب والفضة بها⁽¹⁾.

القول الأول - ذهب إلي أن الأوراق المالية الجاري التعامل بها الآن ليست نقوداً شرعية، وإنما هي سندات بديون علي البنك، يمكن الحصول علي قيمتها فضة فوراً .

فليست هذه الأوراق - حسب هذا الرأي - أثماً ولا أموالاً، وإنما هي عبارة عن وثيقة كتبها المدين، ليتسلى للدائن القبض على دينه إذا أراد، فكل من يدفع إلى غيره ورقاً من هذه الأوراق، فإنه لا يدفع إليه مالاً، وإنما يحيله على مديونه الذي أصدر ذلك الورق كوثيقة، فتجري عليه أحكام الحوالة الفقهية .

ومن الذين قالوا بذلك : الشيخ محمود المبكي ، والشيخ محمد حسنين مخلوف، والشيخ محمد بخيت⁽²⁾، والشيخ أحمد الحسيني، والشيخ ابن بدران، والشيخ الشنقيطي، والشيخ المطيعي⁽³⁾.

(1) فضيلة القاضي محمد تقي الدين العثماني - أحكام النقود والصلوات، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد : الثالث، الجزء : الثاني، ص 1885، 1886.

(2) الشيخ محمود محمد خطاب المبكي، المتوفى سنة 1352هـ - 1933م - الدين الخالص (إرشاد للخلق إلى دين الحق)، تحقيق : أمين محمود خطاب، الطبعة : الثالثة، عام 1406هـ - 1985م، 8/ 186 - 188 .

(3) الشيخ أحمد بن أحمد بن يوسف الحسيني - بهجة المشتاق في بيان حكم زكاة الأوراق ص 67، 68، الشيخ عبد القادر بن بدران لدمشقي - العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية، ص 220، 225، الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار -

القول الثاني - ذهب ثلثة من العلماء والفقهاء المعاصرين إلى أن الأوراق المالية الجاري للتعامل بها الآن أصبحت أثماناً عرفية بنفسها، فدفعها دفع للمال أو للثمن، وليس حوالة للدين، فتأدى بأدائها الزكاة، ويجوز شراء الذهب والفضة بها، وتجري عليها أحكام النقود الذهبية والفضية . وممن قال به : فضيلة القاضي محمد نقى الدين العثماني، والعلامة أحمد الساعاتي، والشيخ فتح محمد للكنوي وعبد الحى للكنوي، وفضيلة الشيخ محمد أبو زهرة، د. صالح بن غاثم المولان، والشيخ عبد الله بن منيع، د. يوسف القرضاوي، د. عباس أحمد محمد الباز وغيرهم (1) .

- الجنكي الشنيطي - أنواء البيان، 1/256، نقلا عن د. زكي زكي حسين زيدان - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ص 46، د. محمد عثمان شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 163، د. يوسف القرضاوي - فقه الزكاة، ص 271 .

(1) فضيلة القاضي محمد نقى الدين العثماني - أحكام النقود والعملات، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد : الثالث، الجزء : الثاني، ص 1895، د. شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 164، الشيخ أبو زهرة - مجلة لواء الإسلام، العدد الثامن عام 1370 هـ ص 600، د. يوسف القرضاوي - فقه الزكاة ج 1/ ص 275، 276، د. عباس أحمد محمد الباز - أحكام صرف النقود والعملات في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، الناشر : دار الفوائس / الأردن، موضوع : الصرف في الأوراق النقدية المعاصرة ص 152، د. زكي زيدان - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، ص 53 .

الأدلة :

أدلة القول الأول :

استدل علي أن الأوراق النقدية ليست إلا سندات يديون علي
الجهة المصدرة لها بما يلي :

1- وجود تعهد من قبل للدولة التي أصدرتها علي كل ورقة بتسليم قيمتها
لحامليها عند طلبه .

2- ضرورة تغطية هذه الأوراق بالذهب أو الفضة كما هو الشأن في
النقود الورقية النائبة؛ كي لا تنمادي الدولة وتفرط في إصدار هذه
الأوراق .

3- انتفاء القيمة الذاتية لهذه الأوراق، حيث تعتبر القيمة الوضعية للورقة؛
بدليل التقارب في الحجم بين الأوراق ذات القيم المختلفة، فالخمس
دنانير تقارب العشرة والعشرين، ومن ثم فإن حقيقتها مجرد قصاصة
من الورق لا تساوي شيئاً والمعتبر ما تكل عليه هذه الورقة، ومن ثم
فهي مجرد سند إثبات علي وجود الدين في ذمة مصدرها .

4- ضمان الدولة التي أصدرتها لقيمتها عند إبطال التعامل بها وإلغائها،
فلو كانت الورقة النقدية هي المعتبرة في ذاتها، فليس هناك حاجة
لضمانها؛ لأنه لا قيمة لها ⁽¹⁾.

(1) د. شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 163، 164، د.
زكي زكي حسين زيدان - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها علي الحقوق
والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ص 46، 47، ستر بن ثواب
الجعيد - أحكام الأوراق النقدية والتجارية - رسالة ماجستير 1405هـ -
1406هـ - المملكة العربية السعودية - جامعة أم القرى، كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية، ص 145، للشيخ عبد الله بن سليمان المنيع - بحوث في
الاقتصاد الإسلامي (الورق النقدي حقيقة وحكما)، ص 195، 196.

5- ورقة البنك هي ورقة عملة قابلة لدفع قيمتها عيناً لدى الاطلاع لحاملها، وهي يتعامل بها كما يتعامل بالعملة المعدنية نفسها، غير أنه ينبغي أن تكون مضمونة ليثق الناس بالتعامل بها " . " فقله : " قابلة لدفع قيمتها عيناً لدى الاطلاع لحاملها " لم يجعل شكاً في أنها سندات ديون، ولا عبرة بما توهمه عبارته " للتعامل بها كما يتعامل بالعملة المعدنية "؛ لأن معنى تلك العبارة أن الناس يأخذونها بدل العملة، ولكن مع ملاحظة أن قيمتها تدفع لحاملها، وأنها مضمونة بدفع قيمتها، وهذا صريح في أن تلك الأوراق هي سندات ديون" (1) .

6- النقود الورقية إذا أسقطتها الدولة، وأبطلت التعامل بها أصبحت لا قيمة لها، فاعلم بالحرص والمعنى أنها ليست نقوداً (2) .

الهاتفة :

وقد نوقش استدلالهم هذا من عدة وجوه :

الوجه الأول -

إن الأوراق النقدية في أول ظهورها كان لا بد لإصدارها من غطاء كامل لقيمتها بالذهب لدى جهة الإصدار، ثم تقلص هذا الغطاء تدريجياً حتى ألغي تماماً، ولم يعد إصدارها مرتبطاً بغطائها، ولا يستحق حاملها على جهة إصدارها شيئاً من الذهب أو الفضة، وصار ما يكتب على النقود

(1) فضيلة القاضي محمد تقي الدين العثماني - أحكام النقود والعملات، بحث منشور

بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد : الثالث، الجزء : الثاني، ص 1894.

(2) د. شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 164، ستر

بن ثواب الجعيد - أحكام الأوراق النقدية والتجارية، ص 145.

الورقية من تعهد الجهة المصدرة بدفع قيمتها لحاملها عند طلبه تعهداً
صورياً لا وقع له (1).

الوجه الثاني -

هناك فرق بين الأوراق النقدية وما هو مضمون بها وبين الدين
الحقيقي وسنده المعروف عند الفقهاء، فإن الدين ما دام في ذمة المدين لا
ينمو ولا ينتفع به ربه، ولا يجري للتعامل بسنده رسماً، بخلاف قيمة هذه
الأوراق، فإنها نامية منتفع بها كما ينتفع بالأموال الحاضرة، ويقضي بها
حاجاته، ولا يملك أحد ردها أو عدم قبولها، وأما للحوالة فلا يجبر
عليها (2).

وكيف يقال : إن هذه الأوراق من قبيل مستندات الديون، ومستند
الدين ما أخذ علي المدين إلا للتوثق وخشية الضياع، لا لتبعية الدين في
ذمة المدين، ولا للتعامل به (3).

الوجه الثالث -

أما ضمان سلطات الإصدار لقيمة الورقة فهو سر اعتبارها والثقة
بها، لا كونها نائبة عن الذهب، كما أن سند الدين يكتب فيه الدائن
والمدين، أما هذه الأوراق فلا يكتب فيها شيء من ذلك .

(1) د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 56 .

(2) د. يوسف القرضاوي - فقه الزكاة ج 1/ ص 274، د. هائل عبد الحفيظ - تغير
القيمة الشرائعية للنفود الورقية، ص 155، د. زكي - تغير القيمة الشرائعية للنقد
الورقية وأكثرها على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي،
ص 47، 48 .

(3) د. يوسف القرضاوي - فقه الزكاة ج 1/ ص 274 .

الوجه الرابع -

إن الورقة النقدية لو فقدت أو تلفت ليس لمالكها مطالبة الجهة المصدرة لها ولو أتى بأكثر من دليل، أما لو كانت سنداً حقيقياً، كان له الرجوع علي واضعها؛ لأن الدين يتعلق بنمة المدين، فلا يصح بتلف السند⁽¹⁾.

الوجه الخامس -

إن الأوراق النقدية أصبحت هي أساس التعامل بين الناس، ولم يعد يري الناس العملة الذهبية قط ولا الفضية، أما عماد الثروات والمبادلات فهو هذه العملة الورقية .

الوجه السادس -

إن الأوراق النقدية هذه أصبحت - باعتماد السلطات الشرعية إياها وجريان التعامل بها - أمانَ الأثنياء، ورموسَ الأموال، وبها يتم البيع والشراء، وللتعامل داخل كل دولة، ومنها تصرف الأجور والرواتب والمكافآت وغيرها، وعلي قدر ما يملك للمرء منها يعتبر غذاء، ولها قوة الذهب والفضة في قضاء الحاجات، وتيسير المبادلات، وتحقيق المكاسب والأرباح، فهي بهذا الاعتبار أموال نامية أو قابلة للنماء، شأنها شأن للذهب وللفضة .

الوجه السابع -

إن الذي يفهم من روح الشريعة ونصوصها، أنها لم توجب للزكاة في الذهب والفضة لمحض ماليتهما، إذ لم توجب الزكاة في كل مال، بل في المال المعد للنماء، والذهب والفضة إنما اعتبرهما الشارع مالا معداً

(1) د. محمود الشاذلي - أثر التغير في قيمة النقود على الالتزامات في الفقه الإسلامي، ص 217، د. زكي - تغير القيمة الشرائعية للنقود الورقية، ص 48.

للنماء من جهة أنهما أثمان للأشياء وقيم لها، فالثمنية مراعاة مع المالية أيضا، ولهذا كان عنوان زكاة الذهب والفضة في كثير من الكتب " زكاة الأثمان " أو " زكاة النقدين " (1).

الوجه الثامن -

إن الأوراق النقدية ليس لها قيمة ذاتية، بل قيمتها اصطلاحية وهذا يلحق بالذهب والفضة؛ بجامع الثمنية في الكل (2).

الوجه التاسع -

إن الأخذ بهذا القول يستلزم أحكاما شرعية تظهر فيها ألوان الكلفة والمشقة، منها :

أ - عدم جواز السلم بها فيما يجوز السلم فيه، إذ من شروط السلم المتفق عليها بين أهل العلم قبض أحد العوضين في مجلس العقد، وقبضها علي رأي القائلين بسنديتها ليس قبضا لما تحويه، وإنما بمثابة الحوالة به علي مُصَنِّدِهَا .

ب - عدم جواز صرفها بنقد معني من ذهب أو فضة ولو كان بدا بيده؛ لأن الورقة النقدية علي رأي أصحاب هذا القول وثيقة بدين غائب عن مجلس العقد، ومن شروط الصرف التقابض في مجلس العقد .

ج - يعتبر التعامل بالأوراق النقدية بموجب هذا القول من قبيل الحوالة بالمعاطاة علي الجهة التي أصدرتها، وفي القول بصحة العقود بالمعاطاة خلاف بين أهل العلم، فالمشهور في مذهب الشافعي - رحمه الله - عدم صحتها مطلقا؛ لاشتراط أن يكون الإيجاب والقبول

(1) د. يوسف القرضاوي - فقه الزكاة ج 1/ ص 273 .

(2) د. خالد بن عبد الله المصلح - التضيخ النقدي في الفقه الإسلامي، ص 56 .

فيها لفظين، وعلي فرض أن القول باعتبار المعاطاة موضع اتفاق بين أهل العلم، فمن شروط الحوالة أن تكون علي مليئاً⁽¹⁾، لما روي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «مطل الغني ظلم، فإذا أفتي أحدكم على ملي فليتبغ»⁽²⁾، وفي لفظ قال رسول الله ﷺ : " مطل الغني ظلم ومن أحيل على ملي فليحتل"⁽³⁾.

أدلة القول الثاني :

استدل علي أن الأوراق المالية الجاري التعامل بها الآن أصبحت أثماناً عرفية بنفسها بما يلي :

1- النقود الورقية أصبحت ثمناً للمبيعات، وتقوم مقام الذهب والفضة في التعامل بها .

2- إن العرف العام اعتبرها نقوداً شرعية، وأعطاهما صفة للثمنية، فقد حصلت الثقة بها كوسيط في التبادل .

(1) الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع - بحث في الاقتصاد الإسلامي (الورق النقدي حقيقة وحكما)، ص 196، 197.

(2) صحيح البخاري - (ج 8 / ص 325)، حديث 2287 - 1 - باب : في الحوالة، وقال يزوج في الحوالة، صحيح مسلم - (ج 10 / ص 303)، حديث 4085 - باب : تخريم مطل الغني وصحة الحوالة واستجاب قبولها إذا أحيل على ملي.

(3) إسناده صحيح على شرط الشيخين . مسند أحمد بن حنبل، تعليق شعيب الأرناؤوط، (ج 2 / ص 463)، حديث 9974 .

3- إن الدول المعاصرة اعتمدتها في التعامل، فيها يتم البيع والشراء داخل كل دولة، ومنها تصرف الأجور والرواتب والمكافآت وغير ذلك (1).

القول الرابع :

بعد بيان أقوال العلماء وأدللتهم ومناقشتها فالذي أراه راجحاً : أن حكم الورق النقدي كحكم النقدين في الزكاة سواء بمسواه؛ لأسباب كثيرة، منها :

1- إن الورق النقدي يتعامل به كالنقدين تماماً؛ لأن مالكه يمكن صرفه وقضاء مصالحه به في أي وقت شاء . فمن ملك النصاب من الورق المالي، ومكث عنده حولا كاملاً وجبت عليه زكاته (2).

2- إن النقود الورقية وضعت لتكون أثمانا كالنقود الذهبية والفضية، وعلي هذا فالعلة واحدة في كل من النقود الورقية والذهبية، ولما كان الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمًا، والعلة موجودة في كل منهما فالفرع يأخذ حكم الأصل .

3- تطبيقاً للقاعدة الفقهية: "الأمور بمقاصدها ومعانيها لا بألفاظها ومبانيها" فتكون العملة الورقية كالعملة الذهبية والفضية في جميع الأحكام .

4- العرف العام اعتبر النقود الورقية نقوداً وأثماناً، والعرف معتبر في النقود كما دل عليه الإمام مالك بقول : " وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ أَجَازُوا بَيْنَهُمْ

(1) د. يوسف القرضاوي - فقه الزكاة ج 1/ ص 273، د. شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 165.

(2) فضيلة القاضي محمد تقي الدين العثالي - أحكام النقود والعملة، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد : الثالث، الجزء : الثاني، ص 1895 .

الْجُلُودَ حَتَّى تَكُونَ لَهَا سِكَّةٌ وَعَيْنٌ، لَكَرِهَتْهَا أَنْ تُبَاعَ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ
نَظَرَةً" (1).

5- أصبحت هذه الأوراق تحقق داخل كل دولة ما تحققه النقود المعدنية،
وينظر إليها المجتمع نظره إلى تلك .

6- إن النقود الورقية تنفع مهرا، فيستباح بها الفروج شرعا دون أي
اعتراض، ولو لم تكن كذلك ما استبح بها الفروج، خاصة وأن
الفروج يحتاط فيها ملا يحتاط في غيرها .

7- إن النقود هذه تنفع ثمنا، فتقتل ملكية السلع إلى دفعها بلا جدال،
وتنفع أجرا للجهد البشري، فلا يتمتع عامل أو موظف من أخذها
جزاء عمله .

8- وكذلك تنفع دية في القتل الخطأ أو شبه العمد أو الصلح عليها في
العمد فتبرئ ذمة القاتل، ويرضي أولياء المقتول .

9- انتهاء هيئة كبار العلماء إلى أن الورق النقدي بديل عن الذهب
والفضة (2).

10- إن الأوراق النقدية قامت مقام للذهب والفضة وحلت محلها، فليس
من مانع من إجراء أحكام للذهب والفضة عليها، لاسيما وأن البديل له
حكم للبديل (3).
والله أعلم .

(1) مالك بن أنس - المدونة الكبرى، الناشر : دار الكتب العلمية، ج 3/ ص 5، ج 2/
ص 132 .

(2) أبحاث هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية 57/1، 58، مجلة البحوث
الإسلامية، العدد الأول، عام 1395هـ، ص 185، مجلة مجمع الفقه الإسلامي
التابع لرابطة العالم الإسلامي السنة السادسة، العدد الثامن 1415هـ - 1994م،
ص 334، د. شبير - المعاملات المالية المعاصرة، ص 167 .

(3) ستر بن ثواب الجعيد - أحكام الأوراق النقدية وللتجارية، ص 181 .

الفصل الثاني

حقيقة التضخم النقدي وأنواعه
ورق قياسه والتكيف الفقهي له

من أهم المشكلات الاقتصادية المعاصرة اليوم مشكلة التضخم النقدي، حيث يرخص النقد وتغلو السلع؛ فتتأثر للزمامات الدولة كما يتأثر أفراد المجتمع من خلال تعاملهم بالإقراض، كما تتأثر الالتزامات المتعلقة بالذمة؛ لما كان الأمر كذلك فإن معالجة هذا الفصل تكون في أربعة مطالب :

- المطلب الأول - حقيقة التضخم النقدي .
- المطلب الثاني - أنواع التضخم للنقدي .
- المطلب الثالث - طرق قياس التضخم النقدي .
- المطلب الرابع - التكيف الفقهي للتضخم النقدي .

المبحث الأول حقيقة التضخم النقدي

لبيان حقيقة التضخم النقدي ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول - عند علماء اللغة العربية .
- المطلب الثاني - عند علماء الشريعة المحمدية .
- المطلب الثالث - عند علماء الاقتصاد المعاصرين .

المطلب الأول

حقيقة التضخم النقدي لدى علماء اللغة العربية

التضخم مصدر للفعل تَضَخَّمَ، وأصله الثلاثي ضَخَمَ، والتَضَخُّمُ - بالفتح وبالتحريك - : العَظِيم من كل شيء، أو العَظِيم الجِرْم، وزيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى علي حاجة المعاملات (1).

المطلب الثاني

حقيقة التضخم عند فقهاء الشريعة المحمدية

يرى بعض الباحثين أن التضخم مسألة مستحدثة وميزوها عن رخص النقود، والحق أنها ليست مستحدثة، حيث إن مصطلح التضخم هو المستحدث، أما معناه فليس بجديد، فالتضخم هو رخص النقود .

(1) الفيروزآبادي - لُقَامُوسُ الْمُحِيط، باب : الميم، فصل : الضاد، ص 1460،
الرازي - مختار الصحاح، باب : الضاد، مادة : ض خ م، ص 378، المعجم
الوجيز، مادة : ضَخَمَ، ص 378 .

ويتأكد هذا الاتجاه أكثر بالانتقال من النقود الذهبية والفضية إلى الفلوس، فالفلوس لاسيما عندما صارت نقوداً أسمية ساعدت على المزيد من التضخم .

إن غلاء الأسعار لم يزل يحدث منذ عهد النبي ﷺ وحتى عصرنا هذا في أزمنة وأمكنة مختلفة .

ونجد لهذا صدي كبيراً عند الفقهاء القدامى الذين تعرضوا في كتبهم لمسألة رخص للنقود وأفرد بعضهم رسائل مستقلة لها ولسائر ما طرأ عليها من تغيرات، كالإمام السيوطي في رسالته : " قطع المجادلة عند تغيير المعاملة " (= العملة)، والغزي التمرتاشي في " بذل المجهود في مسألة تغير النقود "، والحسيني في " تراجع سعر النقود بالأمر بالسلطاني " وابن عادين في " تنبيه الرقود على مسائل للنقود " (1).

المطلب الثالث

حقيقة التضخم عند علماء الاقتصاد المعاصرين

لعله من الحقيقة القول بعدم وجود ظاهرة اقتصادية يعايشها الإنسان بكل ضغوطها الثقيلة مع المعجز عن الإحاطة بطبيعتها وإدراك أبعادها، مثل ظاهرة التضخم، التي يعز حتى على كبار الاقتصاديين تفسيرها، وقد عزف بعض من تناولها عن تقديم تعريف لها؛ إما لظهور آثارها ومعرفة

(1) د. رفيق يونس المصري - آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية، للنشر : دار المكبي، ص 17 .

الجميع بها، أو لتعقد هذه الظاهرة وتداخل جوانبها علي مستوي الأسباب والمظاهر (1).

ومن ثم فالتضخم عدة تعريفات عند علماء الاقتصاد، تمثل في الحقيقة تنوع الاتجاهات الاقتصادية في تفسير التضخم، من هذه التعريفات ما يلي :

* **التضخم النقدي** : هو الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار، ويترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقد (2).

هذا التعريف يفيد أن الارتفاع في أسعار بعض السلع لا يعتبر تضخماً، طالما ظل محصوراً في أسواق بعينها (3).

كما أن ارتفاع الأسعار لمرة واحدة لا يعني حدوث التضخم، مثل ذلك ما حدث سنة 1973م من ارتفاع كبير ومفاجئ في أسعار النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا، بسبب الحظر الذي فرضته منظمة "أوبك" علي تصدير النفط خلال حرب أكتوبر بين مصر وإسرائيل، فقد أدى ذلك إلي ارتفاع كبير في مستوي الأسعار (4).

وهذا التعريف بشكل عام مقبول من عامة الناس، ومن رجال الإعلام والسياسة، لكنه ليس تعريفاً دقيقاً؛ إذ يستبعد المواقف التي تؤدي

(1) د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - منطل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره - بحث منشور بمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، ص 118 .

(2) د. فاروق حسين - للنقد والبنوك، طبعة : دار الهادي للطباعة، عام 1994 م، ص 202، د. رفيع يونس المصري- آثار التضخم علي العلاقات التعاقدية ص 7.

(3) د. فاروق حسين - للنقد والبنوك، ص 202.

(4) د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد - اقتصاديات النقد - رؤية إسلامية، طبعة: 1996م، ص 418.

فيها الرقابة الحكومية علي الأجور والأسعار إلي منع قوي للتضخم من رفع الأسعار⁽¹⁾ .

ثم إنه ركز علي الأثر الاقتصادي المباشر للتضخم، وهو ارتفاع مستوي الأسعار، بل لقد ذهب إلي أن التضخم هو نفسه عبارة عن ارتفاع مستوي الأسعار، لكن الأمر خلاف ذلك حيث إن ارتفاع الأسعار ما هو إلا مجرد نتيجة، أو أثر للتضخم، وليس هو حقيقة⁽²⁾.

* التضخم النقدي : هو الزيادة المصنوعة في كمية النقود .

غير أن هذا النوع من التعريف لم يكن كافيا لوصف ظاهرة التضخم، ولا يعني هذا أن كمية النقود أصبحت عاملا مهما علي الإطلاق، وإنما هو عامل مساعد فقط، بدونه لا يجد التضخم التمويل الذي يغذيه، ولكنها وحدها لا تخلق التضخم، وهذا للتعريف مبني علي نظرية كمية النقود⁽³⁾.

* عرف الاقتصادي إميل جام التضخم بأنه : حركة صعودية في الأسعار مستمرة، ناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض⁽⁴⁾.

(1) د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد - اقتصاديات النقود - رؤية إسلامية، ص 419.

(2) د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره - بحث منشور بمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، ص 119 .

(3) د. السيد عبد المولى - اقتصاديات النقود والبنوك مع دراسة خاصة للنظم النقدي والمصرفي المصري، الناشر : دار النهضة العربية - القاهرة، عام 1998م، ص 230، 231 .

(4) د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره - بحث منشور بمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، ص 121، د. عبد الهادي علي النجار - تغير قيمة النقود في الفكر المعاصر، في الحضارة -

ويري بعض الاقتصاديين أن هذا التعريف يحقق عدة مزايا، من أهمها :
أولاً : إن التضخم أصبح ظاهرة ديناميكية، فهو حركة يمكن
الوقوف عليها خلال فترة طويلة .

ثانياً : إنها حركة أسعار، بمعنى أن التضخم كظاهرة يتمثل في
ارتفاع الأسعار، أما النقود فهي تلعب دوراً مسبباً فقط .

ثالثاً : إنها حركة تتصف بالاستمرار الذاتي أو الدائم، وهي حركة
غير قابلة للرجوع فيها، فالتضخم له طبيعة تراكمية وغير وقتية، وهو يمتد
وينتشر في كافة القطاعات الاقتصادية .

رابعاً : إنه ناشئ عن زيادة الطلب عن العرض، أي الفرق بين
الكمية المطلوبة والكمية المعروضة عند مستوى معين من الأسعار⁽¹⁾.

وإن كان إميل جام قد استطاع في عبارات قليلة أن يتعرض لعديد
من الأوصاف التي تتناول التضخم في جوانبه المختلفة، إلا أنه مع ذلك لم
يسلم من العديد من الملاحظات، أهمها أنه ما زال ضمن نطاق النظرة
الجزئية للتضخم⁽²⁾.

من خلال التعريفات السابقة للتضخم، يتضح أنه ظاهرة اقتصادية
تحدث نتيجة لتوافر أسباب معينة، منها : زيادة كمية النقود، وبالتالي زيادة
في الدخل وزيادة في الإنفاق مع بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات،
مما ينتج عنه ارتفاع عام ومستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات،
فالتضخم هو الزيادة في معدل الإنفاق والدخل .

-الإسلامية - بحث منشور بمجلة البحوث للقانونية والاقتصادية بكلية الحقوق
جامعة المنصورة، العدد 29، إبريل 2001م، ص 5 ..

(1) د. مصطفى رشدي شحبة - لتقنيات النقود والمصارف والمال، الناشر : دار
المعرفة الجامعية، الطبعة : السادسة، عام 1996م، ص 812 .

(2) د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره - بحث
منشور بمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، ص 121.

فازدياد الدخل النقدي والإتفاق النقدي يسببان ارتفاع الأسعار، ومن ثم تضخمها، علي فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات .
وهذا التعريف منقاد؛ بأنه يفترض ارتفاعا عاما في الأسعار؛ نتيجة لارتفاع الدخل للنقدي، ولكن قد ترتفع أسعار بعض السلع دون الأخرى، فكيف يفسر هذا الارتفاع ؟ (1).
إذا يعني : أن هناك عدم توازن بين السلع والخدمات المعروفة وبين ما يحتاجه الأفراد ويطلبونه، مما يترتب علي هذا الاختلال ارتفاع في المستوى العام للأسعار (2).
وعلي هذا فالتضخم زيادة الطلب علي العرض زيادة محسومة ومستمرة، يؤدي إلي حدوث سلسلة من الارتفاعات في الأسعار، بغض النظر عن ما إذا كان الارتفاع في الأسعار متوقعا أو غير متوقع (3).
ويقابل التضخم النقدي في علم الاقتصاد ما يعرف بالانكماش، وهو : هبوط مفاجئ في الأسعار، أو زيادة مفاجئة في قيمة العملة، وهذه الحال تؤدي إلي انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي الذي يقترن به عادة زيادة مستوى البطالة، وتكفي مستوى الإنتاج، وضعف الرغبة في الشراء الاستهلاك (4).

(1) د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي - قيمتها وأحكامها، الناشر : دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان، دار الفكر - دمشق - سورية، ص 325.

(2) د. خالد أحمد سليمان شبكة - التضخم وأثره علي الدين، الناشر : دار الفكر للجمعي - الإسكندرية، عام 2008م، ص 11 -

(3) د. السيد عبد المولى - للتضخمات النقود والبنوك، ص 231 .

(3) انظر تفصيل ذلك : د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 61، 62، مخر زار العاني - أحكام تغير قيمة العملة النقدية وأثرها في تسديد القرض، ص 63 - 68 د. فكري أحمد تسمان - النظرية الاقتصادية في الإسلام، ص 322 .

المبحث الثاني

أنواع التضخم النقدي

إن اختلاف علماء الاقتصاد في مفهوم التضخم جعلهم يختلفون في تحديد أنواعه أيضا (1).

وبناء على ذلك فالتضخم النقدي أنواع متعددة يمكن تصنيفه على أساسها، من ذلك التصنيف :

- التضخم النقدي باعتبار السرعة التي ترتفع بها الأسعار .
 - التضخم النقدي باعتبار توقع نسبة حدوثه .
 - التضخم النقدي باعتبار مصدره .
 - التضخم النقدي باعتبار الظهور والكمون (2).
- وهناك تقسيمات باعتبارات أخرى (3). وإليك بيان ذلك في المطالب التالية :

(1) د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي - قيمتها وأحكامها، ص 329 .

(2) د. نبيل الرويني - نظرية التضخم، للناشر : مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية، الطبعة : الأولى، عام 1976م، ص 29، د. غازي حسين عناية - التضخم المالي، للناشر : مؤسسة شباب الجامعة، عام 1405هـ، ص 56، د. سامي خليل - النظريات والسياسات النقدية والمالية، الناشر : شركة كاظمة - الكويت، الطبعة : الأولى، عام 1982م، ص 624، نقلا عن د. خالد عبد الله المصلح - للتضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 67 .

(3) راجع : د. رفيق يونس المصري - آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية، ص 8، د. فاروق حسين - للنقد والبنوك، ص 203، د. وجدي محمود حسين - اقتصاديات النقد والبنوك، طبعة : 2001م، 2002م، ص 68، د. السيد عبد المولي - اقتصاديات النقد والبنوك مع دراسة خاصة للنظم النقدي والمصرفي المصري، ص 233 - 236، د. يوسف كمال محمد -

المطلب الأول التضخم النقدي باعتبار سرعة ارتفاع الأسعار

يتنوع التضخم النقدي باعتبار سرعة ارتفاع الأسعار إلى ثلاثة أنواع :

- النوع الأول - التضخم الزاحف .
- النوع الثاني - التضخم العنيف .
- النوع الثالث - التضخم الجامح .

النوع الأول : التضخم النقدي الزاحف :

هذا النوع يسمى أيضا بالتضخم المتوسط وغير الجامح، وهذا النوع هو المنتشر في دول العالم في الوقت الحاضر، وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء، ولكن بشكل مستمر⁽¹⁾.

فالزيادة في الأسعار تكون دائمة ومتتالية ولا تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيف في المدة القصيرة، فهي لا تتطور بشكل رأسي، ولكن تأخذ الشكل للتكريري للتصاعدي المستمر على المدى الطويل، فهي تتخذ

=المصرفية الإسلامية - السيلامة النقدية، الناشر : دار النشر للجامعات، للطبعة : الثانية، ص 82 - 86، جي هولتن ولسمون - الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات، ترجمة د. كامل سلمان العلي، الناشر : دار المريح للنشر - السعودية، ص 626 - 632، د. شوقي أحمد دنيا - التضخم مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره، ص 130 - 134، د. فكري أحمد لسان - للنظرية الاقتصادية في الإسلام، ص 326، 327 .

(1) د. محمود محمد نور - مدخل في النقود والبنوك، الناشر : مكتبة للتجارة والتعاون، ص 84، د. إسماعيل هاشم - مذكرات في النقود والبنوك، ص 197، 198، نقلًا عن د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ص 330 .

شكل منحني تراكمي، أي يتخذ شكل الدالة التدرجية المتصاعدة غير المستمرة اللانهائية .

وقد انقسم الاقتصاديون حول ضرر هذا النوع من التضخم وخطورته على الاقتصاديات الدولة إلى فريقين :

الفريق الأول - يُهَوِّن من خطورة هذا النوع، ويرى أنه لا يشكل خطراً على الاقتصاد، بل يراه نافعا؛ حيث يكون دافعا للنمو الاقتصادي .

الفريق الثاني - يرى خطورة هذا النوع؛ لأنه قد يخرج عن التحكم، فتتسارع نسبة الارتفاع في مستوي الأسعار، أو أن الاستمرار في معدل ارتفاع الأسعار لمدة طويلة يخرجها عن كونه تضخما زاحفا⁽¹⁾.

النوع الثاني : التضخم العنيف :

هذا النوع من التضخم يمكن أن يتولد من التضخم الزاحف، ولكن يكون أكثر عنفا، وأقوى درجة، فيتواجد عندما تتخل حركة الارتفاع في الأجور والأسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية، فإن معدل تضخمي بمقدار 5% سنويا لمدة أربع سنوات متتالية مثلا للحدود القصوي للتضخم الزاحف، وبحيث إن الاقتصاد إذا تجاوز تلك الحدود نكون بصدد التضخم العنيف، حيث تقف النقود وظائفها الأساسية، خاصة ما يتعلق باعتبارها مخزنا للقيمة ووحدة الحساب⁽²⁾.

(1) د. مجدي محمود شهاب - الاقتصاد النقدي (النظرية للنقدية - المؤسسات النقدية - تطور النظام النقدي والمصرفي المصري والبنكي - التوجه الإسلامي للنظام المصرفي)، الناشر : الدار الجامعية، عام 1988م، ص 87، د. مصطفى رشدي شبيحة - اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ص 840، 841، د. خالد عبد الله المصلح - التضخم النقدي، ص 67، 68 .

(2) د. مصطفى رشدي شبيحة - الاقتصاد النقدي والمصرفي، الناشر : دار المعرفة الجامعية، عام 1995م، ص 158، 159، د. مجدي محمود شهاب - الاقتصاد -

والتضخم العنيف يعتبر مقدمة للتضخم الجامح، والذي يؤدي إلى انهيار النظام النقدي بأكمله⁽¹⁾ .

النوع الثالث : التضخم الجامح :

التضخم الجامح : وهو الارتفاع المستمر للأسعار، حيث ترتفع الأسعار بسرعة من أسبوع إلى أسبوع، بل من يوم إلى يوم، وارتفاع الأسعار يكون تبعاً لارتفاع النفقات، وارتفاع النفقات تبعاً لارتفاع الأسعار، ويدخل الاقتصاد القومي في حلقة مفرغة من ارتفاع الأسعار، ويضطرب الأفراد إلى التخلص من النقود بمبادلتها بالسلع لتلاقي ارتفاع أسعارها في المستقبل القريب والقريب جداً .

وبالتبع فإن قيمة النقود سوف تزداد تدهوراً باستمرار ارتفاع الأسعار والتضخم.

وإذا كان هذا هو سلوك المستهلكين، فإن المنتجين إزاء توقعهم لارتفاع الأسعار في المستقبل يقومون بالإنتاج من أجل التخزين للبيع في المستقبل عندما ترتفع الأسعار أكثر فأكثر، وهو ما يوسع من الفجوة بين الطلب المتزايد والعرض المتناقص بمناسبة إقبال المنتجين على التخزين . ومثال هذا النوع من التضخم ما حدث في ألمانيا عام 1923م، حيث وصلت الأسعار إلى أقصى ارتفاع بحيث بلغ ثمن رغيف الخبز نصف مليار من الماركات الألمانية، وثمان طبة الكبريت مليار مارك، ولاتيك أن السبب في ذلك هو طبع كميات هائلة من النقود، بالإضافة إلى

-النقدي، ص 87، د. شوحة - الاقتصاديات النقود والمصارف والمال، ص 847، 848.

(1) د. شوحة - الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص 159، د. شوحة - اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ص 848.

زيادة سرعة تداول النقود نتيجة إقبال الأفراد علي استبدال النقود بالسلع، وفي هذه الحالة من التضخم تصبح النقود وسيطا فقط للتبادل، وتنفقد وظيفتها كمخزن للقيم⁽¹⁾.

وهذا النوع يعتبر أشد أنواع التضخم النقدي خطورة علي اقتصاديات الدول، حيث تزيد نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار فيه علي خمسين % شهريا، وقد تصل إلي 100%، بل قد تتضاعف إلي أن تصل إلي الزيادة في المعدل العام للأسعار إلي أربع منازل عشرية في المائة كما حدث في البرازيل، حيث وصل التضخم النقدي فيها عام 1415هـ، الموافق عام 1995م إلي ألفين ومائة وثمانية وأربعين %⁽²⁾.

ومن جوانب خطورة هذا النوع أنه ما إن يبدأ حتى يصبح حلزونيا متضمنا قوي ذاتية دافعة إلي أعلى، فالأسعار تتفج الأجور، ثم تكرر الأجور علي الأسعار فتتفعها إلي أعلى، وهكذا دواليك⁽³⁾.

-
- (1) د. سعيد الخضري - الاقتصاد النقدي والمصرفي، الناشر : مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، عام 1999 م ص 211، 212. راجع للمزيد : روبرت زالير - لعبة النقود الدولية، ترجمة: عماد عبد الرؤوف أبو طالب، الناشر : مكتبة مدبولي - القاهرة، ص 161 - 169، د. خالد الوزني -، د. أحمد الرفاعي - مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الناشر : دار وائل للنشر، الطبعة : الثالثة، عام 1999م، ص 257، د. سامي خليل - النظريات والسياسات النقدية والمالية، ص 622، نقلا عن د. خالد عبد الله المصلح - للتضخم النقدي، ص 68.
- (2) د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ص 329، د. محمود محمد نور، د. عبد الله عابد - أسس ومبادئ النقود والبنوك، طبعة : بدون، ص 92.

- (3) د. شوقي أحمد دنيا - للتضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره - بحث منشور بمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، ص 131.

ومن أمثلة ذلك : ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمي الأولي، حيث انهر النظام النقدي الألماني تحت ضغط نفقات ما بعد الحرب وتسدّد الديون، وأعباء إعادة التشييد، حيث بلغت قيمة المارك الذهبي الألماني لعام 1914 م حوالي 100مليار مارك، وكما حدث للعملة العراقية عقب الحصار الاقتصادي عليها⁽¹⁾.

وفي عام 1985م كان بالأرجنتين تضخم يبلغ معدله 1000% قبل الاتجاه إلى الإصلاح النقدي والانكماش الحاد والنقود الجديدة، وكان معدل تضخم بوليفيا في عام 1984م 2000%، وبلغ 8000% في عام 1985 م مما كان يعني أن معدل أسعارها يتضاعف كل خمسين يوما تقريبا⁽²⁾.

ويلاحظ أن تقسيم للتضخم إلى زاحف وجامح هو تقسيم نسبي، ففي الولايات المتحدة يعد من 6-9 % تضخما زاحف، بينما من 25 - 30 % تضخما جامحا.

وفي أمريكا اللاتينية يعد معدل 25-30 % تضخما زاحفا، وبينما التضخم الزاحف له عديد من الأسباب، فإن التضخم الجامح له سبب وحيد وهو زيادة الإصدار النقدي، خصوصا وقت الحرب .

وفي الولايات المتحدة ارتفعت الأسعار خلال 1967م - 1978م إلى الضعف على أساس رقم قياسي المستهلك، وينسبة 150% في استراليا،

(1) د. مجدي محمود شهاب - الاقتصاد النقدي، ص 88، د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ص 330، د. أحمد أبو الفروح الناقة - نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، الناشر : مؤسسة شباب الجامعة، عام 1998م، ص 371، 372 .

(2) روبرت زكوير - لعبة للنقود الدولية، ترجمة: عماد عبد الرعوف أبو طالب، ص 162 .

180% في الدانمرك، 170% في اليونان، 227% في إيرلندا، 190% في إيطاليا، 219% في بريطانيا، 60% في ألمانيا الغربية، 65% في سويسرا.⁽¹⁾

المطلب الثاني

التضخم النقدي باعتبار توقع نسبة حدوثه

التضخم النقدي باعتبار توقع نسبة حدوثه يتنوع إلى نوعين :

النوع الأول - التضخم النقدي المتوقع .

النوع الثاني - التضخم النقدي غير المتوقع .

النوع الأول : التضخم النقدي المتوقع :

المراد من التضخم النقدي المتوقع : تغيير في المستوى العام للأسعار، بنسبة لا تزيد علي ما كان متوقعا علي نطاق واسع .

وبين ذلك : أن المؤسسات الاقتصادية في الدول تسعى من خلال معطيات الوضع الاقتصادي الحالي إلى التنبؤ بنسب التضخم في المستقبل، ولهذه التوقعات دور مهم في معالجة التضخم والإصلاح الاقتصادي، والتقليل من الأضرار الناتجة عنه، فإذا وافتت نسبة التضخم ما كان متوقعا أو كانت دونه، فإنه يصنف ضمن التضخم النقدي المتوقع، وهذا في الواقع قليل؛ لأن التضخم المتوقع يأتي في الغالب بغتة لا يمكن التنبؤ به بدقة⁽²⁾.

(1) د. يوسف كمال محمد - المصرفية الإسلامية - السياسة النقدية، الدار الفاء للطباعة والنشر، ص 86 .

(2) د. سامي خليل - نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، طبعة : مطابع الأهرام - القاهرة، 1527/2 - 1534، نقلا عن د. خالد عبد الله مصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 69، 70 .

النوع الثاني - التضخم غير المتوقع :

للمراد من التضخم النقدي غير المتوقع : الزيادة في المستوى العام للأسعار زيادة مفاجئة أعلى من النسبة المتوقعة عند أكثر الناس (1).

وفي الغالب ما يحدث من حالات التضخم النقدي تحت هذا النوع؛ وذلك لأن استتراف نسبة للتضخم والتنبؤ بذلك أمر يكثفه كثير من المخاطر، وهو في غاية الصعوبة؛ لكثرة العوامل المؤثرة في معدل التضخم ونسبته، ولصعوبة التحكم بها والميطرة عليها (2).

ويتبين ذلك بمعرفة أن توقع نسبة التضخم النقدي إما أن يكون بناء على الوضع الاقتصادي الماضي، أو بالنظر إلى المستقبل، وفي كل من الأمرين إشكال .

أما النظر في توقع نسبة التضخم إلى الماضي، فمعلوم أن المعطيات والعوامل التي في الماضي لا تكوم، فيختلف الأمر ويتبدل الحال.

وأما النظر إلى المستقبل فهو ضرب من التخمين الذي لا يبنى على مقدمات صحيحة؛ لكونها قد تتغير، أو يطرأ ما لم يكن في الحسبان، ولهذا يفضل كثير من الاقتصاديين قصر التوقعات على مدد غير طويل؛ تجنباً للخطأ (3).

(1) د. خالد عبد الله مصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 70 .

(2) د. سامي خليل - نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، 537/2، د. غيازي حسين عناية - التضخم المالي، الناشر : مؤسسة شباب الجامعة، عام 1405هـ، ص 122، نقلاً عن د. خالد عبد الله مصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 69، 70 .

(3) د. عبد الحميد محمود نصر - الاقتصاد الكلي - للنظرية المتوسطة، الناشر : دار الخريجي للنشر والتوزيع - الرياض، ص 630 - 632، نقلاً عن د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 70 .

المطلب الثالث التضخم النقدي باعتباره الظهور والمفهوم

التضخم النقدي بهذا الاعتبار يتنوع إلى نوعين :
النوع الأول - التضخم النقدي باعتبار الظاهر .
النوع الثاني - التضخم النقدي المكبوت .

النوع الأول : التضخم النقدي الظاهر، أو المكشوف، (أو الطليق) :

في هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار بحرية دون عائق، ودون أن تتدخل السلطات للحيلولة فيها وبين الارتفاع .

النوع الثاني : التضخم المكبوت، أو الكامن، أو المقيد :

التضخم هذا نوع من التضخم المستتر، حيث لا يسمح للأسعار بالارتفاع من خلال العديد من الأنظمة للحكومية، مثل : التسعير الجبري، ونظام البطاقات، إلخ، وعادة ما يعبر عن نفسه في شكل السوق السوداء، وعادة لا يستمر هذا التقييد لفترة طويلة، حيث لن تصمد الإجراءات الحكومية طويلا في مواجهة ارتفاع الأسعار .

وقد يوجد النوعان متزامنان في دولة واحدة، أو أحدهما يتعامل مع بعض السلع، والآخر يتعامل مع بعضها الآخر (1) .

(1) د. شوقي أحمد دنيا - للتضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره - بحث منشور بمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، ص 132 .

الطلب الرابع

التضخم النقدي باعتباره مصدراً

التضخم بهذا الاعتبار يتنوع إلى مصدرين : المصدر الجغرافي، والمصدر الموضوعي .

أولاً : التضخم النقدي باعتباره المصدر الجغرافي :

التضخم النقدي من حيث هذا المصدر يتنوع إلى : تضخم محلي، وتضخم مستورد :

فالتضخم المحلي ينشأ أساساً من عوامل داخلية، أما التضخم المستورد فينشأ أساساً من عوامل خارجية، ونظراً لتشابه الدول وتزايد قوة العلاقات الاقتصادية وتنوعها، فإنه من الصعب الفصل الكامل بين هذين النوعين من التضخم، بمعنى: أن التضخم للقائم عادة ما يستمد مصادره من الداخل والخارج معاً، مع تفاوت قوة هذين المصدرين من دولة لأخرى، وفي الدولة الواحدة من وقت لآخر، طبقاً لدرجة التشابه الدولي، ومدى اعتماد الدولة على الخارج ⁽¹⁾.

ثانياً : التضخم النقدي باعتباره المصدر الموضوعي :

التضخم النقدي من حيث هذا المصدر يتنوع إلى : تضخم الطلب، وتضخم التكلفة، والتضخم الهيكلي :

(1) د. شوقي أحمد دنيا - للتضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره - بحث منشور بمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، ص 132،

أ) التضخم عن طريق الطلب :

هذا النوع من التضخم يحدث عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات - أي جملة إفاق المشروعات والأفراد والحكومة - يتجاوز العرض الكلي لهذه السلع والخدمات⁽¹⁾.

ب) التضخم عن طريق التكاليف :

تضخم للتكاليف هذا، يحدث نتيجة ارتفاع نفقة الإنتاج، بدون أن يكون هناك زيادة في الطلب على السلع والخدمات، والأسباب التي تؤدي إلى زيادة التكلفة أو نفقة الإنتاج، ترجع في الغالب إلى ارتفاع أجور العمال عن طريق النقابات، دون أن يقابل ذلك الارتفاع زيادة في الإنتاج⁽²⁾.

ج) التضخم الميكلي :

هذا النوع من التضخم يرتبط بطريقة الإنتاج للرأسمالي، وبالقوانين المسيرة للنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام، والبناء الاقتصادي يتمثل في مجموعة العلاقات والنسب الثابتة، والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية، والتي ترتبط بعملية إنتاج وتوزيع الموارد المادية داخل المجتمع⁽³⁾.

(1) د. مصطفى رشدي شبة - الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص 434، د. مصطفى

رشدي شبة - اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ص 818.

(2) د. السيد عبد المولى - اقتصاديات النقود والبنوك مع دراسة خاصة للنظم النقدي

والمصرفي المصري، ص 234، د. يوسف كمال محمد - للمصرفية الإسلامية -

السياسة النقدية، ص 84، د. ضياء مجيد - اقتصاديات النقود والبنوك، الناشر :

مؤسسة الجامعة - الإسكندرية، عام 2005م، ص 220 .

(3) د. مصطفى رشدي شبة - الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص 447.

فهذا النوع من التضخم راجع إلى أسباب بنىوية، أي إلى معطيات تتعلق بالبنيان الاقتصادي، أو الديموغرافي، أو السياسي، وعلى سبيل المثال، فإن البنيان الديموغرافي في البلدان النامية، والذي يتميز بأنه بنيان شاب، تكثر فيه نسبة الأشخاص الذين لم يدخلوا بعد سن العمالة، يشجع على التضخم .

كما أن سيطرة المشروعات الكبرى ذات للصفة الاحتكارية، أو شبه الاحتكارية في البلدان الرأسمالية يمكنها من تحديد ثمن السلع، بحيث تحقق لها أكبر قدر من الأرباح، بصرف النظر عن التغير في المعطيات الخاصة بالطلب، كما أن أسعار السلع الزراعية غالبا ما تتحدد لأسباب سياسية، تتعلق بالحفاظ على مستوى معين للدخول الزراعية، بعيدا عن الاعتبارات الخاصة بالطلب والعرض عليها ⁽¹⁾.

(1) د. السيد عبد المولى - اقتصاديات النقود والبنوك، ص 235، 236.

المبحث الثالث

طرق قياس التضخم النقدي

لا يكفي القول بأن التضخم موجود في اقتصاد، حيث إن مجرد ذلك لا يُمكن من عمل أي شيء مفيد حياله، بل إن الأمر في الحقيقة يتجاوز ذلك، إذ لا يكفي مجرد الإحساس العام بالتضخم، وإنما إذا أردنا أن نعرف علمياً ما إذا كان التضخم مجوداً أو لا، فلا بد من مقياس علمي يقيس لنا مداه، ودرجته علي مر الفترة الزمنية التي هي محل لدراسة⁽⁵⁾.

وتعتمد دراسات التضخم عادة علي عدة أرقام قياسية للأسعار لتقدير درجة الارتفاع في معنوي الأسعار، وكثير هذه الأرقام القياسية استخداماً هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي لأسعار التجزئة، والرقم القياسي لأسعار المنتج، وهذه الأرقام القياسية تقيس متوسط تغيرات أسعار مجموعات كبيرة ومختلفة من السلع والخدمات⁽⁶⁾.

ومعدل التضخم السنوي (م ض)، هو النسبة المئوية لتغير الرقم القياسي للأسعار (ق س) من سنة إلي أخرى .

(1) د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره - بحث

منشور بمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، ص 123.

(2) د. محمود محمد نور، د. عبد الله غايد - أسس ومبادئ النقود والبنوك، ص 92،

د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد - اقتصاديات النقود - رؤية إسلامية

ص 425 .

وعلي ذلك فإن

$$م ض = \frac{(ق م) في سنة ما - (ق م) في السنة السابقة}{(ق م) في السنة السابقة} \times 100$$

فإذا كان الرقم القياسي للأسعار (ق م) في سنة 1993م هو 200، وفي سنة 1994م كان هذا الرقم 220، فإن معدل التضخم يساوي 10% . وقد حسب هذا المعدل كما يلي :

$$م ض = \frac{200 - 220}{200} \times 100 = 10 \%^{(1)}$$

ومما تقدم يمكن تعريف الأرقام القياسية بأنها : عبارة عن ملخص التغيير النسبي في أسعار مجموعة من السلع في وقت معلوم، بالنسبة إلى مستواها في وقت آخر، يتخذ أساسا للقياس، أو أساسا للمقارنة⁽²⁾. والرقم القياسي لأسعار المستهلك (وكان اسمه في الماضي للرقم القياسي لنفقة المعيشة) عادة ما يتناول القطاع العائلي الحضري فقط، وفي الواقع هو يتعامل مع أسرة حضرية نموذجية، دارسا ميزانيتها ونمطها الاستهلاكي، مركبا من ذلك هذا الرقم⁽³⁾.

(1) د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد - اقتصاديات النقود، ص 425.

(2) د. محمد زكي شافعي - مقدمة في النقود والبنوك، ص 72، د. يوسف عبد الوهاب نعمة الله - النقود في النشاط الاقتصادي، النشر : مؤسسة ومكتبة خدمة العلم، عام 1391هـ، ص 131، نقلا عن د. خالد بن عبد الله مصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي ص 72 .

(3) د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - منخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره، ص 124.

فيمكن تركيب هذا الرقم خلال نقطتين زمنيتين، محدنتين بتحديد نفقات استهلاك عائلة، تمثل عيلة متوسطة من عائلات المجتمع، نفقة معيشة هذه العائلة تكون ممثلة في أسعار السلع والخدمات اللازمة، الممثلة لنفقاتها الاستهلاكية بسعر المستهلك، وذلك في سنة الأساس، ويقارن به الرقم القياسي للسنة المقيمة، وهي المعبرة عن النقطة الأخرى من الزمن⁽¹⁾.

ويعتمد حساب هذا الرقم على اختيار مجموعة من السلع تسمى سلة السوق، هذه السلة تمثل السلع الأساسية التي يستهلكها فرد نموذجي تستغرق جميع دخله، ولذلك فإن هذا الرقم القياسي يمثل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة أو نفقاتها⁽²⁾.

الرقم القياسي لأسعار التجزئة :

هذا الرقم تعبير عن إجمالي إنفاق المستهلكين للسلع والخدمات نهائياً، وبذلك فهي تعكس قيمة إجمالي المستهلك النهائي من السلع والخدمات للمجتمع خلال فترتين زمنيتين⁽³⁾.

الرقم القياسي لأسعار المنتج :

كان من قبل يدعي الرقم القياسي لأسعار الجملة⁽⁴⁾، وهو يمثل إجمالي ما تم تداوله على مستوى تجارة الجملة، وهو يعبر عن التغير

(1) د. محمود محمد نور، د. عبد الله عابد - أسس ومبادئ النقود والبنوك، ص 93.

(2) المحامي - لبيبة غطاس - معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال،

ص 131، 142، د. محمد بن علي القرني - مقدمة في النقود والبنوك، ص 293،

294، نقلاً عن د. خالد بن عبد الله مصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي

ص 73 .

(3) للمرجع السابق .

(4) د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره، ص 125

النسبي في الأسعار خلال فترتين زمنيتين بالنسبة للمواد التي يتم التعامل فيها بالجملة⁽¹⁾.

وفي الحقيقة هو يتكون من عدة أرقام تقيس أسعار السلع عند مراحل إنتاجها المختلفة، فهناك أرقام قياسية لكل من السلع النهائية، والسلع الوسيطة، والمواد الخام، ومن جوارب أهمية هذا الرقم ماله من دلالة وانعكاس على الرقم القياسي لأسعار المستهلك⁽²⁾.

لكن هذه الأرقام القياسية والقعة تحت التحفظات والمحاذير، من أهمها ما يلي :

أولاً : صعوبة تحديد وتعيين السلع والخدمات التي تعتبر أسعارها في معرفة متوسط تكاليف المعيشة، وذلك لكثرة تنوعها، وتجددها، واختلاف جودتها، فالطعام مثلاً يعد من الأساسيات المعيشية، فما هو الطعام المعترف حساب تكاليفه في متوسط تكاليف المعيشة ؟ هل هو ما يعد في المنازل ؟ أو ما تقدمه المطاعم ؟ فإذا كان مما يعد في المنزل، فالمواد التي تستعمل في إعداده يدخلها اختلاف وتنوع كبير في البلد الواحد، وذلك بالنظر إلى اختلاف المناطق واختلاف العادات واختلاف الأحوال من يسار وإعسار، وقل مثل ذلك في المساكن وغيرها من الأساسيات المعيشية المكونة لما يسمى سلة السوق .

(1) د. محمود محمد نور، د. عبد الله عابد - أسس ومبادئ النقود والبنوك، ص 93.

(2) د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره،

ثانياً : إن ارتفاع معدل تكاليف المعيشة لا يلزم منه ارتفاع تكاليف المعيشة لجميع الناس في المجتمع؛ لأن الارتفاع قد يكون في منطقة دون غيرها من المناطق، وقد يكون المتأثر بالارتفاع فئة من الناس دون بقية فئات المجتمع، فقد يؤدي ارتفاع تكاليف السكن في العاصمة مثلاً إلى ارتفاع معدل تكاليف المعيشة في عموم البلد مع أن بقية المدن لم ترتفع فيها تكاليف المعيشة، كما أن من يملك مسكناً أو أنه قد ارتبط بعقد لم تنته مدته بعد لا يتأثر بهذا الارتفاع .

ثالثاً : صعوبة اختيار سنة الأساس التي تقاس بها التغيرات في الأسعار، ومن ذلك اختلاف نسبة ومكانة السلع والخدمات المكونة لسلة السوق، ففي حين أن سلعة من السلع المكونة لسلة السوق تمثل ثلث ما ينفقه المستهلك النموذجي في سنة الأساس مثلاً، قد تنقص أهمية هذه السلعة لسبب من الأسباب، فتتخفص هذه النسبة في السنوات اللاحقة، ولا يلاحظ هذا التغير عند حساب معدل تكلفة المعيشة فيها، فيؤدي إلى إظهار معدل الانخفاض في القوة التبادلية للنقود بأكبر مما هو عليه في الحقيقة، كما أنه قد يستجد من السلع والخدمات التي تستهلك جزءاً من نفقات المعيشة في السنوات اللاحقة سلعة أو خدمة لم تكن موجودة في سنة الأساس، ولم تدرج ضمن سلة السوق .

رابعاً: هناك جوانب عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية لها تأثير في معدل تكاليف المعيشة لا يمكن إغفالها في الحساب، ولذلك قد تكون هذه الأرقام مضللة في بعض الأحيان .

خامساً: إن إعداد هذه الأرقام القياسية يستغرق زمناً طويلاً جمعاً وإحصاءاً وتدقيقاً ومراجعة، ثم يعلن عنها بعد ذلك كله، فلا تعكس هذه الأرقام في الحقيقة معدل للتغير في قيمة النقود للزمن الذي أعلنت فيه بل لأشهر مضت، وهي المدة ما بين جمع المعلومات إلي إعلان الأرقام القياسية .

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الأرقام القياسية تعطي دلالة تقريبية لمستوي التضخم الحقيقي، لا سيما مع التقدم الكبير الذي تشهده الدراسات الإحصائية؛ ولهذا يعتمدان الاقتصاديون في تقييم الاقتصاد، وفي المعالجة، والتخطيط، والدراسة⁽¹⁾.

(1) د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره، ص 124، 125، د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 74، 75، د. فايز الحبيب - مبادئ الاقتصاد الكلي، طبعة مطابع الفرزني للتجارية، الطبعة : الرابعة، عام 1421هـ، ص 105، 109، د. محمد القرى - الربط القياسي ضوابطه وآراء الاقتصاديين الإسلاميين - بحث منشور بمجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 4، العدد 2، ص 19 - 23، د. شافعي - مقدمة في النقود والبنوك، ص 85، د. نبيل الروي - نظرية التضخم، ص 23، 24.

المبحث الرابع

التكليف الفقهي للتضخم النقدي

التضخم النقدي هو أحد التغيرات التي تطرأ علي النقود الاصطلاحية، وهو أمر يراه بعض الباحثين مسألة مستحدثة، ويميزوها عن رخص النقود، والحق أنها ليست مستحدثة، بل إن لفظ التضخم هو المستحدث (1).

ومن ثم فقد حاول الفقهاء المعاصرون بحث التكليف الفقهي للتضخم النقدي، وسلكوا في ذلك طرقاً متعددة، أهمها ما يلي :

أولاً : ذهب جماعة من الفقهاء والباحثين إلي أن التضخم الذي يعتري النقود الورقية هو من قبيل رخص النقود (2).

-
- (1) د. شوقي أحمد دنيا - ثقلبات القوة الشرائية للنقود وأثر ذلك علي الائتمان الاقتصادي والاجتماعي - بحث منشور بمجلة المسلم المعاصر، العدد 41، ص 66، د. رفيق يونس المصري - آثار التضخم علي العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية، ص 17 .
- (2) د. رفيق يونس المصري - آثار التضخم علي العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية، ص 17، الشيخ أحمد ابن الشيخ محمد الزرقا - شرح القواعد الفقهية، الناشر : دار القلم - دمشق، عام 1428هـ - 2007م، الطبعة : الثانية، ص 174، الشيخ عبد الله بن بيه - حكم الشرع في تعديل ما ترتب بذمة المدين - بحث منشور بمجلة للبحوث الفقهية المعاصرة، العدد 30، ص 9، 33، محمد علي بن حسين الحريري - قيمة النقود وأحكام تغيراتها في الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة للبحوث الإسلامية، العدد 40، ص 343، د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 105.

وجهة هذا القول :

- 1- إن غلاء الأسعار لم يزل يحدث منذ عهد النبي ﷺ وحتى عصرنا هذا، في أزمنة وأمكنة مختلفة (1).
- 2- إن الورق النقدي جري الاصطلاح علي استعماله استعمال النقدين (2).
- 3- ما قاله خليفة المسلمين سيدنا أبو بكر ؓ : " إني أرى للزمان تختلف فيه الدية تنخفض فيه من قيمة الإبل وترتفع فيه، وأرى للمال قد كثر، وأنا أخشى عليكم للحكام بعدي، وأن يصاب الرجل الممل فتهلك دينه بالباطل، وأن ترتفع دينه بغير حق فتحمل على قوم مسلمين فتجتاحهم، فليس على أهل القرى زيادة في تغليظ عقل، ولا في لشهر الحرم، ولا في الحرم، ولا على أهل القرى فيه تغليظ لا يزداد فيه على اثني عشر ألفا، وعقل أهل البادية على أهل الإبل مئة من الإبل على أسنانها، كما قضى رسول الله ﷺ وعلى أهل البقر مئتا بقرة، وعلى أهل الشاة ألفا شاة، ولو أقيم على أهل القرى إلا عقلهم يكون ذهباً وورقاً فيقام عليهم، ولو كان رسول الله ﷺ قضى على أهل القرى في الذهب والورق عقلاً مسمى لا زيادة فيه لاتبعت قضاء رسول الله ﷺ فيه ولكنه كان يقيمه على ثمان الإبل " (3).

(1) د. رفيق بونس المصري - آثار التصخم علي العلاقات التعاقدية في المصارف

الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية، ص 17 .

(2) الشيخ أحمد ابن الشيخ محمد الزرقا - شرح القواعد الفقهية، ص 174.

(3) أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعائي، المتوفى سنة 211هـ - مصنف عبد

الرزاق، الناشر : المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، 1403، تحقيق :

حبيب الرحمن الأعظمي، (ج 9 / ص 295) أثر 17270 .

4- إن الأوراق النقدية نقود اصطلاحية، والتضخم النقدي الذي يعترينا انخفاض في قيمتها الشرائية التبادلية، وهذا هو الذي عبر عنه الفقهاء المتقدمون برخص النقود (1).

وقد ربط الإمام السيوطي بين قلة الفلوس وبين غلوها ورخصها فقال : " وقد وقع في سنة إحدى وعشرين وثمانمائة عكس ما نحن فيه وهو عزة الفلوس وغلوها بعد كثرتة ورخصها " (2).

ثانيا : ذهب جماعة من الفقهاء والباحثين إلى أن التضخم الذي يعترى النقود الورقية، هو جائحة من الجوائح التي تصيب الأموال . واختار هذا التكييف للمجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة عام 1402هـ، ولكنه قيده بما إذا كان التضخم النقدي غير متوقع ويترتب عليه خسائر جسيمة غير معتادة في العقود الطويلة الأجل (3).

-
- (1) د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 105.
(2) الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، المتوفى سنة 911هـ - الحاوي للفتاوي، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت، عام 1402هـ - 1983م، 95/1، 96.
(3) الشيخ عبد الله بن بيه - حكم الشرع في تعديل ما ترتب بئمة المدين - بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد 30، ص 39، د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 107 .

وجهة هذا القول :

1- ما روي عن حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ عَنْ جَابِرٍ : " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَالِيحِ (1) " (2).

فإن الجائحة لا تخص للشار فقط بل تشمل أيضا للنقص في سائر عقود المعاوضات (3).

2- إن التضخم النقدي يشارك الجائحة في أن أحد طرفي العقد قد حصل مقصوده، والآخر متضرر بالنقص الحاصل من جراء التضخم النقدي (4).

(1) الْجَائِحَةُ : اللَّفَّةُ، يُقَالُ : جَاءَتْ لَفَّةٌ لِمَنْ، تَهْوِجُهُ جَوَّاحًا، مِنْ بَابٍ قَالٍ إِذَا أَهْلَكْتَ، وَتَهْوِجُهُ جَوَّاحَةً لَفَةً فِيهِ جَائِحَةٌ، وَالْجَمْعُ : الْجَوَالِيحُ، وَالْمَالُ مُجَوَّحٌ وَتَجَوَّحَ وَالْجَائِحَةُ بِالْأَلِفِ لَفَةٌ ثَلَاثَةٌ، فَهِيَ مُجَاحٌ، وَتَجَوَّحَتْ لِمَنْ مِثْلُ : جَائِحَةٌ، قَالَ لِسَالِمٍ : الْجَائِحَةُ مَا أَذْهَبَ الْفَرْقَ بَيْنَ سَنَائِي وَفِي حَدِيثٍ (أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَالِيحِ) وَلَمْ يَخُصْ بِوَضْعِ مَتَكَلِّاتِ ذَاتِ الْجَوَالِيحِ، يُعْنَى مَا أُصِيبَ مِنَ الْفَسَادِ بِأَلْفَةِ سَنَائِيَةٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ مَتَكَلَّةٌ فِيمَا بَقِيَ . أحمد بن محمد بن علي المقرئ القوي - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الناشر : المكتبة العلمية - بيروت، كتاب : الحميم، مادة : (ج و ح)، (ج 1 / ص 113) .

(2) مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري - صحيح مسلم، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت : تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، باب : وضع الجوالح، (ج 3 / ص 1189)، حديث 1554.

(3) د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 108.

(4) الشيخ عبد الله بن بيه - حكم الشرع في تحويل ما ترتب بزملة للمدين - بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد 30، ص 40، د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 108 .

3- إن التضخم النقدي يشارك الجائحة في كون الضرر الحاصل والنقص الداخل علي أحد طرفي العقد لا يمكن دفعه، ولا يد له في حصوله (1).

مناقشة هذا القول :

وقد نوقش استدلال هذا القول بما يلي :

1- هناك فرق بين الجوائح في الأموال وبين التضخم النقدي الذي يصيب الأوراق النقدية، وهو أن النقص في الجوائح داخل علي عين المعقود عليه مباشرة، أو علي ما يؤثر فيها، ثم إن غاية ما في وضع الجوائح رجوع كل طرف بالذي له، أما التضخم النقدي ففيه تضرر أحد طرفي العقد بأمر خارج، وهو رخص للنقود الثابتة في الذمة، فلا يعد ذلك جائحة؛ لأن انحطاط سعر العين بعد العقد عليها لا يثبت به شيء لمن انتقلت إليه بالعقد (2).

2- إن وضع الجوائح لا يتضمن الإضرار بأحد المتعاقدين لأجل حفظ مصلحة الآخر، بل الذي يقصد منه هو عدم أخذ المال بغير حق؛ ولذا روي عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ : « لَوْ بَعَثَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟ » (3).

(1) المرجع السابق .

(2) د.خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 109، 110.

(3) صحيح مسلم، للناسخ : دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق : محمد فؤاد

عبد الباقي، باب : وضع الجوائح، (ج 3 / ص 1190)، حديث (1554) .

أما اعتبار التضخم النقدي لطارئ على الأوراق النقدية جائحة فيتضمن إلحاق الضرر بأحد طرفي العقد لتخفيفه عن الآخر، ومن القواعد الفقهية : " الضرر لا يزال بالضرر " ⁽¹⁾، فليست مراعاة أحد العاقدتين أولى من الآخر ⁽²⁾.

وقد اختلف الفقهاء بهذا التكييف في نسبة التضخم النقدي التي يبعد من الجوائح على أربعة أقوال :

القول الأول - إن نسبة التضخم النقدي التي يعامل فيها معاملة الجوائح يرجع في تحديدها إلى العرف ⁽³⁾.

القول الثاني - إن نسبة التضخم النقدي التي يعامل فيها معاملة الجوائح هي التي تفقد فيها النقود ثلث قيمتها ⁽⁴⁾.

القول الثالث - إن نسبة التضخم النقدي التي يعامل فيها معاملة الجوائح هي التي تفقد فيها النقود أكثر من نصف قيمتها.

القول الرابع - إن نسبة التضخم النقدي التي يعامل فيها معاملة الجوائح هي التي تفقد فيها النقود ثلثي قيمتها.

(1) الإمام جلال الدين عبد الرحمن السبوطي، المتوفى سنة 911هـ - الأئمة والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، الناشر : مصطفى الطحبي، الطبعة : الأخيرة، علم 1378هـ - 1959م، ص 86 .

(2) د. خالد بن عبد الله المصلح - للتضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 110 .

(3) الشيخ عبد الله بن بيه - حكم الشرع في تعديل ما ترتب بنمة المدين - بحث منشور بمجلة للبحوث للفقهية المعاصرة، العدد 30، ص 50، د. خالد بن عبد الله المصلح - للتضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 109 .

(4) مضر نزار الماني - أحكام تغير قيمة العملة النقدية وأثرها في تمديد القرض، ص 130 .

وأقرب الأقوال إلى الصواب هو الأول لقائل يرجع التحديد إلى العرف؛ لأن كل ما لم يحد في الشرع، فالمرجع في تحديده إلى العادة والعرف (1).

ثالثاً : التضخم النقدي نوع من كساد النقود :

ذهب بعض الفقهاء إلى أن التضخم النقدي المفرط الذي تنخفض فيه قيمة النقود يأخذ حكم كساد (2) للنقود .

ووجهة هذا الرأي :

إن التضخم المفرط يخفض قيمة للنقود، حتى يصير القابض لها كالقابض لما لا كبير منفعة فيه (3).

مناقشة هذا القول :

ويمكن مناقشة هذا القول بما يلي :

1- إن كساد النقود هو بطلان التعامل بها، وسقوط رواجها في البلاد كافة (4).

-
- (1) د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 110 .
- (2) الكساد في اللغة العربية مأخوذ من كسد يكسد، - من باب : قتل - كساداً إذا لم ينفق لقة الرغبات فهو كاسد وكسود . المصباح المنير 731/2 .
- وفي الاصطلاح : أن يبطل التداول بنوع من العملة، ويسقط رواجها في البلاد كافة. د. محمد سليمان الأشقر، د . ماجد محمد أبو رخية، د. محمد عثمان شبير، د. عمر سليمان الأشقر - بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، الناشر : دار الفتاوى - الأردن، 847/2 .
- (3) الشيخ عبد الله بن بيه - أحكام النقود الورقية وتغير قيمة العملة، العدد الثالث، ج 2 ص/2045، د. نزيه كمال حماد - تغيرات النقود والأحكام المتعلقة بها في الفقه الإسلامي، العدد الثالث، ج 2/ ص 1879 (مع تصرف) .
- (4) د. محمد سليمان الأشقر، د . ماجد محمد أبو رخية، د. محمد عثمان شبير، د. عمر سليمان الأشقر - بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، 847/2 .

2- ليس هناك حد محكم متفق عليه لنسبة التضخم النقدي التي يلحق فيها رخص النقود بالكساد؛ وهذا يفضي إلى الاضطراب والتسارع، في حين أن بعض القائلين بهذا التخريج يري أن هبوط قيمة العملة الورقية إلى ما دون النصف ملحق بحكم كسادها ⁽¹⁾، ويرى آخرون أنها لا تلحق بالكساد إلا عند ما تصبح للنقود عديمة القيمة، وبين هذين الرأيين بون شامع ⁽²⁾.

القول الرابع :

الذي يظهر للباحث بعد بيان أقوال الفقهاء والبراهين، أن أقرب التكييفات الفقهية للتضخم النقدي هو القول الأول القائل بأنه من قبيل رخص النقود؛ لقوة أدلتهم .

والله أعلم .

(1) د. ناجي بن محمد شليق عجم - مفهوم كساد النقود وأثره في تعيين الحقوق والالتزامات الآجلة - بحث منشور بمجلة مجمع للفقہ الإسلامي، للعدد التاسع، ج2/ ص 18406 (مع تصريف).

(2) د.علي أحمد المالوس - التضخم والكساد في ميزان الفقہ الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع للفقہ الإسلامي، للعدد التاسع، ج2/ص 18284 (مع تصريف).

الفصل الثالث

أسباب التضخم النقدي

للتضخم ظاهرة كلية مركبة، لها أسبابها المتعددة، المتداخلة،
المتبادلة التأثير والتأثر .

وقد ذهب الفكر الاقتصادي المعاصر في دراسته لأسباب وعوامل
التضخم متأثرا بالموقف الفلسفي، فهناك مثلا أرباب نظرية كمية النقود،
وهناك النقيديون المعاصرون، وهناك الكينزيون، وهناك غيرهم، وكل يري
في تفسير للتضخم ما ينسجم وخلفياته الاقتصادية، فمنهم من يذهب إلى
تفسيره من خلال العامل النقدي، ومنهم من يفسره من خلال الطلب الكلي،
ومنهم من يفسره من خلال العامل المؤسسي، وهناك غيرهم.

والحقيقة التي لا جدال حولها تتمثل في أن التضخم ظاهرة معقدة،
ليست أحادية المظهر، ولا أحادية السبب، ولا أحادية العلاج، إنها ظاهرة
اقتصادية اجتماعية سياسية معا، كما أنها أصبحت متوطنة ⁽¹⁾.

ونظرا لاختلاف علماء الاقتصاد في تحديد مفهوم التضخم؛ فإنهم لم
يتفقوا أيضا على تحديد أسبابه، إلا أنهم ذكروا عدة أسباب تساهم في هذه
الظاهرة .

يقول الأستاذ حسين غانم : " ظاهرة التضخم تعتبر من ألق
وأخطر الظواهر الاقتصادية، وأشدّها غموضا، فالتضخم بالنسبة لعلماء
الاقتصاد كمرض السرطان بالنسبة لعلماء الطب، لا يعرف سببه على وجه

(1) د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه، وأسبابه، وآثاره،
ص 134، 135، د. عبد الهادي علي النجار - تغير قيمة النقود في الفكر
المعاصر وفي الحضارة الإسلامية - بحث منشور بمجلة البحوث القانونية
والاقتصادية جامعة المنصورة - كلية الحقوق، لحد : التاسع والعشرون، عام
2001م، ص 6 .

اليقين، ومن ثم فقد أخفق العلماء في التوصل إلى الوسائل الحاسمة للقضاء على هذا المرض الاقتصادي حتى الآن⁽¹⁾.

فالتضخم أسباب كثيرة يمكن حصرها في تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يعيش منذ عدة عقود أزمة هيكلية حادة أدت إلى تدهور معدلات النمو الاقتصادي، وتعايش البطالة مع التضخم، وتزايد العجز في موازين المدفوعات، وركود التجارة الدولية، وانحيار نظام النقد الدولي⁽²⁾، ويزور أزمة الطاقة، وتفاقم مشكلة الديون الخارجية وتقلبات أسعار المواد الاستهلاكية والإنتاجية، وتقلبات الإنتاج نفسه والعجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع المديونية الخارجية الأمريكية لتصل على سبيل المثال في عام 1980 م إلى رقم 175 مليار دولار.

كما أن نظام النقد الدولي الحالي يتحمل كثيراً من أسباب هذا التضخم؛ وذلك لأن النظام النقدي الدولي الحالي قد أرسيت دعائمه في اتفاقية بريتون وودز عام 1944 م على أساس المشروع الأمريكي الذي قدمه ريتشارد هوابت مندوب أمريكا بعد أن فشل مشروع اللورد كينز، واستطاعت أمريكا أن تلعب دور القائد في صياغة نظام النقد الدولي الجديد، وتجديد قواعد اللعبة فيه طبقاً لمصالحها الخاصة، نظراً لما كانت عليه حينئذ من قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية حيث كانت الدولة الأولى، إضافة إلى أنها كانت تملك أربعة أخماس من حجم الذهب في العالم؛ لذلك تمكنت من أن تجعل الدولار العملة الدولية في النظام في مقابل التزامها

(1) حسين غانم - ليس للتضخم ارتفاعاً في الأسعار - مجلة الاقتصاد الإسلامي - بنك دبي الإسلامي، العدد 14، محرم 1403 هـ، ص 28، نقلاً عن د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ص 330.

(2) تغيير النظام النقدي في أمريكا كان سنة 1970.

بقابلية تحويله إلى ذهب على أساس 35 دولاراً للأوقية من الذهب الخالص دون أية عوائق، وذلك لكتسب الدولار ميزة لم تتحقق لغيره من العملات حيث أصبح الدولار الورقي يعني الذهب الخالص، حتى حرصت البنوك المركزية في مختلف دول العالم على اقتلائه ضمن احتياطاتها النقدية جنباً إلى جنب مع الذهب، بل إن حيازته تجلب لحائزه دخلاً في صورة فائدة ما كانت تعطى على الذهب، وهكذا عدا الدولار الورقي هو الصورة الرئيسية المجدسة للاحتياطات الدولية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي⁽¹⁾.

وكانت اتفاقية بريتون وودز تتجه إلى تحقيق هدفين:

1- تحديد قابلية العملات للتحويل للدول على أساس ما تحتويه من معادل ذهبي .

2- عدم لجوء أية دولة عضو إلى تخفيض سعر الصرف إلا بعد موافقة الصندوق.

والخلاصة : أن النظام النقدي الدولي قد صيغ بما يضمن مصالح أمريكا، وأصبح يتوقف استقراره على الطريقة التي تحدد بها أمريكا سياستها النقدية وأحوالها الاقتصادية، أو على حد قول ميلتون فريد مان: "أنه في ظل النظام القائم على الدولار.. تتحدد السياسات النقدية في العالم بالسياسة النقدية التي يرسمها بنك الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن".

فمن ناحية أولى : أصبح بإمكان الولايات المتحدة أن تمول نفقاتها العسكرية بالخارج، وكذلك عمليات شراء وتكوين الاستثمارات الأمريكية

(1) رمزي زكي: التضخم المستورد، ط. دار المستقبل العربي 1986 ص 74، 75، د. علي محمد القره داهي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الآجلة وموقف الإسلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع للفقه الإسلامي، للعدد الثامن 2/ 18305 .

في دول غرب أوروبا وغيرها من مختلف دول العالم، من خلال الدولار الورقي .

ومن ناحية أخرى : أصبح في مقدور الولايات المتحدة أن تعيش في مستويات تفوق قدراتها ومواردها، إذ أصبح بإمكانها أن تتمد عجز ميزان مدفوعاتها من خلال طبع الدولار الورقي وتصديره للخارج، وليس من خلال العمل على القضاء على التضخم الداخلي كما كانت تقضي قواعد بريتون وودز ... وهذا يعني أنه أصبح بإمكان الولايات المتحدة أن تتوسع في الإصدار التضخمي دون أن تخشي آثاره التضخمية، طالما أنها تقوم بتصدير هذا للتوسع إلى مختلف دول العالم⁽¹⁾.

ولذلك لما أصبحت أمريكا عاجزة عن توفير الغطاء الذهبي للدولار أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون في أغسطس عام 1971 م إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهكذا، وبقرار منفرد سقطت أهم دعامة كان يقوم عليها نظام بريتون وودز، حيث تلاه تخفيض في الدولار في فبراير عام 1973 م، فتلاه الإفراط في حجم السيولة النقدية، بل ظهرت السوق الأوربية للدولارات التي بلغ حجم الموارد التي استخدمت في هذه السوق عام 1980 م حوالي 575 بليون دولار، حيث أصبحت أحد مصادر

(1) د. إسماعيل صبري عبد الله : بحثه المقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين، للقاهرة 1984 م بعنوان: انهيار نظام بريتون وودز والامبريالية النقدية الأمريكية، نقلا عن د. علي محمد القره داغي - أثر التضخم والكماد في الحقوق والالتزامات الآجلة وموقف الإسلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، للعدد التاسع 2/ 18306، د. رمزي زكي: التضخم المستورد، ص 75-77 .

التضخم العالمي عائقاً ضد السياسات النقدية الدلالية التي تستهدف محاربة التضخم، إضافة إلى العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

ثم انعكست آثار هذا التضخم على معظم البلاد الإسلامية (والعالم الثالث)؛ بسبب تبعيتها اقتصادياً للنظام الرأسمالي العالمي حتى ولو كانت بعض هذه الدول لها مواردها الكثرة فإن ظاهرة التضخم تعتبر أحد المحاور الهامة التي يستند إليها الاقتصاد الرأسمالي الغربي في نهج خيرات بلادنا، وزيادة في تخلفها وتعميق تبعيتها⁽¹⁾.

وبنظرة موضوعية نجد الدول غرقى إلى أنديها في برائن⁽²⁾

التضخم؛ وذلك لأسباب كثيرة، منها :

السبب الأول - التعامل الربوي :

التعامل الربوي الذي هو عبارة عن : زيادة في النقود بدون عمل

مثمر، فالنقود في ظل النظام الربوي تلد نقوداً بغض النظر عن

الإنتاج، وهذه الزيادة في حجم النقود هي بذاتها زيادة في تيار الإنفاق

النقدي تفوق كثيراً الزيادة في عرض السلع والخدمات⁽³⁾.

(1) د. هشام مهروسة: بحثه في: الأزمة للراثة والوجه الآخر المنشور في: دراسات عربية، العدد 3، ص 21، نقلاً عن د. علي محمد القرد داغي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الآجلة وموقف الإسلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع 2/ 18306، د. رمزي زكي: للتضخم المستورد، ص 78 - 81 .

(2) البرئن : مطلب السبع أو الطائر الجارح، والجمع : برائن. المعجم الوسيط، باب : البناء، مادة : (البرئن)، (ج 1 / ص 98) .

(3) د. يوسف قاسم - أسباب تدهور قيمة النقود في العصر الحالي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج 2 / ص 9771 .

السبب الثاني - قلة الإنتاج وضعف الاقتصاد :

قلة الإنتاج، أو عدمه في بعض الأحيان سبب من أسباب التضخم، حيث تدهورت معدلات نمو الإنتاجية على مستوى العالم الرأسمالي وغيره، منذ عام 1973 م، وقد نوقش أسباب هذا التدهور أو الانخفاض الحادث في نمو الإنتاجية في الاجتماع الدولي الذي عقده خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1980 م، وتوصلوا إلى رصد أهم العوامل الكامنة وراء هذه الظاهرة، وهي:

أ - الانخفاض الذي حدث في مجالات أبحاث التطوير.

ب - انخفاض معدلات التكوين الرأسمالي .

ج - التضخم المرتفع، وبالأذات بعد ارتفاع أسعار مواد الطاقة .

د - التغيرات التي حدثت في هيكل العمالة .

والإنتاج في عالمنا الإسلامي قد تدهور ولا سيما الإنتاج الزراعي والصناعي حتى أصبح يستورد أكثر من 70% على الرغم من كل هذه المواد الخام التي حباها الله تعالى بها ⁽¹⁾.

فقلة الإنتاج وضعف الاقتصاد، وكلا التعبيرين يغنى عن الآخر، فإذا تولى الناس وقصروا في أعمالهم؛ أدى ذلك لا محالة إلى انهيار اقتصادي في هذا الإقليم الذي يقيم فيه هؤلاء الناس، وحيث لا إنتاج؛ فلا تقدم في الاقتصاد، فيزيد الإنفاق النقدي من غير مقابل في الخدمات، فترتفع الأسعار وتتناقص القوة الشرائية للنقود، وواقع الدول النامية يؤكد ارتباط كل من السببين بالآخر، فالدول ضعيفة الإنتاج تغطي احتياجاتها

(1) د. علي محمد القره داغي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الآجلة وموقف الإسلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع . 18307/2

بالقروض الربوية، هكذا تتضاعف عوامل التضخم من الوجهين المذكورين⁽¹⁾.

السبب الثالث - التضخم الناشئ عن زيادة النفقات :

التضخم يحدث نتيجة للزيادة في النفقات العامة، وخاصة في المجالات الإدارية والعقيدة التي لا تنتج في الأجل القصير، مما ينتج عنه عجز في الميزانية؛ بسبب زيادة هذه النفقات عن الإيرادات العامة، فتلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق طرح الأوراق المالية التي تصدر بدورها غطاءً للعملة الورقية⁽²⁾.

فالاستهلاك الحكومي والنفقات الباهظة في عالمنا الإسلامي دون ما يقابله من الإنتاج والنمو الاقتصادي المطلوب، يؤدي إلى التضخم⁽³⁾.

السبب الرابع - تمويل النفقات العسكرية :

من أسباب التضخم للنقدي النفقات العسكرية، سواء التي تكون قبل الحرب للاستعداد لها، أو أثناءها، أو بعدها لمعالجة ويلات الحرب⁽⁴⁾.
فالحروب تؤثر على النقود الورقية، حيث نقل الثقة بها، ويحاول الناس التخلص منها بأي سعر⁽⁵⁾.

(1) د. يوسف قاسم - أسباب تدفق قيمة النقود في العصر الحالي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج 2 / ص 9771.

(2) د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ص 331.

(3) د. علي محمد القره داغي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الأجلة وموقف الإسلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع 18308/2.

(4) د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ص 331.

(5) د. شبير - للمعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 169 .

فالتوقعات العسكرية تقدر سنوياً بمليارات الدولارات، وهي لا تؤدي إلى أي دور إنتاجي، بل على العكس، فهي تهدم الإنتاج .
يقول شارلس ليفنسون : " حرب الفيتنام كانت إحدى الأسباب الرئيسية للتضخم الأمريكي، فقد تجاوزت تكلفتها المباشرة (14) مليار دولار أمريكي حتى عام 1971م⁽¹⁾.

فالحروب الطاحنة التي وقعت في العالم الإسلامي التي أكلت الأخضر واليابس وحطمت البنية الاقتصادية من أساسها، كما في الصومال، ولبنان وأفغانستان وغيرها، بل إن الحرب الخليجية الأولى (بين إيران والعراق لمدة ثماني سنوات) والثانية (الاحتلال العراقي للكويت، وما تبع ذلك)، قد كلفت المسلمين تريلون وأربعمائة مليار دولار، كما في بعض الإحصائيات الأخيرة، ولذلك انهارت نقود هذه الدولة انهياراً كاملاً⁽²⁾.

السبب الخامس - عامل التوقعات :

من أسباب التضخم عامل التوقعات، وقد أشار العالم الإنجليزي كروين إلى هذا السبب وإلى الدراسات حوله موضحاً أن الكثير من الاقتصاديين يرون أن توقعات الناس خاصة العمال وأصحاب العمل عن نسبة التضخم في المستقبل، والتغيرات التي تلحق بهذه التوقعات تقضي إلى التضخم، سواء صدقت هذه التوقعات أو لم تصدق، فهي في ذاتها عامل تضخمي .

(1) د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ص 331 .

(2) د. علي محمد القره داغي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الأجلة وموقف الإسلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع 18307/2 .

وأهم التغيرات التي يلعب للتوقع حولها دوره في إحداث التضخم
تغير سعر الصرف، وتغير الحزب الحاكم، وتغير الرقابة علي الأجور
والأسعار، والتغير في الضرائب .

ومن خلال هذا التوقع، سوف تمارس تصرفات وتقرر سياسات
قد تكون هي وراء ما قد يحدث من تضخم مستقبلا، بحيث لو لم يكن ذلك
لما حدث التضخم، وغالبا ما تقتل التوقعات في التنبؤ بحقيقة الحال⁽¹⁾.

السبب السادس: الزيادة في نفقات عناصر الإنتاج،

إن التضخم قد يحدث بسبب الارتفاع التلقائي في نفقات عناصر
الإنتاج، دون أن يكون هناك تغييرا في الطلب، وعنصر الإنتاج الذي يمثل
تكلفة متزايدة هو عنصر العمل .

وبعبارة أخرى أن الزيادة في نفقات الإنتاج ترجع في الغالب إلى
زيادة معدلات الأجور، أي رغبة العمال في زيادة دخولهم .

واستجابة لرغبة العمال المتقدمة تقوم الدولة أو للمشروعات بزيادة
أجورهم دون أن تتحمل بالفعل عبء هذه الزيادة، فبدلا من لجوئها إلى
تحميل هذه الزيادة علي نفقات الإنتاج الأخرى، تقوم باستيعاب هذه الزيادة
عن طريق رفع الأسعار، ومن جراء ذلك تحقق هدفا مركبا، الاستجابة

(1) كروين - التضخم، ترجمة د. محمد عزيز، الناشر : جامعة قار يونس - ليبيا،
عام 1981م، ص 111، 112، باري سيجل - النقود والبلوك والاقتصاد، ترجمة
د. طه منصور، د. عبد الفتاح عبد المجيد، الناشر : دار المريخ - الرياض،
ص 506، 507، ريتشارد موسجراف، بيبي موسجراف - المالية العامة في
النظرية والتطبيق، ترجمة د. محمد السباخي، د. كامل العلفي، الناشر : الرياض
والمريخ، عام 1992م، ص 427، 428، نقلا عن د. شوقي أحمد دنيا - للتضخم
- مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره، ص 142.

لمطالب العمال، واختصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق الزيادة في الأسعار .

ويضاف إلى ذلك، أن الزيادة في الأجور تكون في الغالب أقل من الزيادة في إنتاجية العمل، كما أن ارتفاع الأسعار يتجاوز نسبة ارتفاع الأجور⁽¹⁾ .

كما ينشأ التضخم أيضا بسبب للتصرفات الاحتكارية لبعض رجال الأعمال، الذين يرفعون الأسعار حتى في غياب زيادة الطلب، أو ارتفاع النفقات بهدف زيادة الأرباح⁽²⁾.

السبب السابع : زيادة كمية الأوراق النقدية (العامل النقدي) :

من أسباب التضخم النقدي أيضا زيادة كمية الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي عن التغطية المعدنية التي تقابلها، فإن البنك المركزي غير مقيد بإصدار هذه الأوراق وفق نسب متوازنة بينها وبين غطائها، فهو يصدر هذه الأوراق بدون غطاء، ومن ثم تزداد كميتها فيحدث التضخم⁽³⁾، فالنقد شأنها شأن السلع في تحديد قيمتها، فالزيادة في كمية للنقد بغض النظر عن سبب هذه الزيادة، وسواء كان مرجعه جانب

(1) د. مجدي محمود شهاب - الاقتصاد النقدي، ص 85، 86، د. شحبة - الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص 444، د. شحبة - اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ص 829، 830 .

(2) د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد - اقتصاديات النقود رؤية إسلامية، الطبعة : الأولى عام 1996م، ص 424 .

(3) د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ص 331، 232، د. عبد الهادي علي النجار - تغير قيمة النقود في الفكر المعاصر وفي الحضارة الإسلامية - بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية جامعة المنصورة - كلية الحقوق، العدد : التاسع والعشرون، عام 2001م، ص 6 .

العرض لم جانب الطلب تؤدي لا محالة إلى التضخم وارتفاع الأسعار، ويعتبر هذا العامل من أقدم العوامل المحدثة للتضخم لدى جمهرة غفيرة من الاقتصاديين (1).

يقول فريدمان : " إن السبب الأساسي للتضخم هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو كمية الإنتاج، فمذ الربع الأخير لعام 1970م حتى الربع الأخير لعام 1973م زادت كمية النقود بمعدل 10,4 % سنوياً مقابل زيادة في كمية الإنتاج للعام قدرها 5,5 %، إن هذا الفارق وقدره 4,9 % يعادل تقريباً ولا مجال للصدفه هنا زيادة نسبة التضخم في أسعار السلع الاستهلاكية وقدرها 5,1 %، إن هذه النسبة 5,1 % إنما هي متوسط زيادة التضخم بواقع 4,3 % سنوياً بالنسبة للسنتين الأولتين عندما كجحت الرقابة جماح التضخم 4,8 % للسنة الأخيرة " (2).

اعتقواض:

هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى من نادي بأن العامل النقدي هو المسئول عن إحداث التضخم، منها :

- قد تحدث زيادة في عرض النقود بصاحبها زيادة في الطلب على الأصول المالية، فلا يحدث ارتفاع في الأسعار، أي أن الطلب المالي بزيادته هذا، حال دون ارتفاع أسعار السلع والخدمات .

(1) د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره، ص135، 136، د.فكري أحمد نعمان - النظرية الاقتصادية في الإسلام، ص323 .

(2) د. يوسف كمال محمد - المصرفية الإسلامية - السياسة النقدية، الناشر : دار الوفاء للطباعة والنشر، ص 83 .

- إن العلاقة بين كمية النقود والمستوي العام للأسعار ليست ذات اتجاه واحد فكما تؤثر الكمية في المستوى العام للأسعار ، كذلك يؤثر المستوى العام للأسعار في كمية النقود .
- بفرض أن المستوى العام للأسعار قد ارتفع عند زيادة كمية النقود، فلا يعني ذلك بالضرورة أن زيادة كمية النقود هي السبب الأصل لحدوث التضخم، فقد تكون زيادة الكمية راجعة إلى ما هناك من قوي اختلالية في الاقتصاد هي المسئولة عن إحداث التضخم .
- ثم إن العبرة في النهاية بكمية النقود المطروحة في التداول فعلا، والتي تطارد السلع والخدمات، وليس مجرد كمية النقود الموجودة .
- إن ارتفاع مستوى الأسعار قد يحدث دون أن تكون هناك زيادة في كمية النقود المعروضة .
- فالمشكلة أكبر من أن تكون أحادية الظاهرة والسبب والتفسير، فهي متعددة الأبعاد، وأسبابها تتوزع على الجوانب النقدية والاجتماعية والدولية، وهيكل النظام الرأسمالي، ولكن آثار هذه المشكلة تظهر مباشرة على النقود من حيث القوة والضعف والقدرة الشرائية، فتزداد الأسعار زيادة كبيرة تستتبعها زيادة مماثلة في الأجور وزيادة نفقات الإنتاج وخفض معدل الربح⁽¹⁾.

(1) د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره، ص136، 137، راجع أيضا د. علي محمد القراء داغي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الآجلة وموقف الإسلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع / 2 / 18304.

السبب الثاني: التضخم الناشئ عن زيادة الطلب :

للتضخم يحدث عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات يتجاوز العرض الكلي لهذه السلع والخدمات بمسواء كان عدم التوازن إجمالياً أو قطاعياً، أي بدأ في بعض القطاعات وعمم بعد ذلك في القطاعات الأخرى في الاقتصاد القومي، ويرجع هذا التحليل إلى الاقتصادي السويدي فيكسل والاقتصادي الإنجليزي كينز⁽¹⁾.

وقد بين كينز أنه ليست كل زيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى إحداث التضخم، وإنما ذلك يتوقف على حالة الاقتصاد القومي من حيث درجة التشغيل، فإذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل كامل، فإن زيادة الطلب الكلي تؤدي لا محالة إلى التضخم، حيث لن يتمكن العرض من مجاراته لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي .

بينما قبل بلوغ الاقتصاد هذا المستوى، فإن العرض عادة ما يجري الطلب في الزيادة، نظراً لوجود طاقات إنتاجية جاهزة لكنها معطلة، ومع ذلك وكلما تقرب الاقتصاد القومي من حالة التشغيل الكامل، تظهر اختناقات تعمل على ارتفاع أسعار بعض السلع، ويسمى كينز تضخماً جزئياً⁽²⁾.

(1) د. شبيحة - اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ص 818، 819، د. مجدي محمد شهاب - الاقتصاد النقدي ص 82، د. فكري أحمد لسان - النظرية الاقتصادية في الإسلام، ص 323، د. عبد الهادي علي النجار - تغير قيمة النقود في الفكر المعاصر وفي الحضارة الإسلامية، ص 6.

(2) د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره، ص 139.

وهناك عاملان أساسيان يؤيدان مع عوامل أخرى إلى التأثير على الطلب ودفعه لأن يكون ضغوطا تضخمية، هما : العامل النفسي، والعامل الخارجي .

العامل الأول :

العامل النفسي : يتمثل في التأثير النفسي من الرغبة في مسايرة العصر نحو التمتع بشروط وظروف اجتماعية أفضل قد تتواجد في بعض المجتمعات دون البعض الآخر، هذه المحاكاة تدفع إلى إنماء الاحتياجات الفردية والاجتماعية للأفراد، مما يجعل حجم الرغبات يتجاوز إمكانية الإشباع .

العامل الثاني :

العامل الخارجي : يقصد به أن الزيادة في الطلب الداخلي قد تتحقق نتيجة حصول فائض في التجارة الخارجية؛ مما يزيد من حجم وسائل الدفع ودخول الأفراد والمشروعات، ويرفع من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد⁽¹⁾.

كما أن الأخذ بسياسات تزيد من معدل نمو العرض الكلي أمر له أهميته في مواجهة هذا التضخم، وعلى رأس هذه السياسات تلك التي تعمل على زيادة التوظيف وتنمية الإنتاج، ورفع مستوى الإنتاجية، على أن السياسات التي تعمل على تنمية العرض لن تنجح وحدها في تخفيض معدل التضخم .

ولبيان ذلك : نفترض أن الطلب الكلي يزيد بمعدل 10 %، وأن العرض الكلي يزيد بمعدل 3 %، وعلى ذلك يكون معدل التضخم 7% (معدل نمو الطلب الكلي - معدل نمو العرض الكلي)، فإذا تم تنفيذ

(1) د. مجدي أحمد شهاب - الاقتصاد النقدي، ص 84، 85 .

سياسات لتتمية العرض الكلي، وزاد هذا العرض بمعدل 4 % بدلا من 3%، فإن معني هذا : أن معدل نمو العرض قد ارتفع بنسبة 3، 33 %، أما الانخفاض في معدل التضخم فكان ضئيلا (من 7 % إلى 6 %)، وعلي ذلك فإن سياسات جانب العرض بمفردها لن تؤدي إلى انخفاض ملموس في معدل التضخم، أما السياسات التي تعمل على تخفيض الطلب الكلي فهي ضرورية، وليس هذا يعني أن سياسات جانب العرض غير لازمة، فهي تشارك في معدل التضخم، كما أنها تعمل على رفع مستوى المعيشة من خلال دعم معدل للنمو الاقتصادي⁽¹⁾.

وعلي هذا فإن مجرد الزيادة في الطلب الكلي لا تكفي لارتفاع الأسعار إلا إذا كان عرض السلع وإنتاجها ثابتا، وسواء رجع ذلك إلى عجز في الجهاز الإنتاجي عن التوسع في الإنتاج، وعدم كفاية المخزون عن مواجهة الطلب الجديد، أو كان العجز متحققا في بعض القطاعات .
ولذا فإن الوسيلة الوحيدة التي تمكن من تحقيق التوازن بين الطلب الجديد والعرض لا تكون إلا بمحاولة تضيق جزء من هذا الطلب، وذلك عن طريق رفع الأسعار⁽²⁾.

السبب التاسع: العامل المولي :

خلال السبعينات من القرن الماضي برز اتجاه قوي في دراسات التضخم يركز على دور القوي الخارجية في إحداث التضخم في الداخل، الأمر الذي أضاف إلى أنواع التضخم في الأبحاث والدراسات

(1) د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد - اقتصاديات النقود رؤية إسلامية، ص 423، 424 .

(2) د. مجدي أحمد شهاب - الاقتصاد النقدي، ص 85 .

النظرية نوعا يسمى بالتضخم المستورد، أي تأثير العوامل الخارجية في التكاليف والأسعار الداخلية .

وتكتشف عدة قنوات يمكن من خلالها أن ينتقل التضخم من الخارج إلى الداخل، منها : أسعار الواردات، وأسعار الصرف، والتوسع النقدي لدى بعض الدول مثل للولايات المتحدة .

وبالطبع فإن أثر تلك العوامل يتفاوت من دولة لأخرى؛ تبعاً لعدد من المتغيرات والملازمات الخاصة بكل دولة، وبوضعها الاقتصادي، ودرجة انفتاحها على العالم الخارجي، ومدى تأثيرها بها .

ومهما يكن من أمر فإنه أصبح في عصرنا هذا تصدير التضخم سياسة أساسية واعية للدول للصناعية، ومعنى هذا أننا أمام عملة واحدة، وجهها الأول تضخم مستورد، ووجهها الثاني تضخم مصدر (1).

السبب العاشر: التضخم الميكانيكي :

التضخم الهيكلي وهو الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي وبالقوانين المسيرة للنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام .

والبناء الاقتصادي يتمثل في مجموعة العلاقات والنسب الثابتة، والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والنيّازات الاقتصادية، والتي ترتبط بعملية إنتاج وتوزيع الموارد المادية داخل المجتمع .

فبالضغوط التضخمية ينعكس أثرها على الطلب أو النفقة أو الإنتاج، وتجد أسبابها إما في سلوك العناصر البنائية في الاقتصاد، مثل :

(1) كروين - التضخم، ترجمة د. محمد عزيز، ص 125، 126 نقلا عن د. شوقي

أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره، ص 143.

السكان، أو شكل المشروعات، أو هيكل الأسواق، وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر .

ومن للملاحظ أن التضخم يمثل حالة مزمنة في كافة الاقتصاديات للرأسمالية والمختلفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ⁽¹⁾.

وهذا النوع من التضخم فرع من تضخم العرض، وينتج عن عدم مرونة الموارد؛ لصعوبة انتقالها وصعوبة تكيفها مع ظروف السوق، كذلك فترات التباطؤ، وبهذا تظهر الاختلافات في الأجل القصير، مما يجعل العرض قاصرا عن التجاوب مع زيادة الطلب ⁽²⁾.

وفي مصر أظهرت التقارير أن العوامل الهيكلية - لاسيما بطء النمو في القطاع الزراعي - وما صاحبها من اختلال علاقات النمو بين مختلف القطاعات، ومن ارتفاع الأسعار للنسبية للمنتجات الغذائية والزراعية بوجه عام، وعجز المتاح من موارد النقد الأجنبي عن تلبية الطلب المتزايد على الواردات، تلعب دوراً مؤكداً في تفسير معدلات التضخم للمادة والمستوي العام للأسعار خلال الفترة 1974م- 1987م .

ومن الصعب تفهم هذه الظاهرة بالاكتماء بالنظر إلى الجانب النقدي، سواء كان العرض النقدي أو الإنفاق، كما هو الحال في ظل التضخم الراجع إلى جذب الطلب، أو الأجر النقدي للمشتغل، أو سعر الواردات، أو ثمن أي عنصر آخر من عناصر النفقة، كما هو الحال في ظل التضخم المدفوع بالنفقة ⁽³⁾.

(1) د. شبيحة - الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص 447 .

(2) د. يوسف كمال محمد - المصرفية الإسلامية - السياسة النقدية، ص 85 .

(3) د. هناء خير الدين - العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم خلال الفترة 1974- 1987م، ندوة آليات التضخم في مصر - جامعة القاهرة 1990م، -

وها هي بعض الأمثلة لمظاهر التضخم الهيكلي في الاقتصاد
الرأسمالي :

أ - ما يتعلق منها بشكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية
الإنتاجية الصناعية في الاقتصاد الرأسمالي .

فهي تتخذ في الغالب شكل المشروعات شبه الاحتكارية
أو الاحتكارية، حيث زالت من الأسواق كل مظاهر المنافسة الكاملة، ولا
شك أن المشروعات شبه الاحتكارية تستطيع أن تحدد أسعارها بطريقة
متناسقة فيما بينها، وتمثل خروجاً على قواعد العرض والطلب التقليدية،
هادفة بذلك إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح، والحصول على
الموارد المالية المتناسبة مع أحجامها واللازمة لها لتحقيق عملية التمويل
الذاتي، والإتفاق على البحث والتنمية، ولا يمكن تصور تحقيق هذه
الأهداف دون أن تعمل على ارتفاع أسعارها باستمرار، وفي الكثير من
الحالات تحاول تلك المشروعات تحميل المستهلكين نفقات الاستثمارات
الجديدة أو نفقات البحث العلمي، وتحقيق عائد سريع، واختصار فترة
الاسترداد، مع المحافظة في نفس الوقت على مستويات الإنتاج .

ثم إن المشروعات عندما تتعرض لمساء في التنظيم أو في الإدارة،
أو في اختبار خططها وتنفيذها، تعمل على تعويض تلك الخسائر عن طريق
العوامل الخارجية، فترفع الأسعار، بدلا من معالجة هيكل المشروعات
وتنظيم الإدارة الاقتصادية⁽¹⁾.

ص 45، نقلا عن د. يوسف كمال محمد - المصرفية الإسلامية - السياسة
النقدية، ص 85 .

(1) د. شحمة - للتصديقات للنقد والمصارف والامال، ص 832، 833 .

ب- التناقض بين القطاعات المختلفة (زراعية - صناعية - خدمات) في الاقتصاد الرأسمالي :

التناقض بين القطاعات المختلفة (زراعية - صناعية - خدمات) داخل نطاق الاقتصاد الرأسمالي يظهر بصورة واضحة فيما يتعلق بالعلاقات بين قطاع الزراعة من جانب وقطاعات الصناعة والخدمات من جانب آخر، فطبيعة الإنتاج الزراعي الاحتمالية والتي تعتمد على عوامل غير مؤكدة (كالمناخ أو الأمطار أو الحشرات) وعدم القدرة على حساب التكاليف بدقة داخل هذا القطاع، تجعل تحديد أسعار المنتجات الزراعية أمراً صعباً، ولا يمكن أن يقوم على حسابات موضوعية دقيقة .

ولقد ترتب على ذلك أن أسعار المواد الزراعية غير متكافئة مع أسعار المواد الصناعية والخدمات، وهذا ما يدفع السلطات النقدية إلى تحديد أسعار المواد الزراعية؛ خروجاً على قواعد العرض والطلب وحساب النفقة، أي أن أسعار تلك المواد أصبحت أسعاراً إدارية، وتعمل السلطات النقدية عند تحديد هذه الأسعار إلى رفع دخول الفلاحين لكي تتناسب مع دخول الطبقات الأخرى، وهذا يعني ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ مما يدفع عمال القطاع الصناعي إلى المطالبة بزيادة الأجور، وبالتالي إلى ارتفاع النفقات والأسعار .

كذلك من الملاحظ نمو قطاع الخدمات في النظام الرأسمالي بطريقة غير متناسبة مع نمو القطاع الإنتاجي، والصناعي، والزراعي، وحيث إن هذا القطاع لا يضيف جديداً إلى القيمة المضافة الحقيقية، فإن الأمر يقتصر على مجرد إضافة قيم نقدية وتعدد وسطاء؛ مما يؤدي إلى ارتفاع النفقات والأسعار، وتحميل المستهلكين عبء هذا الارتفاع في الأسعار⁽¹⁾.

(1) د- شجرة. الاقتصاد للنقدي والمصرفي، ص 448، 449 .

ج - طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي :

طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي تعتبر من أهم مصادر الضغوط للتضخمية، وخاصة توزيع الدخل بين عوائد الملكية (الأرباح والفوائد) وعوائد العمل (الأجور)، فهناك دائما تضاد بين القوي العمالية وقوي الملكية حول لقسام ثمرات النمو .

وتدعي المشروعات أن زيادة الأرباح من شأنها أن تزيد مقدرتها على التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار، وهو الشرط الجوهري نحو تحقيق النمو الاقتصادي واستمرار هذا النمو بمعدلات مرتفعة، في حين تطالب القوي العمالية بحققها في دخول مرتفعة مقابل مساهمتها الإيجابية في الإنتاج، وبالطبع فإن طريقة توزيع الدخل لصالح الفئات العمالية سوف تزيد من حجم الاستهلاك والطلب، وما لم تواجه هذه الزيادة في الطلب زيادة ممثلة أو متوقعة في الإنتاجية فسوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار. كذلك يمارس النظام الضريبي دورا أساسيا في عملية إعادة توزيع الدخل، إذ أن النظام للتصاعدي يعني تخفيض الضرائب على الدخل البسيطة ورفعها على الدخل المرتفعة، وهذا من شأنه أن يحقق للسوق بقوة شرائية تبحث عن الاستهلاك قبل الادخار⁽¹⁾ .

د- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي :

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يمارس أيضا ضغوطا تضخمية، وقد يتمثل هذا التدخل في شكل الاتفاقات الجماعية مع العمال لتحديد الحد الأدنى للأجور، أو لتحديد معدلات الزيادة السنوية، وقد يتمثل هذا التدخل في شكل إعانات اجتماعية للسكن، أو للأسرة، أو تأميمات صحية ومعاشية، وفي الكثير من الأحوال تمارس الدولة النشاط

(1) د. شبيحة - للتصدييات النقود والمصارف والمال، ص 834.

الاقتصادي المباشر من خلال إدارة المرافق العامة (الكهرباء، والماء، والغاز)، وتأسيس المشروعات الاقتصادية، والميطرة على المؤسسات المصرفية والمالية، والمفروض أن الدولة بإدارتها لتلك المشروعات تسعى إلى تحقيق الربح الاجتماعي، أو المصلحة الاجتماعية، ولكن قد تنقص تلك المشروعات الإدارة العلمية السليمة، أو إدراك القائمين عليها بالمصلحة الاجتماعية، فنقل كفاءتها الإنتاجية، بالرغم من تمتعها بالشكل الاحتكاري، ومن ثم تضطر السلطات العامة إلى رفع تعريفة الخدمات العامة، أو رفع أسعار السلع المنتجة من قبل المشروعات العامة الاقتصادية، وهذا يعكس بدوره وبطريقة مباشرة وغير مباشرة على المستهلكين .

بطريقة مباشرة من حيث تحمل المستهلكين رفع أسعار الخدمات العامة (الكهرباء مثلاً) والسلع الاستهلاكية العامة .

وبطريقة غير مباشرة عن طريق ارتفاع أسعار السلع المنتجة من قبل القطاع الإنتاجي الخاص، والذي وجد نفقاته تزداد نتيجة ارتفاع أسعار السلع الوسيطة والخدمات المقدمة إليها من المرافق العامة (الطاقة الكهربائية مثلاً)، فاضطر بدوره إلى رفع أسعار سلعه النهائية⁽¹⁾.

هـ - الهيكل السكاني :

من أهم عناصر البناء الاقتصادي المولدة للضغوط التضخمية الهيكل السكاني، فالزيادة الكمية في الحجم الكلي للسكان، إذا صاحبها تناقص في عدد السكان النشطين بالمقارنة بالسكان غير النشطين، أو ارتفعت معدلات البطالة الدائمة أو الموسمية، فإن هذا يعني أن هناك طاقة إنتاجية بسيطة تتحمل عبء إشباع طاقة إنسانية متزايدة من العاملين وغير العاملين، من الأطفال والكبار والنساء والمتعطلين، فالطلب يرتبط بحجم

(1) د. شريحة - الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص 449، 450.

السكان، في حين أن الإنتاج يتحدد بالطاقة العاملة فعلا، وكلما ارتفع معدل السكان العاملين إلى الحجم الكلي للسكان وتناقصت البطالة؛ كلما أدى ذلك إلى مواجهة الضغوط للتضخمية، كما أن العكس صحيح (1).

و - العجز في الميزانية :

العجز في الميزانية تعتبر من أهم المسببات للتضخم البنائي أو الهيكل في الاقتصاد، فالميزانية العامة تمثل في الواقع أنشطة الدولة بمختلف نوعياتها، في صورة نفقات مالية متوقعة، سواء في جانب الإيرادات أو النفقات .

ولقد تضاعفت الميزانية عشرات المرات في كافة البلدان، فبعد أن كانت النفقات العامة تمثل 10 % من الدخل القومي تطور لكي تصل إلى ما بين 40 % 50 % من الدخل القومي؛ وذلك لنتوع الأسباب التي دفعت إلى زيادة الإنفاق العام، والتي تمثلت في الإنفاق على الصحة والتعليم والإسكان والمرافق والتأمين ضد البطالة، والإنفاق على المشروعات العامة، وتعويض مادمته الحرب والإنفاق العسكري ونفقات البحث العلمي إلخ (2).

والحق أن هذا النمو المتفاقم للعجز في الموازنات العامة بالبدول الرأسمالية، والذي أصبح أحد السمات الهامة لرأسمالية الدولة الاحتكارية، قد ترسخ تحت تأثير ثلاثة عوامل :

- 1- النفقات العسكرية الباهظة .
- 2- ترديد دور الإنفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي .
- 3- لجوء الحكومات إلى سياسة لتمويل بالعجز .

(1) المرجع السابق .

(2) د. شبحا - اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ص 836 .

وزاد من تفاقم هذا العجز في السنوات الأخيرة، الأثر الذي نجم عن السياسات المالية الجديدة التي طبقتها الحكومات اليمنية في هذه الدول، والتي استهدفت تخفيض الضرائب على أرباح رموس الأموال، وعلى الشركات المساهمة؛ وذلك من أجل حفر القطاع الخاص على الاستثمار وزيادة الإنتاج (اقتصاديات العرض)، الأمر الذي نجم عنه بالتأكيد خسارات ضريبية كثيرة لجهاز الدولة .

هذا في الوقت الذي لم تقل فيه حكومات هذه الدول إنفاقها العسكري، بل على العكس، اتجه هذا الإنفاق نحو التزايد وبغض النظر عن أسباب هذا العجز، وعن اتجاه نموه فإن ما يعني الإشارة إليه هنا، هو أن ظهور هذا العجز وتفاقمه كان ذا صلة وثيقة بمشكلة التضخم المزمن في هذه الدول؛ وذلك أن حكومات تلك الدول حينما سعت إلى سد هذا العجز لجأت إلى طرق تضخمية، وقد تتمثل في الطرق التالية :

- 1- زيادة الاقتراض من الجهاز المصرفي .
- 2- زيادة إصدارات البنوك .
- 3- زيادة الدين العام من خلال بيع سندات الخزنة للقطاع الخاص⁽¹⁾.

السبب الحادي عشر : العامل السياسي :

تناول الاقتصادي باري سيجل هذا العامل بقدر كبير من التحليل، موضحاً أن الحكومات لديها عوامل عديدة تجعلها تتحيز للتضخم⁽²⁾ .

(1) د. رمزي زكي - التضخم المستورد - دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد الحربية، ص 67 .

(2) باري سيجل - النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة د. طه منصور، د. عبد الفتاح عبد المجيد، ص 565، 567، مالكولم جيلز وآخرون - اقتصاديات للتنمية -

إن من أهم العوامل التي تتفجع الحكومات للتحيز حيال التضخم، اقتناع الكثير من السياسيين بفكرة أهمية سياسة الموازنة العامة كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، المزيد من العجز في حالة الكساد، والفائض في حالة الراج، علما بأنه في حالات كثيرة تأتي النتائج علي غير المتوقع، فالمزيد من التوسع المالي يسبب التضخم، يضاف إلي ذلك اعتناق العديد من الحكومات فكرة حتمية التوظيف الكامل، والعمل علي تحقيقه، رغم أن ذلك غالبا ما يؤدي إلي التضخم، كذلك عمل الجماعات ذات المصالح السياسية الخاصة مثل المستفيدين من الإعلانات، وهؤلاء يمارسون ضغوطا قوية علي الحكومة من أجل إقرار تشريعات تحقق لهم مصالحهم، الأمر الذي قد يولد التضخم والمزيد منه، ثم إن عضو السلطة التشريعية يهمل في المقام الأول تأمين إعادة انتخابه مرة ثانية، ومن ثم المزيد من النفقات وتقليل أنواع معينة من الضرائب، وهكذا يلعب العامل السياسي دوره البارز في إحداث التضخم، تستوي في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية (1).

السبب الثاني عشر: العامل الاجتماعي :

إن العامل الاجتماعي سبب من أسباب التضخم النقدي، حيث إن نقابات العمال وغيرها من المؤسسات تعمل علي تحقيق مصالحها الخاصة فحسب دون ما نظر لانعكاس ذلك علي ما قد ينجم عنها من مشكلات اقتصادية، وتفتشي تلك السلوكيات في ظل تدهور في القيم والأنماط

- ترجمة د. طه عبد الله منصور، د. عبد العظيم مصطفى، الناشر : دار المريخ - الرياض، عام 1995م، ص 549، نقلا عن د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره، ص 143 .

(1) د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره، ص 144.

الاجتماعية مثل : لزيادة الجرائم والترحيل في الجنس والمخدرات، والنقص في ضبط الذات من حيث الملابس والكلام والسلوك، والنقص في احترام العمل للصعب، والنقص في النّين، والتفكك في الروابط العائلية، والاتصال في تفاضل التركيب الاجتماعي وغيرها (1).

وبالرغم من أن مثل الكلام لا يروق كثيرا في المحافل الاقتصادية، فإنه عند التمعن والتأمل نجد درجة مصداقية كبيرة، ألم يقل الاقتصاديون : إن فائض الطلب يحدث التضخم ؟ وألم يعترفوا بأن من مصادر الطلب، الطلب الفردي الاستهلاكي وغيره ؟ ما الذي يحدد هذا الطلب الفردي ؟ ليس من أهم عوامله العوامل الاجتماعية ؟.

ثم إن نقشي الرشوة والفساد الإداري، وظهور التمايز الاجتماعي المفتوح غير الموضوعي، ليس ذلك من عوامل الاختلالات الهيكلية التي تصيب الاقتصاديات ويعزا لها التضخم ؟ (2).

السبب الثالث عشر : تدهور معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية :

تدهور معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية سبب من أسباب التضخم، حيث تؤكد البيانات إلى الانخفاض، بل إلى أن للطاقت العاطلة هي ظاهرة ذات حجم كبير حتى وصلت نسبتها في 1983 م إلى أكثر من ربع الطاقات القصوى الممكنة في قطاع الصناعات التحويلية في كل من كندا وفرنسا والنرويج، في حين وصلت إلى حوالي 20% في أمريكا وبريطانيا، ولم تقل عن 10% في كل من النمسا وفنلندا وألمانيا الاتحادية.

(1) كروين - التضخم، ترجمة د. محمد عزيز، ص 143، 144، فريت هاجن - اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، الناشر : مركز المكتب الأردني - عمان عام 1988م، ص 344، 345، نقلا عن د. شوقي دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره، ص 44، 45.

(2) د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره، ص 45.

وقد يتساءل عن الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى تعطيل هذه الطاقات التي ينجم عنها خسائر فادحة للاقتصاد القومي .

فالجواب : إن السبب الجوهري إنما يكمن في التناقض للرئيسي الذي يحكم نمط الإنتاج الرأسمالي، وهو التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج، والطابع الفردي لملكية وسائل الإنتاج، وهو تناقض يفضي إلى إحداث ذلك التميز الشاسع الذي يوجد بين المقدرة الهائلة على التوسع في الإنتاج وبين المقدرة المحدودة للتوسع في الاستهلاك؛ بسبب علاقات التوزيع التي يفرزها هذا التناقض⁽¹⁾.

أما في عالمنا الإسلامي، فإن معدلات الطاقة الإنتاجية لمصانعه -على الرغم من أن دورها لا يتجاوز الجميع- تكاد تكون منهارة في كثير من البلاد والأحيان⁽²⁾.

(1) د. رمزي زكي- التضخم المستورد، ص26، 27 وقد مررد سيادته جداول وبيانات معتمدة د. علي محمد القره داغي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الآجلة وموقف الإسلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع 2/ 18307 .

(2) د. علي محمد القره داغي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الآجلة وموقف الإسلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع 18308/2

الفصل الرابع

آثار التضخم النقدي

التضخم النقدي من الظواهر الاقتصادية التي لها تأثير علي جوانب عديدة من حياة الناس، فانخفاض قيمة النقود أو قوتها الشرائية بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار له آثار اقتصادية، وسلوكية، واجتماعية، وسياسية .

وتختلف هذه الآثار باختلاف نسبة التضخم النقدي ودرجته، فكلما ازدادت نسبة التضخم النقدي تفاقمت تلك الآثار وتعمقت تلك الإشكالات الناجمة عن التضخم النقدي .

ولا ريب أن الجانب الاقتصادي ومدى إصابته وتأثره من جراء التضخم النقدي هو الأساس الذي يبنى عليه غيره من أنواع للتأثير، ولذلك أولاه الاقتصاديون أهمية كبرى بالدراسة والبيان⁽¹⁾.

وفيما يلي إشارة إلى أبرز وأهم آثار التضخم النقدي سواء عني المستوى الفردي أو المستوى الجماعي وذلك في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول - الآثار الاقتصادية للتضخم النقدي .

المبحث الثاني - أثر التضخم النقدي علي الأفراد والمجتمع والأخلاق .

المبحث الثالث - أثر التضخم النقدي علي قيمة النقود .

(1) د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 76 .

المبحث الأول

الآثار الاقتصادية للتضخم النقدي

للتضخم آثار اقتصادية مؤثرة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأبرز هذه الآثار هي :

1- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الحقيقي⁽¹⁾،

التضخم النقدي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل، حيث تستفيد بعض فئات المجتمع، في حين يضار البعض الآخر .

فالتضخم النقدي يؤدي إلى خفض القوة الشرائية لأصحاب الدخل الثابتة، مثل الموظفين، وأرباب المعاشات، والفئات الفقيرة، وبوجه عام تلك الفئات التي لا تستطيع أن تحصن نفسها من التضخم، أي التي تعجز عن زيادة دخلها بما يمتشي مع الزيادة في الأسعار، وتكون هذه الفئة أشد للفئات تضرراً بالتضخم النقدي⁽²⁾.

(1) الدخل الحقيقي هو : التلحق للنقدي الذي يتحقق للفرد، أو مؤسسة، أو مجموعة أفراد خلال فترة من الزمن محددة د. عبد العزيز هيكل - موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، الناشر : دار النهضة العربية - لبنان، الطبعة : الثانية، عام 1406هـ، ص 401 نقلاً عن د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 76 .

وقيل : هو مجموع كميات السلع والخدمات التي يستطيع أفراد المجتمع الحصول عليها بدخولهم النقدية د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي - قيمتها وأحكامها، ص 333.

(2) د. فاروق حسين - اللقود والبنوك، الطبعة : عام 2001م - 2002م، ص 54، 55 .

وبناء على ذلك ترتب على انخفاض قيمة النقود (ارتفاع الأسعار) تدهور المركز الاقتصادي لهذه الفئات ذات الدخل النقدية الثابتة، إذ ينخفض مقدار ما يمكنهم شراؤه بدخلهم المحدودة من السلع والخدمات، وبالعكس، تتحسن مراكزهم بارتفاع قيمة النقود (انخفاض الأسعار) لتمكنهم من شراء كمية أكبر من السلع والخدمات .

أما أصحاب الدخل المرنة، من أرباب المشروعات، فتتميز هذه الفئة والتي تضم أرباب الأعمال من المنظمين والتجار بتحسين دخولها عند ارتفاع الأسعار وتدهورها عند انخفاض الأسعار، فأرباح هؤلاء تزداد بارتفاع أسعار السلع بمعدل أسرع من زيادة التكاليف، والعكس عند انخفاض الأسعار⁽¹⁾.

ويمكن تقسيم أصحاب الدخل إلى فئتين :

أ- الفئة الأولى - أصحاب الدخل الثابتة :

هذه الفئة أكثر فئات المجتمع تضررا بانخفاض القوة الشرائية للنقود

وارتفاع الأسعار .

وتشمل هذه الفئة أصحاب معاشات التقاعد، والإعانات الاجتماعية، وفوائد المسنات، وكذلك أصحاب الدخل من الإيجارات طويلة الأجل، فالمعاشات والإعانات الاجتماعية يصعب تغييرها، والفوائد يحدد سعرها مسبقا، ونظرا لأن هذه الدخل النقدية ثابتة المقدار لأجل طويلة، فإنه تتأثر تأثرا كبيرا من انخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوى الأسعار .

(1) د. وجدي محمود حسين - اقتصاديات النقود والبنوك ومدخل النظم المصرفية في البلدان النامية والاقتصاد الإسلامي، طبعة : 2001-2002م، ص 54، 55 .

فهذه الدخول لا تتغير تبعاً لتغير مستوى الأسعار، فتقتل في هذه الحالة مقدرة دخولهم على شراء السلع والخدمات .
ولتوضيح ذلك نفرض أن متقاعداً عن العمل يحصل على معاش قدره 2000 جنيه في الشهر، وأن مستوى الأسعار قد ارتفع بمقدار 50 %، عندئذ لا يستطيع هذا المتقاعد عن العمل أن يشتري بمعاشه إلا نصف السلع والخدمات التي كان يحصل عليها، وبمعنى آخر فإن معاشه الحقيقي أصبح ألف جنيه بدلاً من ألفين .

ب- الفئة الثانية : أصحاب الأجور والمرتبات :

هذه الفئة تختلف عن الفئة الأولى بأن أجورها ومرتباتها لها قدرة محدودة للتغيير تبعاً لارتفاع مستوى الأسعار .

ومع ذلك لا ترتفع الأجور بنسبة ارتفاع الأسعار، وذلك بسبب ضعف نقابات العمال أمام سطوة رجال الأعمال .

وأصحاب المرتبات من موظفي الدولة يحصلون عادة على زيادات في مرتباتهم عند ارتفاع مستوى الأسعار، لكن هذه الزيادات لا تمنح لهم إلا بعد مدة طويلة من الزمن، وبنسبة تقل كثيراً عن نسبة ارتفاع الأسعار. وهكذا تتضرر هذه الفئة بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود، وارتفاع مستوى الأسعار .

ولتوضيح ذلك، نفرض أن مدرسا يتقاضى مرتباً قدره 4000 جنيه، فإذا حدث ارتفاع في مستوى الأسعار بنسبة 50 %، فهذا يعني أن مرتبه الحقيقي هو ألفا جنيه، إذ لا عبء في كمية النقود التي يقبضها، وإنما لمقدرتها الشرائية في الحصول على السلع والخدمات⁽¹⁾.

(1) راجع تفصيل ذلك : د. محمد زكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك، ص 114،

115، د. إسماعيل هاشم - مذكرات في النقود والبنوك ص 195، 196، باري-

2- معنى كفاءة العملة في قيامها بوظائفها⁽¹⁾

فمن المتعارف عليه أن للنقد وظائف ثنية أربعاً؛ ومبسط في المبادلة، ومقياس للقيمة، ومخزن للقيم، ووسيلة للمدفوعات الآجلة، ومن الملاحظ أن كل هذه الوظائف على درجة كبيرة من الأهمية في ظل اقتصاد نقدي؛ إذ إن تحقق هذه الوظائف على الوجه الأمثل يعد أحد الشروط الضرورية لعمل مثل هذا الاقتصاد بكفاءة عالية، ومما يلاحظ كذلك أن هذه الوظائف أو على الأقل الثلاث الأولى منها بينها قدر كبير من التلازم، بمعنى أن قيام الشيء بوظيفة منها يستدعي عادة قيامه ببقية

سميجل، للنقد والبنوك والاقتصاد، ترجمة د. عبد الفتاح عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، (1987 م)، ص 594، 595، موريث آليه - الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد، ص 25، موسى آدم عيسى - آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، ص 222، 223، نقلا عن د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ص 333، 334، د. عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الناشر: دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1988، الفصل التاسع، د. عبد الرحمن يسري أحمد - الربط القياسي للأجور بالمستوى العام للأسعار تطويل من منظور إسلامي لمشكلة الأجور في ظل التضخم والعلاج المقترح، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثامن، ج 2 ص 17087، 17088.

(1) باري سميجل - للنقد والبنوك والاقتصاد، ص 599، د. نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، للناشر: مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص 337. نقلا عن د. شوقي أحمد دنيا - التضخم والربط القياسي دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثامن، ج 2 ص 17124.

الوظائف، ومن ثم فإنه من الصعب قبول مقولة : إن النقود تفقد وظيفتها كمخزن للقيم وتظل تمارس بقية الوظائف مثلاً⁽¹⁾.

ومن المتعارف عليه أن التضخم يجعل النقود لا تؤدي تلك الوظائف بكفاءة، وكلما اشتد كلما فقدت النقود أهيبتها للقيام بوظائفها، إلى أن تفقد أهيبتها كاملة، بمعنى أن تصبح غير مقبولة بين الناس كوسيط للمبادلة، ومن ثم كوحدة للحساب، ومن ثم كمخزن للقيم، ومن باب أولى كوسيلة للمدفوعات الآجلة، كل ذلك عندما يشتد التضخم ويجمع حيث تفقد النقود قيمتها النقدية (القوة الشرائية العامة)⁽²⁾، وعند ذلك فإن الأمر ينتهي بإبطال هذه العملة وإصدار عملة جديدة مكانها، وقد حدث ذلك في المجتمع الإسلامي أكثر من مرة كما حدث في العديد من المجتمعات الأخرى يقول المقرئزي: (أصبح ينفق أحدهم مئة درهم على ما كان ينفق فيه من قبل عشرين درهماً)⁽³⁾.

-
- (1) باري سيجل، مرجع سابق، ص 13 وما بعدها . نقلا عن د. شوقي أحمد دنيا - التضخم والربط للقياسي دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثامن، ج2 ص 17124.
- (2) المقرئزي: إهانة الأمة، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1975م، د. محمد عجمية، د. محمد محروس: أصول في التطور الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 112 - 126 د. محمد زكي شافعي، مرجع سابق ص 89، نقلا عن د. شوقي أحمد دنيا - التضخم والربط للقياسي دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثامن، ج2 ص 17124.
- (3) ومعنى هذا أن قيمة النقود أصبحت 20 % من قيمتها قبل التضخم، ومعنى ذلك أيضاً أن الرقم القياسي أصبح 500 % . د. شوقي أحمد دنيا - التضخم والربط للقياسي دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثامن، ج2 / ص 17124.

3- اختلال العلاقات التعاقدية :

من آثار التضخم النقدي أنه يفضي إلى الإضرار بالعلاقات التعاقدية السابقة له، لاسيما إذا كان التضخم النقدي غير متوقع، أو كان معدله مرتفعاً .

ففقود المدائيات⁽¹⁾ مثلاً تختل بسبب التضخم النقدي الذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للديون⁽²⁾ المستحقة، فيخسر بذلك الدائنون، حيث إن الذي يرده المدينون أقل مما أخذوه قيمة، وإن سواه في العدد، فينشأ بذلك إشكالات كثيرة ومذاعات بين المتعاقدين .

ونظير ذلك أيضاً ما يطرأ من اختلال علي العقود المستمرة الممتدة⁽³⁾، كالإجارة الطويلة⁽⁴⁾، وعقود

(1) عقود المدائيات وهي : كُلُّ عَقْدٍ عَلَى نَهْنٍ مَوَاقٍ كَانَ بَيْنَهُمَا أَوْ بَيْنَهُمَا أَوْ مَقَابِعٍ أَوْ نَحْمٍ عَقْدٍ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ فِيهِ نَهْنٌ . أبو بكر علي الرازي (الجصاصن) الحنفي - أحكام القرآن، الناشر : دار الفكر، 685/1 .

(2) القيمة الحقيقية : هي عبارة عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن أن تتبادل بها وحدة النقد في السوق الدلغلية . ويقال له ما يسمى بالقيمة الإسمية، وهي للقيمة المكتوبة على العملة . د. عبد العزيز هيكل - موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، الناشر : دار النهضة العربية - لبنان، الطبعة : الثانية، عام 1406هـ، ص 609، موسى أم عيسى - آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة : الأولى عام 1414هـ، ص 66، نقلاً عن د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 78 .

(3) العقود المستمرة : وهي التي يستغرق تنفيذها مدة من الزمن، وتمتد بامتداد الزمن حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين، والتي تقتضيها طبيعة هذه العقود، كالإجارة والإعارة والوكالة وأمثالها . وهذا النوع من العقود يتلف المتعقد حكمه، سواء أكان قيل للقبض أم بعده . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الموسوعة الفقهية، الناشر : وزارة الأوقاف بالكويت، 29/7 .

(4) الإجارة الطويلة وهي عقد يقتضي لتملك منفعة مقصودة معلومة بعوض معلوم مدة طويلة عرفاً . د. نزيه حماد - معجم المصطلحات الاقتصادية لغة للفقه، الناشر :-

المقاولات⁽¹⁾، والتوريد⁽²⁾، وما أشبه ذلك بسبب ارتفاع الأسعار⁽³⁾.

المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة : الثالثة، عام 1415هـ، ص 31، نقلا عن د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 78 .
(1) ورد تعريف عقد للمقاول في المادة 612 من القانون المدني السوري على النحو الآتي:

" المقاول عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملاً لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر " .

أما القانون المصري، والقانون اللبناني، فقد عرفا عقد المقاول (أو إجازة الصناعة) بأنه « عقد يلزم المرء بمقتضاه إتمام عمل معين لشخص آخر ، مقابل بدل مناسب لأهمية العمل " . شبكة للمعلومات الإنترنت، منتدى كلية الحقوق، جامعة المنصورة - مصر .

(2) عقد التوريد: عقد يتعهد بمقتضاه طرف أول بأن يسلم سلعا معلومة، مؤجلة، بصفة دورية، خلال فترة معينة، لطرف آخر، مقابل مبلغ معين مؤجل كله أو بعضه. جريدة الوسط - 5 من جمادي الآخرة لعام 1430 هـ - 8 من يونيو عام 2009م .

وعُرف أيضا بأنه " عقد بين جهة إدارية عامة (أو جهة خاصة) ومنشأة خاصة (أو عامة)، على توريد أصناف محددة الأوصاف، في تواريخ معينة لقاء ثمن معين، يُدفع على نجوم". حمد شويح - أ. عاطف أبو هريدي - عقد التوريد والمقاول في ضوء التحديثات الاقتصادية المعاصرة (رؤية شرعية)، ص 3، شبكة للمعلومات الإنترنت - الموسوعة الشاملة www.islamport.com .

(3) راجع تفصيل ذلك : د. شوقي أحمد دنيا - التضخم والربط القياسي دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، للعدد الثامن، ج 2 ص 17125، د. وجدي محمود حسين - اقتصاديات النقود والبنوك، ص 53، د. فاروق حسين - النقود والبنوك، ص 227، د. فايز حبيب - مبادئ الاقتصاد الكلي، طبعة : مطابع الفرزدق التجارية، الطبعة : الرابعة، عام 1421هـ، ص 404، د. خالد بن عبد الله صالح - التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، ص 78 .

4- التضخم وميزان المدفوعات :

يمارس التضخم تأثيره علي ميزان المدفوعات من خلال تأثيره علي الصادرات والواردات وعلي حركة رؤوس الأموال .
إذ أن التضخم يعني ارتفاع أسعار السلع المحلية، فتقل قدرتها علي منافسة السلع الأجنبية، سواء في دخل الأسواق المحلية نفسها أو في الأسواق الدولية .

فحينما تصبح أسعار السلع المحلية أعلى نسبيًا من أسعار السلع الأجنبية، يقل الأفراد في دخل الدول علي شراء السلع الأجنبية، وبالتالي تزداد الواردات .

وفي نفس الوقت يؤدي ارتفاع أسعار السلع المحلية إلي انخفاض قدرتها علي المنافسة في الأسواق الخارجية، فتقل الصادرات .
ويترتب علي زيادة الواردات ونقص الصادرات عجز الميزان التجاري للدولة.

ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع الأسعار وتدهور قيمة للنقد، ومن ثم انخفاض قيمة العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية إلي هروب رأس المال إلي الخارج؛ بحثًا عن الاستقرار والأمان .

وهكذا يؤدي التضخم بصفة عامة إلي عجز ميزان المدفوعات، والعجز في ميزان المدفوعات يدفع الدولة إلي استهلاك مواردها من النقد الأجنبي واحتياطياتها النقدية الدولية، حتى أنها قد تعجز بعد ذلك عن تكبير الموارد النقدية الأجنبية اللازمة لتمويل استيراد مستلزمات الإنتاج؛ فتحدث

اختناقات في مراكز الإنتاج المحلية، أي نقل قدرة القطاعات الإنتاجية على إنتاج السلع والخدمات؛ مما يدفع الأسعار إلى مزيد من الارتفاع (1).

5- تدبى كفاءة الاقتصاد القومي (2)؛

إن التضخم يشوه هيكل الاستثمارات بحيث ينحاز إلى أشكال غير مفيدة لكنها ذات وقاية عالية من آثار التضخم، كما أنه يقلل من أحجامه ومجالاته، لما يحدثه من تأثير سلبي على كل من التكاليف وتقديراتها وكذلك الإيرادات، ثم إنه يقلل من المدخرات التي هي مصدر التمويل الحقيقي للاستثمارات، كذلك فإنه يسيء ويشوه من تخصيص الموارد حيث يحول دون جهاز الأسعار وإرسال الإشارات الصحيحة لمتخذي القرار الإنتاجي والاستهلاكي (3).

6- أثر التضخم على الادخار والاستهلاك؛

يؤدي التضخم إلى تخفيض حجم المدخرات الاختيارية الممكنة في ظل استقرار النقود، كما أنه سيؤدي إلى سوء استخدام المدخرات

(1) د. أحمد يوسف الشحات، د. عبد الهادي محمد مقبل - مبادئ النقود والبنوك، طبعة: بدون، الناشر: بدون، ص 112، وراجع: د. فاروق حسين - النقود والبنوك، ص 234 - 236.

(2) باري سيجل، مرجع سابق، ص 598 وما بعدها؛ د. محمد زكي شافعي، مرجع سابق ص 82 وما بعدها؛ د. فؤاد شريف؛ المشكلة النقدية، الطبعة الأولى، ص 4 وما بعدها؛ د. فؤاد مرسى؛ النقود والبنوك، الطبعة الأولى، ص 404 وما بعدها؛ د. مصطفى رشدي؛ الاقتصاد للنقدى المصرفي، مرجع سابق، ص 560 وما بعدها، نقلا عن د. شوقي أحمد دنيا - التضخم والربط للقياسي دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثامن، ج 2 ص 17126.

(3) انظر باري سيجل، مرجع سابق ص 598، نقلا عن د. شوقي أحمد دنيا - التضخم والربط للقياسي دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثامن ج 2 ص 17126.

الإجبارية؛ مما يؤثر في معدل النمو الاقتصادي، وبالأخص في ظل أوضاع البلدان النامية.

كما يؤدي التضخم أيضا إلى التأثير السلبي على الاستثمار وأنماطه، واتجاه المستثمرين إلى الامتناع عن الاستثمار الداخلي، والتوجه نحو الاستثمار في الدول التي تتمتع نقودها بنوع الاستقرار. وحينئذ يكون الخاسر في هذه المعادلة هو الدول النامية⁽¹⁾.

7- التضخم والإنتاج:

يمارس التضخم آثاراً ضارة على الإنتاج من خلال تأثيره على الأداء الوظيفي لمختلف عناصر البناء الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

- إن التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع أسعار بعض السلع بنسب أعلى من نسب ارتفاع بعضها الآخر؛ يؤدي إلى الاختلال في الأسعار النسبية، ومن ثم إلى تدهور كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية .

- إن ارتفاع أسعار السلع بنسب متفاوتة، من شأنه تزايد معدلات الأرباح بنسب متفاوتة كذلك في القطاعات الاقتصادية المختلفة المنتجة لهذه السلع .

فالقطاعات المنتجة للسلع التي ارتفعت أسعارها بنسبة كبيرة تزداد فيها معدلات الأرباح عن القطاعات المنتجة للسلع التي ارتفعت فيها أسعارها بنسبة أقل .

(1) د. علي محمد القزوه داغي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الآجلة وموقف الإسلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 2/ 18309، وراجع أيضا : د. فاروق حسين - النقود والبنوك ص 228، 229 .

وينتج عن ذلك أن تصبح القطاعات الأولى الأكثر ربحية قادرة على النمو السريع، في حين تقل قدرة القطاعات الثانية الأقل ربحية على النمو .

وبهذا يحدث نوع من النمو غير المتوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب التضخم (1).

8- ارتفاع الأسعار والكتلة النقدية المتداولة :

يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية، وإن أولى الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخول المحدودة، فضلاً عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق، وقد تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدي مجموعة صغيرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً من السكان، مما يعكس آثاره الاقتصادية السلبية على المستويات المعاشية للسكان .

9- ازدياد معدلات التضخم؛ تؤدي إلى خفض القيمة الشرائية للنقد؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات المقترحة، وزيادة الطلب على رؤوس الأموال؛ يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة .

10- الهدم من الصاعقات إلى الأسواق الدولية :

إن ازدياد معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية، وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات، بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري .

(1) د. أحمد يوسف الشحات، د. عبد الهادي محمد مقل - مبادئ النقود والبنوك،

11- **يؤدي التضخم إلى زيادة أسعار الفائدة**، وتبعاً لذلك تزداد أرباح منشآت الأعمال، وتخفض هذه الأرباح بانخفاض معدلات الفائدة، حيث يتم تمويل الموجودات بإصدار سندات مديونية، في حين لا تسري هذه الخصائص في عدد من المشروعات الصناعية في الاقتصاديات ذات التضخم المنخفض، بل يحصل ذلك في الاقتصاديات ذات المعدلات العالية للتضخم، إذ يسبب ارتفاع التضخم ارتفاعاً في الإيرادات ومعدلات الفائدة، وهي معدلات ليست حقيقية لو تم معالجتها وإعلائها إلى الأسعار الثابتة⁽¹⁾.

12- **إنه يحد بقوة من عمليات الائتمان التجاري والاجتماعي**، ولا يستغني مجتمع معاصر عن مثل تلك العمليات، وفي الوقت ذاته يفتح شبهة الحكومات للمزيد من المديونية بما لذلك من آثار سلبية. وفي كلمة أن التضخم يززع كلاً من قاعدتي الكفاءة والعدالة، تلك القاعدتان اللتان يهتم بهما الإسلام غاية الاهتمام، ومن ثم فإن التضخم إذا كان مكروهاً لدى الاقتصاد الوضعي، فإنه أشد كراهة لدى الاقتصاد الإسلامي⁽²⁾.

(1) شبكة المعلومات الإنترنت - ملفات ورد ديزاد "المنتدى التطبيقي" منقديات التعليم الجامعي والدراسات العليا "منتدى العلوم الاقتصادية والتجارية - بحث حول التضخم .

(2) د. نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص 347 وما بعدها، نقلاً عن د. شوقي أحمد دنا - التضخم والربط القياسي دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثامن، ج 2 ص 17126.

المبحث الثاني أثر التضخم النقدي على الأفراد والمجتمع والأخلاق

إن التضخم له آثار خطيرة على الفرد والمجتمع والأخلاق، وقد نبهه للفقهاء منذ القدم إلى أضرار هذه الظاهرة ومسؤوليتها، فقال الإمام الشافعي والأصحاب رحمهم الله : " يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة؛ للحديث الصحيح : " أن رسول الله ﷺ قال : 'من غشنا فليس منا'⁽¹⁾؛ ولأن فيه إفساداً للنقد وإضراراً ببنوي الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاع الأجلاّب وغير ذلك من المفاصد⁽²⁾؛ ولما كان الأمر كذلك؛ فإن معالجة هذا المبحث ستكون - إن شاء الله تعالى - في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول - أثر التضخم النقدي على الأفراد .

المطلب الثاني - أثر التضخم النقدي على المجتمع .

المطلب الثالث - أثر التضخم النقدي على الأخلاق .

(1) صحيح مسلم مع شرح النووي، الناشر : مؤسسة مآهل العرفان - بيروت، مكتبة الغزالي - دمشق، كتاب : الإيمان، باب : قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا » . 108 /2 .

(2) الإمام النووي - أبو زكريا محيي الدين بن شرف - للمجموع شرح المهنّب، تحقيق وتعليق : محمد نجيب المطيعي، الناشر : مكتبة الإرشاد - جدة - السعودية، 494/5 .

المطلب الأول أثر التضخم النقدي على الأفراد

أما عن آثار التضخم النقدي على الأفراد فالمتضررون هم :
أولاً: أصحاب الدخول الثابتة مثل الموظفين والعمال ومستحقي الإعانات ونحوهم.

ثانياً: مؤجروا الدور والمحلات والعمارات ونحوها.
ثالثاً: أصحاب الديون الموجلة الذي تتآكل حقوقهم بسبب التضخم، فيخرجون بلا شيء يذكر مع مرور السنوات على ديونهم .
فهؤلاء الأصناف يتضررون أكثر من غيرهم، وإلا فجميع أفراد الشعب متضررون بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود، ولها أضرارها وتدهورها (1).

رابعاً : يؤدي التضخم النقدي إلى إعادة توزيع الدخل فردياً وقومياً بصورة عشوائية وتتفكي معه أسس العدالة، أو تتضاءل، وفي تقرير لوزارة التخطيط المصرية جاء فيه : " إن التضخم قد أدى إلى امتصاص القوة الشرائية من الطبقات ذات الدخل الثابت وتحويلها في صورة أرباح وفوائد لدى كبار التجار، وذوي الدخل غير الثابت.. وأن أخطر مضاعفات التضخم هو أن القوة الشرائية لدى الجماهير العريضة قد تم امتصاصها بالفعل، وأن توزيع الدخل القومي أصبح لغير صالح هذه الطبقات" (2).

(1) د. موسى آدم عيسى، آثار للتغيرات في قيمة النقود، ط : دلة البركة، ص 221، نقلاً عن د. علي محمد القره داغي - أثر التضخم والكماد في الحقوق والالتزامات الآجلة وموقف الإسلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع 18309 /2 .

(2) الخطة الخمسية 1978-1982م الجزء الأول: الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إصدار وزارة التخطيط بالقاهرة ص 1-8، ويراجع=

المطلب الثاني

أثر التضخم النقدي على المجتمع

التضخم النقدي كما له آثار اقتصادية فله أيضاً آثار اجتماعية؛ لأنه يعيد توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة، فالمتضررون منه هم بالدرجة الأولى أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة الذين تكدهور دخولهم لكونها ثابتة في أغلب الأحيان، وتغيرها يحدث ببطء شديد وبنسبة أقل من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار. كما أن المنخرين لأصول مالية، كالودائع طويلة المدى بالبنوك، كثيراً ما يتعرضون جراء التضخم لخسائر كبيرة بسبب التآكل في القيمة الحقيقية، بينما تحظى المنخرات في الأراضي والعقارات والمعادن الثمينة بالفائدة⁽¹⁾.

فالتضخم يلعب دوراً كبيراً في التغيرات الاجتماعية، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل على صعيد الأبعاد الاجتماعية من حيث التمايز الاجتماعي والتغير في القيم والمثل العليا، وتكوين الطبقات، والتأثير على الفرائح المتوسطة التي هي كانت أكثر عدداً لتقل بسبب التآكل المطرد في مستويات معيشتها، وتلتحق معظمها بالطبقة الفقيرة أو

- المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي 65/64 - 1975م، إصدار وزارة التخطيط بالقاهرة عام 1978م، نقلاً عن د. علي محمد لقره داغي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الآجلة وموقف الإعلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع 2/ 18309 .

(1) شبكة المعلومات الإنترنت - منتديات وورد ديزل "الملتقى التعليمي" منتديات للتعليم الجامعي والدراسات العليا" ملتقى العلوم الاقتصادية والتجارية - بحث حول التضخم .

المعدمة، مما يهدد بأزمة حادة تمس جوهر الاستقرار والسلام الاجتماعي⁽¹⁾.

المطلب الثالث

أثر التضخم النقدي على الأخلاق

التضخم النقدي له تأثير سلبي على الأخلاق؛ لأنه يؤدي إلى انتشار الفساد الاجتماعي والإداري، وتدهور قيمة العمل والإنتاج، والنمط الاستهلاكي الترفي والتضخم، فبعد ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقد، مع ثبات مرتب موظفي الدولة، فإنهم سيلجئون في الغالب إلى تأمين حاجاتهم المادية عن طريق استغلال وظائفهم، فيقدمون خدمة مشروعة أو غير مشروعة عن طريق الرشوة⁽²⁾.

وهذا ما نلمسه بوضوح في هذا العصر، حيث عمّ الفساد، وكثرت الرشوة، وإن تستقر الأحوال إلا بعد تحسين أحوال هذه الفئة من المجتمع، وذلك عن طريق رفع مرتبات الموظفين بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار؛ ليتحقق لهم حد الكفاية⁽³⁾.

(1) علي محمد القره داغي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الآجلة وموقف الإسلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 2/18310.

(2) علي محمد القره داغي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الآجلة وموقف الإسلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 2/18310، د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ص 335.

(3) د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ص 335.

المبحث الثالث

أثر التضخم النقدي علي قيمة النقود

للقود قيمتان : إحداهما - قيمة حقيقية، وهي عبارة عن القوة الشرائية لها، أي كمية السلع أو الخدمات التي يمكن أن تبادل بها في الأسواق، وهي ما يطلق عليه البعض القيمة التبادلية للنقود .

وأما الأخرى - فهي للقيمة النقدية أو الإسمية، وهي القيمة المعجلة، أو الرقم المكتوب علي النقد، مثل جنيه، أو خمسة، أو عشرة، أو عشرين ... فهذه قيمة إسمية للنقد، وهي ثابتة لا تتغير (1).

ونتوقف العلاقة بين القيمة الحقيقية للنقود والقيمة الإسمية علي نوع النقد نفسه، فهناك نوعان من النقود : نقد خلقية، ونقود اصطلاحية .

فأما النقود الخلقية فهي النقود المأخوذة من الذهب أو الفضة، أي الدنانير أو الدراهم، فهي نقود بالخلق، حيث يتعامل بها علي أنها أثمان بطبعها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " وَالْأَرْهَامُ وَالْأَنْدَانِيرُ لَمْ تُقْصَدْ لِنَفْسِهَا بَلْ هِيَ وَسِيلَةٌ إِلَى التَّعَامُلِ بِهَا وَلِهَذَا كَانَتْ أَمْثَالًا بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَمْوَالِ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا نَفْسِهَا، فَلِهَذَا كَانَتْ مَقْدُورَةً بِالْأُمُورِ لِطَبْعِيَّةِ أَوْ الشَّرْعِيَّةِ (2) .

(1) د. عوف الكفراوي - النقود والمصارف في النظام الإسلامي، الناشر : دار الجامعات المصرية، ص 19، د. هائل عبد الحفيظ - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، الناشر : المعهد العالي للفكر الإسلامي 0 القاهرة، الطبعة : الأولى، عام 1418هـ - 1999م، ص 180، 181، د. شحبة . اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ص 753، د. خالد أحمد سليمان شبكة - التضخم وأثره علي الدين دراسة مقارنة، الناشر : دار الفكر الجامعي، عام 2008م، ص 28 .

(2) ابن تيمية - مجموع فتاوى ابن تيمية، ج 19 / ص 251.

وَقَالَ الْكَمَالُ رَحِمَهُ اللَّهُ : " وَقَوْلُهُمْ فِي النَّقْدَيْنِ خُلُقًا لِلتَّجَارَةِ مَخْنَأٌ :
أَلَهُمَا خُلُقًا لِلتَّوَسُّلِ بَيْنَهُمَا إِلَى تَحْصِيلِ غَيْرِهِمَا ، وَهَذَا ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ مَأْمَنَةً
فِي نَفْعِ الْحَاجَةِ .. (1) .

وقال المرخسي : " فَأَمَّا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فَمَنْ بِأَصْلِ الْخَلْقَةِ " (2) .
وقال الكاساني : " ... الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِمَا إِلَى نِيَّةِ
التَّجَارَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا مُعَدَّةٌ لِلتَّجَارَةِ بِأَصْلِ الْخَلْقَةِ " (3) .

وقال ابن نجيم : " فَالْخَلْقِيُّ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ ؛ لِأَنَّهُمَا تَصْلُحُ لِلانْتِفَاعِ
بِأَعْيَانِهِمَا فِي نَفْعِ الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِعْدَادِ مِنَ التَّحَدُّ لِلتَّجَارَةِ
بِالنِّيَّةِ ؛ إِذِ النِّيَّةُ لِلتَّحْيِينَ ، وَهِيَ مُتَعَيِّنَةٌ لِلتَّجَارَةِ بِأَصْلِ الْخَلْقَةِ فَتَجِبُ لِرُكَاةِ فِيهَا
نَوَى التَّجَارَةِ ، أَوْ لَمْ يَنْوِ أَمْنًا ، أَوْ نَوَى النِّفْقَةَ ، وَالْفَيْعِي مَا
سِوَاهُمَا .. " (4) .

وقال الغزالي : " فخلق الله تعالى الدنانير والدرهم حاكمين
ومتوسطين بين سائر الأموال ، حتى تقدر الأموال بهما ، فيقال : هذا الجمل
يساوي مائة دينار ، وهذا القدر من الزعفران يساوي مائة .. " (5) .

(1) الزيلعي (الحنفي) - تبين الحقائق شرح كثر الحقائق، 1/256، ابن الهمام
(الحنفي) - فتح القدير، 2/155.

(2) المرخسي (الحنفي) - المهبوط، 137/12 .

(3) أبو بكر مسعود بن أحمد الكاساني (الحنفي) - بدائع الصنائع في ترتيب
الشرائع، 2/21.

(4) زين الدين بن إبراهيم (ابن نجيم الحنفي) - البحر الرائق شرح كثر الحقائق،
الناشر : دار الكتاب الإسلامي، 2/225 .

(5) محمد بن محمد الغزالي أبو حامد - إحياء علوم الدين، ج 4/ ص 91، الرئاسة
العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء - مجلة البحوث الإسلامية، (ج39/ص31).

وقال ابن القيم : " إِنَّ الدَّرَاهِمَ وَالذَّنَابِيرَ أَثْمَانُ الْمَبِيعَاتِ ، وَالْأَثْمَنُ هُوَ الْمِيقَاتُ الَّذِي بِهِ يُعْرَفُ تَقْوِيمُ الْأَمْوَالِ (1) .

ويقول السدهلوي : " واندفعوا إلى الاصطلاح على جواهر معدنية، تبقى زمناً طويلاً أن تكون المعاملة بها أمراً مسلماً عندهم، وكان الأليق من بينها الذهب والفضة، لصغر حجمهما، وتمائل أفرادهما، وعظم نفعهما في بدن الإنسان، ولتأني لتجمل بهما فكانا نقدين بالطبع، وكان غيرهما نقداً بالاصطلاح " (2) .

وأما النقود الاصطلاحية فهي ما تعارف الناس عليها واصطلحوا على أنها أثمان للأشياء، وهي تشمل الفلوس والأوراق النقدية .
والفلوس : ما ضرب من المعادن من غير الذهب والفضة سكة، وصار نقداً في التعامل عرفاً وثمناً باصطلاح الناس (3) .

والحقيقة أن الفلوس وإن كانت تعني في بداية الأمر النقود المتخذة من المعادن غير للذهب والفضة، إلا أن معناها اتسع فيما بعد، فسمائر للنقود اليوم تسمي فلوساً؛ لذا عرف البعض الفلوس بأنها : ما اتخذها الناس

(1) محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن القيم الجوزية) الحنبلي - إعلام الموقعين عن رب العالمين، الناشر : دار الكتب العلمية، 2/ 105 .

(2) للدهلوي - حجة الله البالغة، الناشر : دار التراث - القاهرة، الطبعة : الأولى، عام 1355هـ، ج1/ ص43، رسالة بذل المجهود في تحرير أسئلة تغير النقود - (ج1/ ص26)، د. شبكة - التضخم وأثره على الدين، ص 31 .

(3) د. محمد عثمان شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص150 .

أثماً من غير الذهب والفضة من غير نظير إلي قيمته - إن كانت له قيمة - كالحديد والنحاس والجلود وغيرها (1).

ونذكر سماحة الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد رحمه الله أنه اطلع على نقل عن الغزالي بأنه يرى : أن النقد ما تم الاتفاق على اعتباره، حتى ولو كانت قطعة من أحجار أو أخشاب (2).

وأما كان الأمر فالنقود الاصطلاحية تشمل للنقود المعدنية من غير الذهب والفضة - المسماء بالفلوس - والأوراق النقدية، فكلاهما أثمان بالعرف والاصطلاح .

فقال السرخسي : " صِفَةُ الثَّنِيَّةِ فِي الْفُلُوسِ عَارِضَةٌ بِاصْطِلَاحِ النَّاسِ .. فَأَمَّا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ ثَمَنٌ بِأَصْلِ الْخَلْقَةِ، فَلَا يَنْحَرِمُ ذَلِكَ بِجَعْلِهِمَا لِيَأْهُ مَبِيعًا، لَّا تَرَى أَنَّ الْفُلُوسَ تَرُوجُ تَارَةً وَتَكْتَسِدُ أُخْرَى، وَتَرُوجُ فِيهِ ثَمَنُ الْخَسِيرِ مِنَ الْأَشْيَاءِ دُونَ الْفُلُوسِ بِخِلَافِ النَّقُودِ " (3).

وقال ابن عابدين : " وَالْجَوَازُ بِهَا - أي جواز شركة العنان والمفاوضة بالفلوس للرافقة أي الرائجة - مُوَالِصُوحٌ؛ لِأَنَّهَا أَثْمَانٌ بِاصْطِلَاحِ الْكُلِّ فَلَا تَبْطُلُ مَا لَمْ يَصْطَلَحْ عَلَى ضِدِّهِ (4).

(1) د. عجيل النشمي - العملة وأحكامها في الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الصادرة عن كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت، العدد الخامسة، العدد 11، عام 1409هـ - 1988م، ص 289، نقلا عن د. شبكة - التضخم وأثره على الدين، ص 32، 33 .

(2) الرئاسة للعلماء لإدارات البحوث العلمية والإفتاء - مجلة البحوث الإسلامية، 254 / 41 .

(3) للسرخسي - المبسوط، 137/12 .

(4) محمد أمين بن عمر (ابن عابدين الحنفي) - رد المحتار على الدر المختار، الناشر : دار الكتب العلمية، 310/4 .

وقال الزيلعي وابن نجيم أيضا : " وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا تَجُوزُ - أي شركة العنان والمفاوضة - فِي الْفُلُوسِ عِنْدَهُمَا - عند أبي يوسف ومحمد - لِأَنَّهَا أَتَمُّانٌ بِاصْطِلَاحِ الْكُلِّ فَلَا تَبْطُلُ مَا لَمْ يَصْطَلَحْ عَلَى ضِدِّهِ " (1).

وجاء في كشاف القناع : " نَقَلَ صَالِحٌ عَنِ الْإِمَامِ فِي ذَرَاهِمٍ يَقُولُ لَهَا : الْمُسَيِّئَةُ عَامَّتُهَا نَحَاسٌ إِلَّا شَيْئًا فِيهَا فِضَّةٌ، فَقَالَ : إِذَا كَانَ شَيْئًا اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ كَالْفُلُوسِ، وَاصْطَلَحُوا عَلَيْهَا، فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا بَأْسٌ " (2).

مما سبق يتبين أن النقود المتخذة من غير الذهب والفضة ليست نقودا بطبيعتها، بل باصطلاح الناس عليها .

فأما عن العلاقة بين القيمة الحقيقية للنقود الخلقية والقيمة الإسمية، فهي تقوم على التقارب بين القيمتين، فالقيمة الإسمية للنقود الخلقية لا تختلف كثيرا عن قيمتها الحقيقية؛ وذلك لأن قيمة هذه النقود تستمد من المادة التي تضرب منها - للذهب أو الفضة - وترتبط بها ارتباطا وانخفاضا، فهي نقود سلعية ذاتية القيمة .

وأما بالنسبة للنقود الاصطلاحية - سواء أكانت فلوسا أم أوراقا نقدية -، فإن قيمتها الإسمية تختلف عن القيمة الحقيقية لها؛ لأن القيمة الاصطلاحية لهذه النقود تستمد من اصطلاح الناس ومن القانون ومن القوة الاقتصادية للدولة بشكل عام، أما هي في ذاتها فلما أن تكون قيمتها بسيطة تقل كثيرا عن قيمتها النقدية كما في حالة الفلوس، أو ربما لا تكون لها قيمة كما في حالة النقود الورقية، فهذه النقود لا تتطلب لذاتها بل لوظائفها

(1) الزيلعي - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، الناشر : دار الكتاب الإسلامي، 317/3، ابن نجيم - البحر الرائق شرح كنز الدقائق، 186/5.

(2) ملصور بن يونس البهوتي الحنبلي - كشاف القناع عن متن الإقناع، 271/3 .

وما يمكن الحصول عليه بواسطتها؛ لذا فإن قيمتها تقدر بما يمكن الحصول عليه بواسطتها من سلع أو خدمات، وهذا يجعل قيمتها مرتبطة بمستوى الأسعار⁽¹⁾.

ولما كانت للنقود لذهبية والفضية تتمتع بالثبات في قيمتها علي خلاف النقود الاصطناعية - فلوما كانت أو نقودا ورقية - لتعرضها للتغيير والرواج والكساد؛ فسأكتفي - إن شاء الله تعالى - ببيان موقف الفقه الإسلامي لأثر التضخم علي النقود الاصطناعية، وذلك في مطلبين :

المطلب الأول - أثر التضخم علي الفلوس .

المطلب الثاني - أثر التضخم علي النقود الورقية .

المطلب الأول

أثر التضخم علي الفلوس⁽²⁾

اختلف الفقهاء في حكم الفلوس إذا أقرضت أو بيعت إلي أجل ثم تغيرت قيمتها بالغلاء أو الرخص⁽³⁾، فهل يكون السداد

(1) د. هابل عبد الحفيظ - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، ص 180، 181، نقلا عن د. خالد أحمد سليمان شبكة - التضخم وأثره علي الدين دراسة مقارنة، ص 36 - 38 .

(2) الفلوس : هي العملات المصنوعة من غير الذهب والفضة، كالنحاس والنيكل وغيرهما . المطبق الحلي قصص سره، المتوفي سنة 676هـ - شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام في فقه الإمامية، الناشر : انتشارات الاستقلال - طهران 1409هـ تحقيق : السيد صادق الشيرازي، طبعة : أمير - قم، ج2/ص383، وعند المالكية تطلق الفلوس في العرف علي كل ما يتعامل به . ابن عرفة - حاشية للموسوي علي الشرح الكبير للدردير، الناشر : دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلي، 45/3 .

(3) وهكذا في باقي الحقوق والالتزامات .

بمثلياً⁽¹⁾ أو قيمته⁽²⁾ علي ثلاثة أقوال؛ ولما لهذه الحالة من أهمية فأسعرض - إن شاء الله تعالى - لنصوص الفقهاء التي تبين كل قول .
 القول الأول : ذهب إلي أنه لا عبرة بانخفاض قيمة الفلوس أو ارتفاعها، والواجب أدائه هو النقد الثابت في الزمة دون زيادة أو نقصان؛ لأن الزيادة عن المثل أو النقصان عنه ربما لا يجوز شرعاً .
 وبه قال جمهور الفقهاء منهم : الإمام أبو حنيفة، وأبو يوسف في قوله الأول، والمالكية في المشهور، والشافعية، والحنابلة في قول، والظاهرية، والزيدية، والإمامية في رواية، ومن الفقهاء المعاصرين : د.علي السالوس⁽³⁾.

-
- (1) عرف فقهاء الإمامية المال المثلي بأنه: ما تساوت قيمة أجزائه . راجع : الشهيد الثاني، المتوفى سنة 966هـ - مسالك الأنهار، تحقيق ونشر : مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة : الأولى، عام 1416هـ، طبعة : مؤسسة ياسدار اسلام، 12 / 189، ابن زهرة للطبي، المتوفى من 585هـ - غنية النزوع إلي علمي الأصول والفروع، تحقيق : الشيخ إبراهيم البهاردي - بإشراف الشيخ المسبحاني، الناشر : مؤسسة الإمام الصادق، الطبعة : الأولى، عام 1417 هـ، طبعة : اعتماد قم، 1/278، لمسيد الكليني، المتوفى سنة 1414هـ - هداية العباد، الناشر : دار القرآن الكريم، للطبعة : الأولى، عام 1412هـ، 2/252 .
- (2) القيمي : الشيء الذي تختلف قيمة أجزائه، كالبقير والغنم، حيث تختلف قيمة اللحم عن قيمة الجلد . د. أحمد فتح الله - معجم ألفاظ الفقه الجعفري، الطبعة : الأولى عام 1415هـ 1/342 .
- (3) الدكتور علي أحمد السالوس - أحكام النقود واستبدال العملات في الفقه الإسلامي، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، المجلد الثالث، ج2/ص 2060 - 2063.

ومن النصوص التي تبين هذا القول :

أولا : من نصوص الحنفية :

جاء ما نصه : " وأجمعوا أن الفلوس إذا لم تكس، وتكس غلت قيمتها أو رخصت فعليه مثل ما قبض من الخد قال الشيخ أبو الحسن الكرخي في مختصره : وإذا استقرض الرجل من رجل دراهم بخارية أو طبرية أو زبدية أو فلوسا في الحال التي تنفق فيها ثم كسنت فإن بشر بن الوليد قال : سمعت أبا يوسف قال عليه في قياس قول أبي حنيفة مثلها وأمنت لزوي ذلك غنة، ولكن الرواية في الفلوس إذا أقرضتها ثم كسنت قال أبو الحسن الكرخي : لم تختلف الرواية عن أبي حنيفة في قرض الفلوس إذا كسنت أن عليه مثلها قال بشر وقال أبو يوسف عليه قيمتها من الذهب يوم وقع القرض في الدراهم التي ذكرت لك أصنافها وقال محمدا : عليه قيمتها إذا كسنت في آخر وقت نفاقها قبل أن تكس⁽¹⁾.

وجاء أيضا : " ولو استقرض فلوسا نافقة، وقبضها فكسنت فعليه رد مثل ما قبض من الفلوس عندا في قول أبي حنيفة⁽²⁾.

وجاء أيضا : " إذا استقرض فلوسا فكسنت وجب عليه رد مثلها عند أبي حنيفة رحمه الله ؛ لأنه أي استقرض للميل إلى إعارته كما أن إعارته قرض وموجب استقرض للميل رد عليه معنى، وبالنظر إلى كونه عارية وجب رد عليه حقيقة، لكن لما كان قرضا والنتفاع به إنما يكون بإتلاف عليه لمت رد عليه حقيقة فيجب رد عليه معنى وهو الميل، ويجعل بمعنى

(1) للزيلعي - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، 4/ 143.

(2) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، 5/ 242.

الْعَيْنِ حَقِيقَةً ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُجْعَلْ كَذَلِكَ لَزِمَ مُبَادَلَةُ الشَّيْءِ بِجِنْسِهِ نَسِيئَةً وَهُوَ لَا يَجُوزُ ⁽¹⁾.

وجاء أيضا : " وَلَوْ اسْتَقْرَضَ قُلُوسًا نَافِقَةً فَكَسَدَتْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ مِثْلُهَا ؛ لِأَنَّهُ إِعَارَةٌ ، وَمَوْجِبُهُ رَدُّ الْعَيْنِ مَعْتَقًى وَالتَّمَنِّيَةُ فَضْلٌ فِيهِ إِذِ الْقَرْضُ لَا يَخْتَصُّ بِهِ " ⁽²⁾.

ثانيا : من نصوص الملكية :

جاء ما نصه : " وَإِنْ بَطَلَتْ قُلُوسٌ أَوْ نَكَالِيرٌ أَوْ ذَرَاهِمُ تَرَكَبَتْ لِشَخْصٍ عَلَى غَيْرِهِ ، أَيْ قُطِعَ التَّعَامُلُ بِهَا ، وَأَوَّلَى تَغْيِيرُهَا بِزِيَادَةِ أَوْ نَقْصٍ ، وَلَعَلَّهُ أَطْلَقَ الْقُلُوسَ عَلَى مَا يَشْمَلُ غَيْرَهَا نَظَرًا لِلْعُرْفِ فَالْمِثْلُ ، أَيْ فَالْوَاجِبُ لِفَضَاءِ الْمِثْلِ عَلَى مَنْ تَرَكَبَتْ فِي نِيَّتِهِ قِطْعَ التَّعَامُلِ بِهَا أَوْ التَّغْيِيرِ ، وَلَوْ كَانَتْ حِينَ الْعَقْدِ مِائَةً بِدِرْهَمٍ ثُمَّ صَارَتْ أَلْفًا بِهِ أَوْ عَكْسُهُ " ⁽³⁾.

وجاء أيضا : " - سَأَلَ سِطُونُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ قَائِلًا - : أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَقْرَضْتَ قُلُوسًا فَكَسَدَتْ الْقُلُوسُ فَمَا الَّذِي أَرُدُّ عَلَى صَاحِبِهَا ؟ . قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : رُدُّ عَلَيْهِ مِثْلَ ذَلِكَ الْقُلُوسِ مِثْلَ الَّذِي اسْتَقْرَضْتَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ فَسَدَتْ قُلْتُ : فَإِنْ بَعَثَ سِلْعَةً بِقُلُوسٍ فَكَسَدَتْ الْقُلُوسُ قَبْلَ أَنْ أَفِيضَهَا مِنْهُ ؟ . قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : لَكَ مِثْلُ قُلُوسِكَ الَّتِي بَعَثَ السِّلْعَةَ بِهَا الْجَائِزَةُ بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ وَإِنْ كَانَتْ لِلْقُلُوسِ قَدْ فَسَدَتْ فَلَيْسَ

(1) محمد بن محمد بن محمود البابرقي - العناية شرح الهداية ، 7 / 157.

(2) كمال الدين بن عبد الواحد (ابن الهمام) - فتح القدير ، 7/157 ، 158 .

(3) الدردير الشرح الكبير على مختصر الشيخ خليل ، مع حاشية الدسوقي ، 3 / 45 .

لَهُ إِنْ ذَلِكَ قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : فِي الْقَرْضِ وَالْبَيْعِ فِي الْفُلُوسِ إِذَا فَسَدَتْ فَلَيْسَ لَهُ إِنْ الْفُلُوسُ الَّتِي كَانَتْ تَجُوزُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَإِنْ كَانَتْ فَاسِدَةً * (1).

وجاء أيضا : " ومن كان عليه دين من قرض أو ثمن مبيع بمسكة معلومة، فغير السلطان تلك المسكة بغيرها، لم يكن عليه غير تلك المسكة التي لزمته يوم العقود، ومن اقترض من صيرفي دراهم صرف دينار أو نصف دينار، ثم رخصت أو غلت لم يكن عليه إلا مثل ما أخذ * (2).

ثالثا : من نصوص الشافعية :

جاء ما نصه : " وَمَنْ سَلَفَ فُلُوسًا أَوْ دِرَاهِمَ أَوْ بَاعَ بِهَا ثُمَّ أَبْطَلَهَا السُّلْطَانُ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا مِثْلُ فُلُوسِهِ أَوْ دِرَاهِمِهِ الَّتِي اسْتَلَفَ أَوْ بَاعَ بِهَا * (3).

وجاء أيضا : " تقترب الفلوس في الذمة بأمر منها : للقرض، وقد تقرر أن القرض الصحيح يرد فيه المثل مطلقا، فإذا اقترض منه رطل فلوس فالواجب رد رطل من ذلك الجنس، سواء زادت قيمته أم نقصت، ولو اقترضه نقدا فأبطل السلطان المعاملة به، فليس له إلا النقد الذي اقترضه، نص عليه الشافعي رضي الله عنه، فإذا كان هذا مع إبطاله، فمع نقص قيمته من باب أولى * (4).

(1) الإمام مالك - المدونة الكبرى، 3/ 50 .

(2) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، المتوفى سنة 463 - الكافي في فقه أهل المدينة، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت، عام 1407، (ج 1 / ص 309) .

(3) الإمام الشافعي، محمد بن إدريس، المتوفى سنة 204 هـ - الأم، الناشر : دار المعرفة، 33/3.

(4) للسيوطي - الحاوي للفتاوى، 96/1، 97 .

وجاء أيضا : " وَكَوْا لِبَطَلِ السُّلْطَانِ مَا بَاعَ بِهِ أَوْ أَفْرَضَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهُ بِحَالٍ نَقَصَ سِعْرَهُ أَمْ زَادَ أَمْ عَزَّ وَجُودُهُ، فَإِنْ فَقَدَ وَكَلَهُ مِثْلَ وَجِبِ وَإِلَّا فَتَقِيْمَتُهُ وَقَتُ الْمُطَالَبَةِ " (1).

رابعاً : من نصوص الحنبلية : " إِنْ الْمُسْتَقْرِضُ يَرُدُّ الْمِثْلَ فِيهِ الْمِثْلِيَّاتِ، سِوَاةِ رَخْصِ سِعْرِهِ أَوْ غَلَا، أَوْ كَانَ بِحَالِهِ (2) .

وجاء أيضا : " إِنْ الْفُلُوسُ إِنْ لَمْ يَحْرَمَهَا السُّلْطَانُ وَجِبَ رَدُّ مِثْلِهَا، غَلَتْ أَوْ رَخِصَتْ " (3).

وجاء أيضا : " تَنْبِيْهٌ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ : أَنَّ لَهُ رَدَّهُ، سِوَاةِ رَخْصِ السَّعْرِ أَوْ غَلَا، وَهُوَ صَحِيحٌ. وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ. وَقِيلَ : يُلْزِمُهُ الْقِيَمَةُ إِذَا رَخِصَ السَّعْرُ " (4).

خامساً : من نصوص الظاهرية : " مَسْأَلَةٌ : الْقَرْضُ فِعْلٌ خَيْرٌ، وَهُوَ أَنْ تُعْطِيَ إِنْسَانًا شَيْئًا بِعَيْتِهِ مِنْ مَالِكَ تَكْلَفُهُ إِلَيْهِ لِيَرُدَّ عَلَيْكَ مِثْلَهُ إِمَّا حَالًا فِي نِيَّتِهِ وَإِمَّا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى هَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

(1) محمد بن شهاب الدين الرملي - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الناشر: دار الفكر، 412/3.

(2) ابن قدامة - المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، (ج 4 / ص 396)
(3) عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي، (المتموفي : 1392هـ) - حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، الطبعة : الأولى، عام 1397 هـ، (ج 5 / ص 42)، وانظر أيضا : منصور بن يونس البهوتي - كشاف القناع عن مقادير الإقناع، 315/3 بلفظ : " أَنَّ الْفُلُوسَ إِنْ لَمْ يُحْرَمْهَا وَجِبَ رَدُّ مِثْلِهَا، غَلَتْ أَوْ رَخِصَتْ، أَوْ كَسَنَتْ " .

(4) علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالح، المتوفى سنة 885هـ - الإصناف في معرفة الأراجيح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، الناشر : دار إحياء التراث العربي ببيروت - لبنان، الطبعة : الأولى 1419هـ، (ج 5 / ص 97) .

﴿إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَلَكُنَّ بِلَاءٌ﴾⁽¹⁾..... لَا يَجُوزُ فِي الْقَرْضِ إِلَّا رَدُّ مِثْلٍ مَا اقْتَرَضَ لَا مِنْ سِوَى نَوْعِهِ أَصْلًا⁽²⁾.

سالمًا : من نصوص الزيدية : " وَالْفُلُوسُ وَهِيَ الْعَمَلَةُ الْمَضْرُوبَةُ مِنَ النَّحَاسِ الْخَالِصِ " قِيمَةً " حَيْثُ لَا تُوزَنُ " لَكِنَّهَا " وَإِنْ كَانَتْ قِيمَةً فَحُكْمُهَا كَالْفَقْدَانِ مِنَ عَمَلَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، فِي أَنَّهَا تَنْتَبِثُ فِي الذَّمَّةِ كَمَا يَنْتَبِثُ الْفَقْدَانُ، وَكَذَا يَنْتَاقِطُ الذَّيْتَانِ فِيهِمَا كَمَا يَنْتَاقِطَانِ فِي النَّقْدَيْنِ، وَيَصِحُّ قَرْضُهَا لِإِمَّاكَنِ ضَبْطِهَا بِالْوَزْنِ وَالصَّفَةِ، وَيَرُدُّ مِثْلَهَا وَلَوْ بَطَلَّ التَّعَامُلُ.....⁽³⁾.

سالمًا : من نصوص الإمامية : قال ابن الجنيدي : من أعطي رجلا له عليه دينان عروضا من فلوس وغيرها، أو دراهم في وقت ثم تغيرت الأسعار حسب المعطي على الأخذ سعر يوم أخذه؛ لأن ذلك من ماله، فإن كان ما أعطاه قرضا فارتفعت الفلوس، كان على المستقرض رد ما أخذه على من أقرضه برأس ماله لا قيمته يوم القرض " ⁽⁴⁾.

(1) سورة البقرة، جزء من الآية : 282.

(2) ابن حزم الظاهري - المحلى بالآثار، ج/6 ص347، مسألة 1191، 1192.

(3) أحمد بن قاسم العنسي للصنعاني - التاج للمذهب لأحكام المذهب في فقه الزيدية، الناشر : مكتبة اليمن، 230/2، والنظر أيضا : أحمد بن يحيى بن المرتضى - البحر الزخار في فقه الزيدية، الناشر : دار الكتاب الإسلامي، 391/4.

(4) العلامة الطيحي قمي، المتوفى سنة 726هـ - مختلف الشيعة، تحقيق : لجنة التحقيق - مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر والمطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة : الأولى، عام 1412هـ، ج5/ص395، المحقق البهراني قمي، المتوفى سنة 1186هـ - للحدائق الناضرة، تحقيق : محمد تقي الأيوبي، الناشر : جماعة المرسين - قم، ج20 / ص 142.

ومنها أيضا : " الفلوس يثبت فيها الربا عندنا - الإمامية - ؛ لأنها موزونة⁽¹⁾.

القول الثاني : ذهب إلي أن الواجب رد قيمة النقود التي طرأ عليها التغيير من رخص أو غلاء⁽²⁾. وممن قال به : أبو يوسف في آخر قولييه ومحمد بن الحسن الشيباني، وهو المفتي به عند الحنفية، والحنابلة في قول، وهو ما رجحه ابن تيمية والشوكاني، والإمامية في رواية، وممن قال به من المعاصرين : أبو بكر الصديق عمر، د. شوقي شحاته، د. نزيه حماد، د. شوقي نديا، د. محمد سليمان الأشقر ورفاقه، د. محمد منصور⁽³⁾. ومن النصوص التي تبين هذا القول :

أولا : من نصوص الحنفية :

جاء ما نصه : " وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ يَوْمَ وَقَعَ الْقَرْضُ فِي الدَّرَاهِمِ الَّتِي ذَكَرْتَ لَكَ أَصْدَافَهَا وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا إِذَا كَسَنْتَ فِي آخِرِ وَكُتِبَ نِفَاقُهَا قِيلَ أَنْ تَكْفُذَ " ⁽⁴⁾.

وجاء أيضا : " وَحَدَّثَنَا ⁽⁵⁾ أَجِبَ قِيمَتُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا بَطَلَ وَصَفُ الثَّمَنِ تَعَدَّ رَدُّهَا كَمَا قَبِضَ، فَوَجِبَ رَدُّ قِيمَتِهَا، كَمَا إِذَا اسْتَقْرَضَ مِثْلًا

(1) العلامة الحلي فحس سره، المتوفى سنة 726هـ - تذكرة الفقهاء، تحقيق : مؤسسة

آل البيت لإحياء التراث، الناشر : مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة :

الأولى، عام 1420هـ طبعة : ستاره - قم، ج 10 / ص 147 .

(2) وإن حدث خلاف بينهم في وقت حساب القيمة كما يتبين إن شاء الله تعالى .

(3) د . محمد علي سميران - التكييف الفقهي للفلوس وبين أحكامها الشرعية وآثارها

الاقتصادية، - بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت، العدد :

52، عام 2003م، ص 267 .

(4) الزيلعي - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، 143/4 .

(5) علد الإمام أبي يوسف والإمام محمد من فقهاء الحنفية .

فَانْقَطَعَ، لَكِنْ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقَبْضِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
يَوْمَ الْكَسَادِ عَلَى مَا مَرَّ مِنْ قَبْلُ، وَأَصْلُ الْخِلَافِ يَحْيَى بَيْنَ أَبِي يُوسُفَ
وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ فِيمَنْ غَضِبَ مِثْلًا فَاِنْقَطَعَ، فَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ تَجِبُ
الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْغَضَبِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْإِنْقِطَاعِ وَعَلَى قَوْلِ أَبِي
يُوسُفَ: تَجِبُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْقَبْضِ، وَأَمَّا شَيْءُ أَنْ قِيَمَةُ يَوْمَ الْقَبْضِ أَكْثَرُ مِنْ
قِيَمَةِ يَوْمِ الْإِنْقِطَاعِ وَهُوَ ضَرَرٌ بِالْمُسْتَقْرِضِ فَكَانَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَنْظَرِ لِلْجَانِبَيْنِ،
وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَيْسَرُ؛ لِأَنَّ قِيَمَتَهُ يَوْمَ الْقَبْضِ مَعْلُومَةٌ لِلْمَقْرِضِ
وَالْمُسْتَقْرِضِ وَسَائِرِ النَّاسِ، وَقِيَمَةُ يَوْمِ الْإِنْقِطَاعِ تَشْتَبِهُ عَلَى النَّاسِ وَيَخْتَلِفُونَ
فِيهَا فَكَانَ قَوْلُهُ أَيْسَرَ ⁽¹⁾.

وَجَاءَ أَيْضًا: لَكِنْ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ تَجِبُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْبَيْعِ، وَعِنْدَ
مُحَمَّدٍ يَوْمَ الْكَسَادِ.... وَلِكِي الْبَرْزَانِيَّةُ عَنِ الْمُتَّقِي غُلَّتِ الْفُلُوسُ لَوْ رَحِصَتْ
فَعِنْدَ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ⁽²⁾، أَوْلَا أَيْسَرَ عَلَيْهِ غَيْرُهَا، وَقَالَ: لِلثَّانِي ⁽³⁾ ثَلَاثًا:
عَلَيْهِ قِيَمَتُهَا مِنَ الدَّرَاهِمِ يَوْمَ الْبَيْعِ وَالْقَبْضِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ⁽⁴⁾.

وَجَاءَ أَيْضًا: "الدَّراهِمُ كَذَاكَ، فَإِذَا اشْتَرَيْتَ بِالدَّرَاهِمِ ثُمَّ كَسَدَتْ لَوْ
انْقَطَعَتْ بَطْلُ الْبَيْعِ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ الْمُبِيعِ إِنْ كَانَ قَائِمًا وَمِثْلُهُ إِنْ
كَانَ هَالِكًا وَكَانَ مِثْلًا وَلَا قِيَمَتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْبُوضًا فَلَا حُكْمَ لِهَذَا الْبَيْعِ
أَصْلًا، وَهَذَا عِنْدَ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، وَقَالَا: لَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَذِّرَ إِمَّا
هُوَ التَّمْلِيكُ بَعْدَ الْكَسَادِ، وَذَلِكَ لَا يُوْجِبُ الْفُسَادَ؛ لِاحْتِمَالِ الزَّوَالِ بِالرَّوْاجِ،

(1) محمد بن محمد بن محمود البابرني - العلوية شرح الهداية، 7 / 159، ابن الهمام
- فتح القدير، 157/7، 158.

(2) الإمام أبو يوسف .

(3) الإمام أبو يوسف .

(4) ابن عابدين - رد المحتار على الدر المختار، 4 / 533 .

كما لو اشتري شيئاً بالرطبة ثم انقطع، وإذا لم يبطل وتعذر تسليمه وجبت قيمته، لكن عند أبي يوسف يوم البيع، وعند محمد يوم الكساد وهو آخر ما تعامل للناس بها، وفي الذخيرة للفتوى علي قول أبي يوسف، وفي المحيط والنتمة والحقائق بقول محمد يفتي وفقاً للناس⁽¹⁾.

ثانياً : من نصوص الحنابلة :

جاء ما نصه : " قوله: "ما لم يتعيب أو يكن فلوساً أو مكسرة فيحرمها السلطان ، فالصحيح من المذهب : أن له للقيمة أيضاً سواء اتفق الناس على تركها أو لا وعليه أكثر الأصحاب .. قوله : " فيكون له القيمة وقت القرض". هذا المذهب نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب . وقيل له القيمة وقت تحريمها " ⁽²⁾.

وجاء أيضاً : " وقيل : إن رخصت فله القيمة، كاختلاف المكان " ⁽³⁾.

وجاء أيضاً : " وكيل : يلزمه القيمة إذا رخص السَّعْرُ " ⁽⁴⁾.

(1) مجموع رسائل ابن عابدين، طبعة : درمعات، الناشر : المكتبة الهاشمية - دمشق، 59/2 .

(2) المرادوي - الإصناف في معرفة الراجح من الخلاف، ج 5 / ص 98 .

(3) محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي (المتوفى : 763هـ) - الفروع و تصحيح الفروع - كتاب الفروع و معه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي، المحقق : عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الطبعة الأولى 1424 هـ - 2003 م، (ج 6 / ص 350)، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى : 884هـ) - للمبدع شرح المقنع، الناشر : دار عالم للكتب، الرياض، الطبعة : 1423 هـ / 2003 م، للمبدع شرح المقنع - (ج 4 / ص 95) .

(4) المرادوي - الإصناف في معرفة الراجح من الخلاف، (ج 5 / ص 97) .

وجاء أيضا : ' موجب فرض الحيوان هل يجب رد للقيمة أو للمثل ؟ على قولين وهما في مذهب أحمد وغيره، ... ثم اختلفوا في الغصب والإتلاف على ثلاثة أقوال وهي في مذهب أحمد : والثاني - يضمن الجميع بالقيمة ' (1).

وقال الشوكاني: " (فائدة) قَالَ فِي الْبَحْرِ : مَسْأَلَةٌ لِلْإِمَامِ يَحْيَى : لَوْ بَاعَ بِنْدَقٍ ثُمَّ حَرَّمَ السُّلْطَانُ التَّعَامُلَ بِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ فَوَجَّهَانِ : يُلْزَمُ ذَلِكَ لِلنَّقْدِ إِذْ عَقَدَ عَلَيْهِ . الثَّانِي : يُلْزَمُ قِيمَتُهُ إِذْ صَارَ لِكَسَادِهِ كَالْعَرَضِ، لَنْتَهَى . قَالَ فِي الْمَنَارِ : وَكَذَلِكَ لَوْ صَارَ كَذَلِكَ - يَعْنِي : النَّقْدُ - لِعَارِضٍ آخَرَ، وَكَثِيرًا مَّا وَقَعَ هَذَا فِي زِمَانِنَا لِغَسَادِ الصُّرْبَةِ لِلْإِهْمَالِ لِلْوَلَاءِ لِلنَّظَرِ فِي الْمَصَالِحِ، وَلِلْإِظْهَرِ أَنَّ الْإِزْمَ : الْقِيَمَةُ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، لَنْتَهَى " (2).

قوله : وكذلك لو صار لعارض آخر، يفهم منه أن للنقص الفاحش أو الزيادة الفاحشة موجبة للأخذ بالقيمة، قياسًا على منع السلطان التعامل بالسكة موضوعة الائتزام (3).

(1) محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله - إعلام الموقعين عن رب العالمين، الناشر : دار الجيل - بيروت، 1973، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، (ج 1 / ص 322).

(2) محمد بن علي بن محمد الشوكاني - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منقلى الأخبار، الناشر : إدارة الطباعة المنيرية، مع للكتاب : تطويقت يسيرة لمحمد منير النمشقي، (ج 5 / ص 279).

(3) عبد الله بن سليمان بن مئيع - موقف الشريعة الإسلامية من ربط الحقوقي والائتزامات الموجلة بمستوى الأسعار، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج2/ ص 9880.

ثالثاً : من نصوص الإمامية :

جاء ما نصه : " قال ابن إدريس : من كان له علي إنسان دراهم أو دنائير أو غيرهما من السلع، جاز له أن يأخذ مكان ماله من غير الجنس الذي له عليه بسعر الوقت " (1).

القول الثالث : ذهب إلي وجوب رد القيمة إن كان التغيير فاحشاً، وإن كان يسيراً وجب رد المثل . وممن قال به : الإمام الرهوني من فقهاء المالكية، ومن المعاصرين د. محمد عثمان شبير (2).

قال الرهوني معلقاً علي القول المشهور في المذهب المالكي الذي يوجب رد المثل عند تغير السعر : " قلت : وينبغي أن يقيد ذلك بما إذا لم يكثر جداً حتى يصير القابض لها كالتقايض لما لا كبير منفعة فيه؛ لوجود العلة التي علل بها للمخالف، حيث إن الدائن قد دفع شيئاً منتفعاً به لأخذ منتفع به، فلا يظلم بإعطائه ما لا ينفع " (3).

الأمانة

أدلة القول الأول :

استدل علي وجوب رد المثل حالة تغير قيمة الفلوس بالارتفاع أو الانخفاض بما يلي :

(1) العلامة الحلي قس سره - مختلف الشيعة، ج 5 / ص 395، المحقق البحراني قس سره - الحقائق الناضرة، ج 20 / ص 142 .

(2) د. محمد علي سميران - التكييف الفقهي للفلوس وبين أحكامها الشرعية وآثارها الاقتصادية، - بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت، العدد: 52، عام 2003م، ص 270 .

(3) حاشية الإمام الرهوني علي شرح الزرقاني لمختصر خليل، الناشر : دار الفكر - بيروت، عام 1398هـ - 1978 م، 118/5 .

1- يجب رد المثل عند تغير قيمة الفلوس بالرخص أو الغلاء؛ لأنها عارية، ورد العارية يكون بالمثل لا بالقيمة .

ولذا جاء عند الحنفية : " إِذَا اسْتَقْرَضَ قَلُومًا فَكَسَتْكَ يَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّ مِثْلِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَّا اسْتِقْرَاضُ الْمِثْلِيِّ إِعَارَةٌ كَمَا أَنَّ إِعَارَتَهُ قَرْضٌ وَمُوجِبٌ اسْتِقْرَاضُ الْمِثْلِيِّ رَدُّ عَلَيْهِ مَعْنًى، وَبِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهِ عَارِيَةً يَجِبُ رَدُّ عَلَيْهِ حَقِيقَةً، لَكِنْ لَمَّا كَانَ قَرْضًا وَالْإِنْفَاقُ بِهِ لِمَا يَكُونُ بِإِثْلَافِ عَلَيْهِ فَاتَ رَدُّ عَلَيْهِ حَقِيقَةً فَيَجِبُ رَدُّ عَلَيْهِ مَعْنًى وَهُوَ الْمِثْلُ، وَيُجْعَلُ بِمَعْنَى الْعَيْنِ حَقِيقَةً ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُجْعَلْ كَذَلِكَ لَزِمَ مَبَادِلَةُ الشَّيْءِ بِجِنْسِهِ تَسْبِيَةً وَهُوَ لَا يَجُوزُ ⁽¹⁾ .

2- القرض فعل خير، وهو أن تعطى إنساناً شيئاً بعينه من مالك تنقله إليه ليرد عليك مثله إما حالاً في ذمته، وإما إلى أجل مُسمى، هذا مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَلَّيْتُمْ بَيْنَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ ⁽²⁾ لَا يَجُوزُ فِي الْقَرْضِ إِلَّا رَدُّ مِثْلِ مَا اقْتَرَضَ لَا مِنْ سِوَى تَوْعِهِ أَوْسَلًا ⁽³⁾ .

3- الفلوس وهي العملة المضروبة من النحاس الخالص " فِيمِية " حيث لا تُوزَنُ " لَكِنِهَا " وإن كانت فِيمِية فحكمها كالنقدين من عملة الذهب والفضة، في أنها تثبت في الذمة كما يثبت للنقدان، وكذلك يتمسك بالذمتان فيهما كما يتمسكان في النقدين، ويصح قرضها لبعضهما منطبقاً بالوزن والصفة، ويرد مثلاً ولو بطل التعامل ⁽⁴⁾ .

(1) محمد بن محمد بن محمود الباهري - الطاية شرح الهداية، 7 / 157، ابن الهيثم - فتح القدير، 157/7، 158.

(2) سورة البقرة، جزء من الآية : 282.

(3) ابن حزم الظاهري - المحلى بالآثار، مسألة 1191، 1192، ج 6 / ص 347 .

(4) العنسي الصنعالي - التاج المذهب لأحكام المذهب في فقه الزيدية، 230/2، وانظر أيضاً : ابن المرتضى - البحر الزخار في فقه الزيدية، 391/4 .

4- الفلوس يثبت فيها الربا؛ لأنها موزونة⁽¹⁾.

5- إن الفلوس من المتليات فتقضي بمثلها؛ قياسا على القرض، فالقرض لا يأخذ إلا مثل ما أقرضه سواء غلا السعر أو رخص؛ فكذلك الفلوس؛ حيث إن الواجب في ذمته مثل ما قبض من الفلوس؛ وهو قادر على تمثيله، فلا يلزمه رد شيء كما إذا غلت، أو رخصت، وهذا؛ لأن جواز الاستقراض في الفلوس لم يكن باعتبار صفة الثمنية بل لكونها من ذوات الأمثال، ألّا ترى أن الاستقراض جائز في كل مكيل، أو موزون أو عندي متقارب كالجوز، والبيض، وبالكساد لم يخرج من أن يكون من ذوات الأمثال⁽²⁾.

6- إن تغير السعر ليس تغيرا في العين، وإنما هو تغير الرغبة في الشيء، وتغير الرغبة لا دخل للإنسان فيها؛ حيث إن صفة الثمنية لا تتعدى بذلك، ولكن تتغير رغائب الناس فيها، وتلك غير معتبر، كما في البيع⁽³⁾.

7- إن المثل أقرب شيئا بالقرض من القيمة، سواء زالت قيمة المثل عن وقت القرض أو نقصت قيمته عن ذلك⁽⁴⁾، وبالتالي يجب رد المثل لا القيمة.

8- يجب رد المثل في حالة بطلان التعامل بالنقد، ففي حالة تغيره بزيادة أو نقصان من باب أولي⁽⁵⁾.

(1) العلامة الحلي - تذكرة الفقهاء في فقه الإمامية، ج 10 / ص 147 .

(2) المرخصي - المبسوط، 30/14، البهوتي - شرح منتهى الإرادات؛ 101/2، السيوطي - الحاوي للفتاوى، ج 1 / ص 97، 98 .

(3) المرخصي - المبسوط، 30/14 .

(4) البهوتي - كشاف القناع عن متن الإقناع؛ 315/3، البهوتي - شرح منتهى الإرادات، 101/2 .

(5) الدردير - الشرح الكبير مع حاشية الدموقي، ج 3 / ص 45، السيوطي - الحاوي للفتاوى، ج 1 / ص 97 .

9- يجب في القرض رد المثل، رخصت الفلوس أو غلت؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ
يَلْزَمُ الْمُقْتَرَضُ بِالْقَبْضِ، وَالْمَقْبُوضُ عَلَى وَجْهِ الْقَرْضِ مَضْمُونٌ
بِمِثْلِهِ⁽¹⁾.

10- رد المثل عند تغير قيمة الفلوس بالرخص أو الغلاء يحقق العدل بين
الطرفين - الدائن والمدين، البائع والمشتري - فهو نفس المبلغ الذي
تم التعاقد عليه، وحتى لا يضيع حق المقرض، فينقطع القرض
الحسن بين الناس، ولا يزداد المبلغ المقرض على المدين، فيصبح
فائدة ربوية محرمة، فالواجب إذا رد مثل ما قرض أو باع لأجل⁽²⁾.

مناقشة الدليل :

وقد نوقش استدلالهم بأن الديون تقضي بمثلها من عدة وجوه :

الوجه الأول - إنه إذا كان من المسلم به أن الديون تقضي بأمثالها،
إلا أنه يشترط أن تكون أفراد المثل متشابهة، فإذا اختلفت لم يعد مثلياً،
والنقد عند غلاته ورخصه ينحرف عن المثل، ومن ثم فالواجب قيمة النقد
لا مثله .

الوجه الثاني - إن القياس على المثليات الأخرى كالجوز، والبيض
والحنطة والشعير قياس مع الفارق؛ لأن هذه الأشياء سلع لا نقد، فهي
تقصد لذاتها، بعكس النقود فإنها وسيلة للحصول على السلع والخدمات،

(1) المرخسي - المبسوط، 30/14 .

(2) د. شوقي أحمد دنيا - تقلبات القوة الشرائية للنقد وأثر ذلك على الائتمان
الاقتصادي والاجتماعي - بحث منشور بمجلة المعلم المعاصر - بيروت، العدد 41،
ص 61، - د . محمد علي سميران - التنكييف الفقهي للفلوس وبين أحكامها
الشرعية وآثارها الاقتصادية، - بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية
- الكويت، العدد : 52، عام 2003م، ص 266 .

كما أن قيمة السلع تعتمد من ذاتها، أما القلوس فتستمد قيمتها من اصطلاح الناس عليها، إذ لا تشابه بينهما، فلا يصح للقياس .

كما أن القياس علي حالة الكساد يعتبر مصادرة علي المطلوب؛ لأن قضاء للمثل في حالة الكساد غير مسلم به عند غيرهم، فلا يكون حجة عليهم⁽¹⁾.

الوجه الثالث - إن القول : برد المثل عند تغير قيمة النقد بالرخص أو الغلاء هو العدل فغير مسلم به؛ لأن القول بالمثل فيه إضرار بالمقرض في حال رخص القلوس، وفيه إضرار بالمقرض في حال غلاتها، وهذا يؤدي إلي الظلم وكل أموال الناس بالباطل؛ ولذا فإن القول برد القيمة هو الأقرب إلي العدل والإنصاف⁽²⁾.

الوجه الرابع - إن القول برد المثل؛ لأن تغير القيمة الشرائية للنقد ليس بعيب وإنما هو مجرد فتور في رغبات الناس، وهذا أمر غير معتبر، غير مسلم به؛ حيث إن ابن تيمية رد علي ذلك : " بأن تغير السعر، أو القيمة، يعتبر في حد ذاته عيباً، ومتي كان عيباً فإنه يمنع الرد بالمثل"⁽³⁾، واعتمد ابن تيمية في ذلك علي أن الأصل : " أن اختلاف

(1) د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي - قيمتها وأحكامها، ص351، د. خالد أحمد سليمان شبكة - التضخم وأثره علي الدين دراسة مقارنة، ص 54 .

(2) د . سويران - التكيف الفقهي للقلوس وبيان أحكامها للشرعية وآثارها الاقتصادية بحث منشور بمجلة للشرية والدراسات الإسلامية-الكويت، العدد:52، ص270.

(3) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس - الفتاوى الكبرى، الناشر : دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، 1386، تحقيق : حسين محمد مخلوف، (ج5/ ص 417) (مع تصريف) .

الأسعار يؤثر في التماثل⁽¹⁾، وهذا الرأي شديد الإقتراب من العدل وعدم الظلم، فالعدل في التساوي والتماثل، وللتماثل الحقيقي إنما هو في القيمة والمالية، فتغير السعر هو عيب شأنه شأن العيب في ذات الشيء، والأخذ بالمثل في حالة تغير القيمة الشرائية للفلوس هو عيب؛ لذا فالقول ببرد القيمة هو الأولي، والأقرب للعدل، وعدم الظلم⁽²⁾.

الوجه الخامس - إن الاحتجاج بوجوب رد المثل عند تغير قيمة الفلوس بالرخص أو الغلاء؛ لأنها عارية، قول غير مسلم به؛ لأن العارية تملك المنفعة دون العين، ويكون ضمانها عند التفریط بمثل ما استعار المستعير إن كان مثلياً، والقيمة إن تعذر المثل، وإن لم يفرط فلا يضمن، فكيف يتلأم هذا القول مع القرض، أو الدين، أو البيوع الآجلة؟ لأن ملكية القرض تنتقل بمجرد القبض إلى المقرض، ويملك العين، والمنفعة، ويضمن، سواء أقتصّر في الحفظ أم لم يقصّر؛ لذا فإن القول ببرد القيمة هو الأقرب إلى العدل والصواب⁽³⁾.

الوجه السادس - إن القول ببرد المثل سيؤدي إلى منع الناس من تقديم القرض الحسن للمحتاجين، والتكسير على الناس في البيوع

(1) ابن تيمية - مجموع الفتاوى - (ج 29 / ص 415) .

(2) د. شوقي أحمد دنيا - ثقلبات القوة الشرائية للنفود وأثر ذلك على الائتمان الاقتصادي والاجتماعي - بحث منشور بمجلة المسلم المعاصر - بيروت، العدد 41، ص 63، - د . محمد علي سميران - التكيف الفقهي للفلوس وبين أحكامها الشرعية وآثارها الاقتصادية، - بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت، العدد : 52، عام 2003م، ص 270 .

(3) د . محمد علي سميران - التكيف الفقهي للفلوس وبين أحكامها الشرعية وآثارها الاقتصادية - بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت، العدد :

الأجلة؛ مما يسبب الحرج والضيق والشدة علي الناس، والإسلام جاء للتيسير والتخفيف عن المكلف، ورفع الحرج عنه؛ لذا ففي ردّ قيمة الفلوس رفع للحرج والظلم، وفيه تحقيق لمبدأ العدل بين المتعاقدين واستقرار العقود وعدم اضطرابها (1).

أدلة القول الثاني - استدل علي أن الواجب رد القيمة حالة تغير الأسعار رخصا وغلاء بما يلي :

1- إنه إذا تعذر رد المثل في المتليات وجب رد القيمة، والحالة هذه يتعذر رد المثل، فوجب رد القيمة (2) .

2- الواجب رد القيمة حالة تغير الأسعار رخصا وغلاء؛ لأن ذلك عيب يلحق بها، ومتي كان عيباً فإنه يمنع الرد بالمثل، وما في النزمة إذا تعيب لا يتحملة المقرض؛ لما فيه من الضرر، لأنه دون حقه، فيرجع للقيمة عند ثبوت الدين، وتكون من غير جنس القرض (3).
وذكرناظم المقرضات، هنا مسائل تشبيهية مسألة المقرض فقال :

(1) د . محمد علي سميران - التكييف الفقهي للفلوس وبيان أحكامها الشرعية وآثارها الاقتصادية - بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت، العدد : 52، ص 271.

(2) السرخسي - المبسوط، 29/14، 30، السيوطي - الحاوي للفتاوى، 96/1، 97 (مع تصرف) .

(3) البهوتي - شرح منتهى الإرادات، 101/2، المرדوي - الإصناف، ج 5 / ص 127، البهوتي - كشف القناع عن متن الإقناع، ج 3 / ص 314، مصطفى بن سعد بن عبدة الرحباني الحنبلي - مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى، الناشر : المكتب الإسلامي، ج 3 / ص 241 (مع تصرف).

وَالْقَدْرُ فِي الْمَبِيعِ حَيْثُ غَلَا
 نَحْوُ الْقُلُوبِ ثُمَّ لَا يُعَامَلُ
 بِذَلِكَ قِيَمَةُ الْقُلُوبِ يَوْمَ الْقَدْرِ
 وَمِثْلُهُ مَنْ رَامَ عَوْدَةَ الْفَتَنِ
 فَذَكَرَ فَاصْخَبَ ذَا فِي ذِي الْعَوْدِ
 وَاللَّعْنُ فِي الْقِيَمَةِ فِي بَطْلَانِهَا
 بَلْ إِنْ غَلَتْ فَلْيُغْلِ بِهَا أُخْرَى
 وَالشُّنُوحُ فِي زِيَادَةِ أَوْ نَقْصِ
 وَتَنْبِيْغُ الْإِنْسَانِ قَسَى تَنْمِيْغُهُ
 الطَّرْدُ فِي الدُّنْيَا كَالصَّدَاقِ
 وَالْقَصْبُ وَالصُّنْجُ عَنِ الْفَضَائِلِ
 قَالَ وَفِيهِ جَاءَ فِي الدُّنْيَا نَصٌ مُطْلَقٌ
 وَقَوْلُهُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَقْصِمَا
 قَالَ وَنَقْصُ النَّوْعِ لِمَنْ يُقْصَلُ
 وَخَرَجَ الْقِيَمَةُ فِي الْفَيْسِ
 وَكَفَارَةُ وَقَالَ صَدْرُ مَخْبِي
 لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَى ذِي الْفَسَادَةِ

وَيَعْدُ ذَا كَمَثَلَةِ تَبْيِيْنِهَا
 بِهَا لِمَنْ جَفَدْنَا لَا يُغْلَى
 وَالْقَرْضُ لَيْسَ هَكَذَا فِي الرَّدِّ
 بِرَدِّهِ الْمَبِيعُ هَكَذَا بِالْأَمْنِ
 وَاللَّعْنُ فِي الْقَرْضِ حَيْثُ لَا ظَهَرَ
 لَا فِي الْأَيْدِ الْقَدْرِ أَوْ نَقْصَانِهَا
 كَذَلِكَ عَشْرِينَ صَرَّ عَشْرًا
 مِثْلًا عَشْرِينَ فِي الْقَدْرِ وَالْقَرْضِ
 قَالَ قِيَمُ الْقَرْضِ عَنْ جَوْنِهِ
 وَعَوْنُ فِي الْفَقْرِ وَالْإِعْطَاءِ
 وَنَحْوُ ذَا طَرَأَ بِهَا الْفَضَائِلُ
 حَرَرَةُ الْقُلُوبِ لَا يُحْكَمُ
 فَذَلِكَ نَقْصُ النَّوْعِ عَالِيَتْ رُفْعَا
 فِيمَا سَوَى الْقِيَمَةِ ذَا لَا يُجْهَلُ
 بِنَقْصِ نَوْعِ أَيْسَ بِالْفَقْرِ
 حَوْكُ التَّنْظِيرِ لِمَنْ يَنْقَاضِي
 نَقْصَانُهَا مَبْشُورَةٌ مَقْوُودَةٌ (1).

3- إن البائع إنما رضي بالبائع على أساس القيمة وقت العقد، وكانت قيمة النقود وقت العقد هي القيمة المعابرة لسلعته، وهي القيمة التي رضيها بديلا عن سلعته، فإذا نقصت هذه القيمة اختل معيار التعادل في المعاوضة، وكانت النقود التي سبأخذها أقل من حقها، وفي هذا ظلم له وضرر به، والإسلام لا يقر الظلم، وقواعده تدعو إلى رفع الضرر، وعلى هذا فيجب قيمة للفلوس في صورة ما إذا غلت؛ دفعا للضرر عن

(1) المرادوي - الإصناف، 128/5.

المشتري والمستقرض، وقيمتها كذلك في صورة ما إذا كسدت أو رخصت؛ دفعا للضرر عن البائع والمقرض؛ تطبيقا للقاعدة الفقهية : "الضرر يزال" وقاعدة : " للضرر لا يزال بالضرر " (1) (2).

4- في القول بالقيمة تحقيق لمصالح الناس؛ حيث إن القول برد المثل يؤدي إلى امتناع الناس من إقراض الفلوس؛ خشية نقصان قيمتها قبل الوفاء (3).

5- إِنْ الْعَقْدُ قَدْ صَنَعَ، إِنْ أُنْهَ نَعَذَّرَ التَّسْلِيمَ بِالْكَسَادِ، وَأَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْفَسَادَ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى بِالرُّطْبِ فَأَنْقَطَعَ أَوَّلُهُ، وَإِذَا بَقِيَ الْعَقْدُ وَجَبَتْ الْقِيَمَةُ، لَكِنْ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ اتَّبَعَهُ لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ بِهِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْإِنْقِطَاعِ - أَيِ عَلَيْهِ قِيَمَتُهَا آخِرَ مَا تَعَامَلُ النَّاسُ بِهَا - لِأَنَّهُ أَوَّلُ الْإِنْقِطَاعِ إِلَى الْقِيَمَةِ (4).

(1) السيوطي - الأشباه والنظائر، ص 83، 86 .

(2) الشيخ أحمد محمد الزرقا - شرح القواعد الفقهية، ص 174، وانظر أيضا : د. هائل عبد الحفيظ - تغير القيمة الشرعية للأوراق النقدية، ص 271، د. محمد علي سمران - التكييف الفقهي للفلوس، ص 269، د. خالد شبكة - التضخم وأثره على الدين، ص 56 .

(3) د. محمد عثمان شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 168 .

(4) عبد الغني الغنيمي للحمشي المبدئي (الحنفى) - الباب في شرح الكتاب، المحقق: محمود أمين النولوي، الناشر : دار الكتاب العربي، ج 1 / ص 134، 160، البابرتي - لعناية شرح الهداية، 154/7، للزيلعي - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، 142/4، أبو بكر محمد بن علي الحدادي العبادي (الحنفى) - الجوهر النيرة، الناشر : المطبعة الخيرية، 224/1، محمد بن فرموزا (منلا خسرو) الحنفى - درر الحكم شرح غرر الأحكام، الناشر : دار إحياء الكتب العربية، 206/2 -

مناقشة المليل :

وقد نوقش هذا القول بأن تنمية الفلوس ومثلبتها ما زالت قائمة، فلا يجوز اللجوء إلى القيمة .

ثم إن كان الوفاء بالدين على أساس القيمة هو الأقرب إلى العدالة عندما تنخفض قيمة الفلوس، فإن تطبيقه في الواقع العملي يؤدي إلى اضطراب في المعاملات، وفيه شبه ريا فلا يجوز⁽¹⁾.

وه المناقشة :

وقد ردت المناقشة بما يلي :

إن القول برد القيمة عند تغير القوة الشرائية للفلوس، يحقق مقاصد التشريع في رفع الحرج وفي الظلم عن المتعاقدين، وهو ما جاءت به نظرية الظروف الطارئة⁽²⁾ لتعالجه، حيث إن تغير القيمة الشرائية للفلوس يعتبر من النوازل التي يكثر وقوعها في زمننا، فنجد ثمة ظرفا طارئا استثنائيا عاما غير متوقع، أدى إلى إلحاق الضرر بالمدين على نحو يؤدي

-ابن لثمام (الحنفى)- فتح القدير، 154/7، ابن عابدين - رد المحتار على الدر المختار، 269/5 .

- (1) د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ص253، د. خالد أحمد سليمان شبكة - التضخم وآثاره على الدين دراسة مقارنة، ص 57 .
- (2) تعرف نظرية الظروف الطارئة بأنها : مفهوم كلي، قوامه أركان وشرائط وأحكام عامة تتصل بموضوع عام معين، بحيث يتكون من كل أولئك نظام تشريعي ملزم، يشمل بأحكامه كل ما يتحقق فيه منط موضوعه . د . محمد علي سميران - التكيف الفقهي للفلوس ويان أحكامها الشرعية وآثارها الاقتصادية، - بحث منشور بمجلة للشرية والدراسات الإسلامية - الكويت، العدد : 52، عام 2003م، ص271 .

إلى إرهابه في التزام تعاقدى متراخ، وهذه الشروط كلها محققة في تغيير قيمة الفلوس⁽¹⁾ .

أدلة القول الثالث :

استدل علي وجوب رد القيمة إن كان التغيير فاحشاً بما يلي :
إن التغيير الفاحش فيه ضرر للدائن، فالدائن في حالة التغيير الفاحش إذا قبض المثل فإنه يتضرر، حيث يصير كالفابض لما لا كبير منفعة فيه، فهو قد دفع شيئاً منتفعاً به لأخذ منتفع به، فلا يظلم بإعطائه ما لا ينتفع به، بخلاف التغيير اليسير، فإنه مما يتسامح فيه⁽²⁾.

وجاء في بعض كتب المالكية ما نصه : " فَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ فَسَادًا فَاحِشًا حَتَّى لَمْ يَبْقَ فِيهِ كَبِيرٌ مُتَفَعٍّ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيمَتَهُ " (3) .

وقال الدكتور النشيمي : وأما الوجه الذي ذكره الرهوني، فهو رأي وجهه متجه وهو بمثابة ضابط لرأي أبي يوسف؛ لئلا يمتضي رأيه في كل رخص أو غلاء ولو يسيراً، فتضطرب المعاملات وتترزع ثقة الناس في التبادل بالفلوس ومثلها الأوراق النقدية .

(1) للمرجع السابق .

(2) حاشية الإمام الرهوني علي شرح الزرقاني لمختصر خليل، 118/5، 119 (مع تصرف) .

(3) محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الخطاب) - مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، للناسخ : دار الفكر، 7/ 114، أبو سعيد خلف بن أبي القاسم القيرواني البراذعي، [من علماء القرن الرابع الهجري] - تهذيب مسائل المدونة، المسمى : التهذيب في اختصار المدونة، تحقيق وتعليق : أبو الحسن أحمد فريد المزيدي (ج3/ ص 298)، محمد بن أحمد بن محمد (عليش) - منح الجليل شرح مختصر خليل، الناسخ : دار الفكر، 284/5 .

ولأن الغبن البسيط أو الغلاء والرخص البسيط لا تخلو منه المعاملات، ولو تقيّد به دخل على الناس للصر في معاملاتهم لكن التغيّر في القيمة إذا كان كثيراً فإنه يترتب عليه ظلم على أحد الطرفين في الرخص والغلاء.

ولأن الدافع أولاً لم ينفج - في غير القرض وأشباهه - إلا بقصد الانتفاع والربح، وهذا هو الأصل في المبيعات، وإذا احتج الرهوني بقوله: إن البائع إنما بذل سلعته في مقابلة منتفع به، لأخذ منتفع به، فلا يظلم بإعطائه ما لا ينتفع به.

والظلم متحقق حتى في القبض، وهو عقد إرفاق، ولو لم تقدر القيمة عند التغير الكبير لتخرج الناس من عمل الخير لئلا يجلب لهم ضرراً⁽¹⁾. وعلي هذا فالأخذ بهذا القول يحقق مصالح الناس، ويدرك عنهم المضار والمفاسد⁽²⁾.

مناقشة الدليل :

وقد نوقش هذا القول بما نوقش به دليل للقول الأول للقائل : برد المثابة، فليراجع هناك؛ منعاً للتكرار .

القول الرابع :

بعد بيان أقوال الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها، فإنني أميل إلى القول الثاني القائل : برد القيمة؛ لقوة أدلتهم، ولأنه هو الأقرب إلى المدل والصواب، ففيه رفع للضرر عن الدائن والمدين، وتطبيقاً للقاعدة للفقهية :

(1) الدكتور عجيل جاسم النشيمي - تغير قيمة العملة في الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9730 .

(2) د. محمد عثمان شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 168.

الضرر يزال " وقاعدة : " الضرر لا يزال بالضرر " (1) ولما روى عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ " (2). ولأن تغير القيمة عيب لحق بالعمل فوجب رد القيمة، وإذا جاء في بعض كتب الحنابلة ما نصه : " فَأَمَّا الْمُقْتَرِضُ، فَلَهُ رَدُّ مَا اقْتَرَضَهُ عَلَى الْمُقْرِضِ، إِذَا كَانَ عَلَى صِفَتِهِ لَمْ يَنْقُصْ، وَلَمْ يَحْدُثْ بِهِ عَيْبٌ، لِأَنَّهُ عَلَى صِفَةِ حَقِّهِ، فَإِذَا قُبِلَتْ قَبُولُهُ كَالْمُسَلَّمِ فِيهِ، وَكَمَا لَوْ أُعْطِيَ غَيْرَهُ " .. والغيوب: هِيَ النَّقَائِصُ الْمُوجِبَةُ لِنَقْصِ الْمَالِيَّةِ فِي عَادَاتِ التَّجَارِ " (3). فإذا حدث في العملة عيب رجع في الاعتبار إلى القيمة، وإذا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : " وَلِلْمُقْرِضِ رَدُّ عَيْنِ الْقَرْضِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ... فَإِنْ تَغَيَّرَ بِنَقْصٍ فَوَأَصِخَّ عَدَمُ الْقَضَاءِ بِقَبُولِهِ، وَلَوْ تَغَيَّرَ بِزِيَادَةٍ فَإِلَّا ظَهَرَ وَجُوبُ الْقَضَاءِ بِقَبُولِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ " (4).

فعلى المستقرض في ظروف التضخم رد قيمة القرض يوم إنشاء العقد أو الالتزام، ولا يجبر المقرض على قبول المثل عند ذلك التغير، وتراعى في كل حادثة ظروفها وملازماتها والوسط الذي حدثت فيه واعتبار التبادلات المرفقة (5).

ومع أن الراجع في نظر الباحث القول برد القيمة حالة تغير النقود رخصا كان أو غلام عند النقاضي، إلا أن التراضي أفضل من اللجوء إلى

(1) السيوطي - الأئبياه والنظائر، ص 83، 86.

(2) سنن ابن ماجه - 7 / 144، حديث 2332.

(3) ابن قدامة - المغني، (ج 4 / ص 384)، ج 4 / ص 262.

(4) مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، 4 / 549.

(5) مضر نزار العامي - أحكام تغير قيمة العملة النقدية وأثرها في تسديد القرض،

الدافتر : دار الفتاوى - الأردن، ص 132، 133.

القضاء؛ ولذا قال الإمام السيوطي : " أما لو تراضيا علي زيادة أو نقص فلا إشكال، فإن رد أكثر من قدر القرض جائز، بل مندوب، وأخذ أقل منه إبراء من الباقي " (1).

المطلب الثاني

أثر التضخم النقدي علي النقود الورقية

الأوراق النقدية نقود تعارف للناس علي جعلها وحدة للمصايب ووسيطا في التداول، وهي نقود ائتمانية تكسب قوتها الشرائية لا من ذاتها، بل من اعتبارات أخرى لا تتعلق بمادتها أصلا (2).

ولقد نتج عن تغيرات قيمة للنقود الورقية مشكلة عويصة تتعلق بالأفراد والجماعات في أغلب الدول المعاصرة، تعرف بالتضخم، حيث تضاعف القوة الشرائية للنقود الورقية سنة بعد أخرى، فإذا استدان شخص من آخر مبلغا لشراء ماكينات خياطة لمشغل مثلا وكان ذلك سنة 1980م وأراد الآن (أي في عام 2009م) دفعها، فإن قلنا بدفع للمثل، فإن ذلك ظلما كبيرا يقع علي الدائن، وإن قلنا بدفع القيمة، فقد لا يستطيع صاحب المشغل أن يفي بدينه؛ لأن قيمتها قد تصل إلي عشرة ملايين (3).

وقد بحث كثير من العلماء المعاصرين هذه المسألة، إلا أنهم اختلفوا في حكمها علي ستة أقوال :

القول الأول - ذهب إلي أن العبرة في وفاء الدين للثابتة بعملة ما، هي بالمثل وليس بالقيمة .

(1) السيوطي - الحاوي للفتاوى، 97/1 .

(2) د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي - قيمتها وأحكامها، ص 353 .

(3) د. شبير - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 169، 170.

وممن قال به : الدكتور محمد عبده عمر، والشيخ محمد علي التسخيري، والدكتور محمد تقي العثماني، والدكتور علي السالوس، وبهذا القول أخذ مجمع الفقه الإسلامي .

وهاهي بعض النصوص التي تبين هذا القول :

* قال الشيخ محمد عبده عمر : " إن المجتهد في مسائلنا هذه من وجهة نظري عندما ينظر إلى العقود وما اشتملت عليه من معاملات بما في ذلك القروض والديون الثابتة في الذمة وكذا عقود التجارة والمهور إلى غير ذلك، لا يجد مجالاً للاجتهاد إذا كان ما اشتمل عليه أي عقد من العقود عملة محددة مسماء، سواء غلت أو رخصت عند حلول وقت الأداء، فلا يلزم شرعاً من عليه الأداء أن يؤدي غير ما اشتمل عليه ذلك العقد، وهذا هو ما تعرف عليه بني سلف الأمة وخلفها؛ لأن تضخم العملة وانكماشها بعد وجوبها في الذمة تجاه السلع والمنافع والخدمات التي تبذل عوضاً عنه لا دخل فيه، ولا حيلة لمن وجب ذلك في ذمته " (1).

* وقال الشيخ التسخيري : " فالذي ننتهي إليه هو أن الرد الواجب سواء كان في القرض أو للثمن المؤجل أو للمهر المؤجل وما إلى ذلك، وما يستقر عليه للتعامل هو النقود بأمثالها دون أي إلزام بالقيمة، اللهم إلا إذا كان الإقراض منذ البدء إقراضاً للقيمة والمعادل للنقد من الذهب أو العملة الصعبة، هذا في حالة تغير العملة أما في حالة انعدام قيمتها وعدم قيام ما يحل محلها عرفاً فالاحتياط يقتضي اللجوء للصالح في البين " (2).

(1) الشيخ محمد عبده عمر - تغير قيمة العملة والأحكام المتعلقة فيها في فقه الشريعة الإسلامية - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج 2 / ص 10271 .

(2) الشيخ محمد علي التسخيري - تغير قيمة العملة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج 2 / ص 9866 .

* وقال العثماني : " القروض يجب في الشريعة أن تقضى بأمثالها، وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان، حتى القائلين بجواز ربط القروض بالأسعار، فبقي الآن تعيين معنى المثلية. فالسؤال الأساسي هنا : هل يجب أن تتحقق هذه المثلية في القدر (أي الكيل، والوزن، والعدد) أو في القيمة والمالية ؟ والذي يتحقق من النظر في دلائل القرآن والسنة ومشاهدة معاملات الناس، أن المثلية المطلوبة في القرض هي المثلية في القدر والكمية، دون المثلية في القيمة والمالية⁽¹⁾.

* وقال السالوس : " .. إن الدين إذا كان نقوداً فالعبرة بقدر عددها الثابت في الذمة دون نظر إلى ارتفاع قيمة العملة أو انخفاضها، على حين ينظر إلى هذا الارتفاع أو الانخفاض إذا كان الالتزام مرتبطاً بتوفير قدر من السلع والخدمات⁽²⁾.

* وبهذا القول أخذ مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت من 1 إلى 6 جمادى الأولى 1409 هـ / 10 إلى 15 كانون الأول (ديسمبر) 1998م، حيث جاء ما نصه : " بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع (تغير قيمة العملة) واستماعه للمناقشات التي دارت حوله.

وبعد الاطلاع على قرار المجمع رقم (9) في الدورة الثالثة بأن العملات الورقية نقود اعتبارية فيها صفة للثمنية كاملة، ولها الأحكام

(1) الدكتور محمد نقي العثماني - مسألة تغير قيمة العملة وربطها بقيمة الأسعار العملة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج 2 / ص 9906.

(2) د. علي أحمد السالوس - أثر تغير قيمة النقود في الحقوق والالتزامات - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج 2 / ص 9810.

الشرعية المقررة للذهب والفضة من حيث أحكام الربا والزكاة والسلم وسائر أحكامهما.

قرر ما يلي: "العبرة في وفاء الديون الثابتة بعملة ما هي بالمثل وليس بالقيمة؛ لأن الديون تقضى بأمتالها فلا يجوز ربط الديون الثابتة في النمة لئلا كان مصدرها بمستوى الأسعار"⁽¹⁾.

كما أوصت بهذا الرأي الندوة التي نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة بالاشتراك مع المعهد العالي للاقتصاد الإسلامي في إسلام آباد وقد نوقش هذا الموضوع في ندوة مختصة لمداولته أقامها البنك الإسلامي للتنمية بجدة بالاشتراك المعهد العالمي للاقتصاد الإسلامي بإسلام آباد وذلك في شعبان سنة 1407 هـ، وقد حضر هذه الندوة جماعة من العلماء، حيث جاء في التوصيات :

1- إن النقود الورقية تقوم مقام النقدين (الدنانير والدراهم) في جريان الربا، وجوب الزكاة فيها، وكونها رأس مال سلم ومضاربة وحصة في شركة، وإن قول أبي يوسف بوجوب رد قيمة الفلوس في حالة الغلاء والرخس بالنسبة للنقدين لا يجري في الأوراق النقدية؛ لأن هذه الأوراق النقدية تقوم مقام النقدين المفق على عدم اعتبار الرخص والغلاء فيهما.

2- يؤكد العلماء الحاضرون في الندوة على أن المقصود بالمثل في أحاديث الربا والقروض، للمثل في الجنس والقدر للشرعيين، أي الوزن والكيل والعدد، لا القيمة. وذلك تبعاً لما دلت عليه المنة من إلغاء

(1) الشيخ محمد عبده - تغير قيمة العملة والأحكام المتعلقة فيها في فقه الشريعة الإسلامية - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج 2 / ص 10323 .

اعتبار الجودة في تبادل الأصناف للربوية، وما تعتقد عليه إجماع الأمة وجرى عليه عملها.

3- لا يجوز ربط الدين الثابتة في الذمة أيًا كان مصدرها بمستوى الأسعار، بأن يشترط العاقدان في العقد المنشئ للدين، كالبيع والقرض وغيرهما، ربط العملة التي وقع بها البيع أو القرض، بسلعة (أو مجموعة من السلع) أو العملة وقت حلول الأجل بالعملة التي وقع بها البيع والقرض⁽¹⁾.

* وبهذا القول أخذ القانون المدني المصري، إذ نصت المادة 134 علي أنه : " إذا كان محل الالتزام نقوداً، للزم المدين بقدر عددها المذكور في العقد دون أن يكون لارتفاع قيمة هذه النقود أو لانخفاضها وقت الوفاء أي أثر " ⁽²⁾.

فهذا النص يقرر أن الوفاء بالدين النقدي يكون بذات عددها المذكور في العقد فيلتزم المدين مثلاً أن يؤدي للدائن مقداراً معيناً من الجنيهات المصرية، أو من القروش كما قضت به المادة 134، ويترتب علي ذلك أن المدين يلتزم بأداء المقدار المتفق عليه من النقود سواء

(1) الدكتور محمد تقي العثماني - مسألة تغير قيمة العملة وربطها بقيمة الأسعار العملة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج 2 / ص 9919 .

(2) نقابة المحامين -- القانون المدني، الناشر : شركة ناس للطباعة - القاهرة عام 2006م - مصادر الالتزام، ص 42، د. عبد الرزاق السنهوري - الوسيط في شرح القانون المدني - مصادر الالتزام، الناشر : دار النشر للجامعات المصرية، عام 1952م، ج 1 / ص 318، بند 224.

ارتفعت قيمة النقود أو انخفضت، فإذا ارتفعت كان ارتفاعها لمصلحة الدائن، وإذا انخفضت كان انخفاضها لمصلحة المدين (1).

القول الثاني - ذهب إلي وجوب رد قيمة النقود الورقية إذا تغيرت قيمتها يوم الوفاء بها عن يوم ثبوتها في الذمة أو يوم العقد . وممن قال به: الدكتور محمد الأشقر، والشيخ أحمد الزرقا، والدكتور نزيه حماد، والدكتور نصر فريد واصل مفتي جمهورية مصر العربية السابق .
وما هي بعض للنصوص التي تبين هذا القول :

فقال الدكتور الأشقر: " إن إلزام المسلمين لأرادا وجماعات وشعوبا بالامتناع عن الحصول على مقابل نقدي لنقص قيمة أموالهم تبعا لنقص القوة الشرائية للعملة النقدية لهو خسارة عظيمة تحيق بأموال المسلمين، وليس له مستند إلا التمسك بهذا القياس المتهوئ للورق النقدي على الذهب والفضة. في رأيي أن قياس الورق النقدي على الذهب في إثبات حكم الربا فيهما قياس باطل (2).

وقال الشيخ أحمد الزرقا : " أعطى النقود الورقية حكم الفلوس النافقة ثمنا في البيع، أو كانت فرضا فغلت أو رخصت بعد عقد البيع أو بعد دفع مبلغ القرض وهو وجوب قيمة الفلوس النافقة يوم البيع، وقيمتها يوم دفع القرض... ثم قال : والذي يظهر أن الورق النقدي المسمى الآن بالورق السوري الرائج في بلادنا الآن ونظيره الرائج في البلاد الأخرى هو المعتبر من الفلوس النافقة، وما قيل فيها من الأحكام السابقة يقال فيه؛

(1) د. عبد الرزاق السنهوري - الوسيط في شرح القانون المدني - مصادر الالتزام، ج1/ ص389، 390، بند 224.

(2) د . محمد سليمان الأشقر - للنقود وتقلب قيمة العملة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، للعدد الخامس، ج 2 / ص 9753 .

لأن الفلوس النافقة هي ما كان متخذاً من غير النقدين - الذهب والفضة -
وجري الاصطلاح علي استعماله استعمال النقدين، والورق المذكور من
هذا القبيل " (1) .

وقال الدكتور نزيه حماد : " إن الاتجاه الفقهي لإيجاب أداء قيمة
النقد الذي طرأ عليه الغلاء أو الرخص يوم ثبوته في الذمة هو الأولى
بالاعتبار " (2) .

وقال الدكتور نصر فريد واصل مفتي الديار المصرية سابقاً : " إن
المماثلة الحقيقية غير متوفرة في رد قروض الأوراق النقدية، فيجب
الرجوع إلي رد القيمة في العدد نفسه أو بزيادة عليه أو ينقص عنه، وإن
كان الغالب هو الزيادة، وليس النقص لإطراء الأسعار دائماً وارتفاعها
بسبب تضخم النقود الورقية وانخفاض قيمتها الأصلية (3) .

القول الثالث - ذهب إلي أن النقود الورقية إذا تغيرت قيمتها فيكون
الأداء بالمثل إلا إذا كان للتغيير فاحشاً فيلجأ للقيمة . وممن قال به :
د.عجيل حاسم النشمي، د. محمد عبد اللطيف الفرفور، د.علي محيي الدين
للقره داغي، د. ناجي بن محمد شفيق عجم، د. عبد الله بن بيه، د. هابل
عبد الحفيظ .

(1) الشيخ أحمد الزرقا - شرح للقواعد الفقهية، ص 174.

(2) الدكتور نزيه كمال حماد - تغيرات النقود والأحكام المتعلقة بها في الفقه الإسلامي
- بحث منشور بمجلة مجمع للفقه الإسلامي، العدد الثالث، ج 2 / ص 1879.

(2) د. نصر فريد واصل - العقود الربوية والمعاملات المصرفية والمسألة النقدية،
الناشر : مكتبة الصفا - مصر، ص 59، نقلاً عن د. زكي - تغير القيمة الشرائية
للنقود الورقية وأثرها علي الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد
الوطني، ص 135 .

وها هي بعض التصوص التي تبين هذا القول :

فقال د.النشيمي: " والذي يترجح - مع كثير من الوجل - في القول في بهذا الموضوع الخطير خصوصاً وأن الحكم فيه شامل للحكم في الأوراق النقدية . هو قول الإمام أبي يوسف، ووجه الشيخ الرهوني، ورأي سحنون المنقول عنه في تقدير وقت للقيمة في الكساد. فتجب القيمة في الرخص والغلاء، إذا كان كثيراً ووقت تقدير للقيمة في القرض يوم القبض، وإن كان بيعاً فنختار رأي سحنون في الكساد بأن يرجع إلى قيمة السلعة يوم دفعها بالسكة الجديدة " (1).

وقال الدكتور الفرغور: الذي يترجح في هذه المسألة الخطيرة والواقعة الشائكة من ولغات العصر ونوازله هو قول الإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن لهذا القول ضوابط يجب الوقوف عندها.... وهذه الضوابط اثنتان:

الضابط الأول : أن يخرج التغير بالرخص أو بالغلاء الميسر الذي يتسامح به للتجار عادة . والمعيار في التغير يسيراً أو فاحشاً خبرة التجار، كما هو القول في الغبن في البيوع الموقوفة التي يضر فيها الغبن، فالراجح أنه قول التجار من أهل الخبرة والتخصص (2).

وقال الدكتور لقرة : لا شك أننا لا نلجأ إلى التقويم في كل الأحوال، ولا عند وجود التراضي بين الأطراف وإنما نلجأ إليه عند وجود الغبن الفاحش الذي يلحق بأحد العاقلين سواء كان في عقد القرض، أم

(1) الدكتور عجيل جاسم النشيمي - تغير قيمة العملة في الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9729 .

(2) د. محمد عبد اللطيف صالح الفرغور - تغير العملة الورقية - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9826 .

البيع بالأجل، أم المهر، أم غير ذلك من العقود التي تتعلق بالذمة ويكون محلها نقداً آجلاً ثم تتغير قيمته من خلال للفترتين - فترة الإثشاء وفترة الرد والوفاء تغيراً فاحشاً .

ثم بين فضيلته معيار التغير للفاحش فقال : ثم إن العلماء قد شار الخلاف بينهم في تحديد الغبن الفاحش، فمنهم من حدده بما زاد على قيمة الشيء بالثلث، وبعضهم بنصف العشر، وبعضهم بالسمن، وذهب جمهورهم إلى معيار مرن قائم على ما يعده عرف للتجار غبناء، وهذا الأخير هو الذي رجحناه ونرجحه هنا أيضاً في باب تقويم النقود الورقية، فما يعده التجار في عرفهم غبناً فهو غبن هنا أيضاً، وإذا اختلفوا فالقاضي يحكم بما يرتاح إليه حسب الأدلة والظروف والملابسات التي تحيط بالقضية بعينها (1) .

وقال الدكتور عجم : وينبغي أن نضع ضابطاً للتغير الفاحش في قيمة العملة الملحق بالكساد...وعليه لا شك أن أقصى ضابط للقلة والكثرة النصف فما هو أكثر من النصف كثير، وأقل من النصف قليل(2).
وقال ابن بيه بعد أن ذكر أقوال الفقهاء معقياً على قول للرهوني : وبعد، فإن تفصيل الرهوني جيد، إلا أنه لم يحدد النسبة التي إذا وصل إليها الرخص رجع بها للدائن على المدين، سواء كان دين قرض يقصد به

(1) الدكتور على محيي الدين لقره داغي - تنقيب قيمة النقود الورقية وأثره على الحقوق والالتزامات على ضوء قواعد الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9850، 9851.

(2) الدكتور ناجي بن محمد شفيق عجم- مفهوم كساد النقود الورقية وأثره في تعيين الحقوق والالتزامات الآجلة حدود التضخم التي يمكن أن تعتبر معه النقود الورقية نقوداً كاسدة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص 18402، 18403 .

المعروف والإحسان أو دين بيع تتوخى فيه المكايمة والريح، ونحن نقترح للبحث نسبة الثلث قياساً له على الجائحة في الثمار؛ لأن الجائحة أمر خارج عن إرادة المتعاقدين، وليست بمن فعل أحد حتى يرجع عليه البائع إن شاء (1).

وقد بين أصحاب هذا القول وجه التفريق بين التغير الفاحش في القيمة وغيره بما يلي :

- إن التغير اليسير مغتفر تقريباً على القاعدة الفقهية الكلية : "أن ما قارب الشيء يعطى حكمه" بخلاف التغير الفاحش، فإن الضرر فيه يبين والجور فيه محقق (2).
- إن أثر التغير في قيمة العملة حالة التغير اليسير أمر يؤدي إلى اضطراب المعاملات، وتترزع ثقة الناس في التبادل بالفوس، ومثلها الأوراق النقدية .
- ولأن الغبن اليسير أو الغلاء والرخص اليسير لا تخلو منه المعاملات، ولو نُقِذَ به دخل على الناس العصر في معاملاتهم، لكن التغير في القيمة إذا كان كثيراً فإنه يترتب عليه ظلم على أحد الطرفين في الرخص والغلاء .

1 - فضيلة الشيخ عبد الله بن بيه - أحكام النقود الورقية وتغير قيمة العملة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، للعدد الثالث / ج 2 / ص 2046 .

2 - الدكتور ناجي بن محمد شفيق عجم - مفهوم كساد النقود الورقية وأثره في تعيين الحقوق والالتزامات الآجلة حدود التضخم التي يمكن أن تعتبر معه النقود الورقية نقوداً كاسدة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد التاسع، ج 2/ ص 18414.

• ثم إن الدافع أولاً لم ينقُ - في غير القرض وأشباهه إلا بقصد الانتفاع والربح، وهذا هو الأصل في المبيعات، ولذا احتج الرهوني بقوله : إن البائع إنما بذل سلعته في مقابلة منتفع به، لأخذ منتفع به، فلا يظلم بإعطائه ما لا ينتفع به. والظلم متحقق حتى في القبض، وهو عقد إرفاق، ولو لم تقدر القيمة عند التغير الكبير لتخرج الناس من عمل الخير لئلا يجلب لهم ضرراً⁽¹⁾.

القول الرابع - ذهب إلي رد قيمة العملة النقدية إذا تغيرت حالة ما إذا ماطل المدين في المداد مع القدرة عليه حتى تغير السعر . وممن قال به : الدكتور عبد الله بن منيع، الدكتور يوسف قاسم .
وهاهي بعض النصوص التي تبين قولهما :

فقال الدكتور ابن منيع : ومما تقدم يظهر لنا جواز الحكم على المماطل وهو قادر على الوفاء بضمان ما ينقص على الدائن بسبب مماطلته⁽²⁾.

وقال الدكتور يوسف قاسم : الحالة الثانية - عدم الوفاء في الموعد المحدد : أما إذا تخلف المدين عن الوفاء في الميعاد المحدد فإن ذلك يستدعي أن نفرق بين صورتين :

-
- (1) الدكتور عجيل جاسم النشيمي - تغير قيمة العملة في الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9730 .
 - (2) د. ابن منيع - موقف الشريعة الإسلامية من ربط الحقوق والالتزامات الموجلة بمستوى الأسعار - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9901.

(أ) إذا كان عدم الوفاء تعذراً قهرياً فإن الحكم هنا واضح بنص القرآن الكريم حيث يقول الله سبحانه : ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ (1).

فالدائن مأمور بأنظار المدين للمعسر إلى حين اليسار بل ومدعو إلى التنازل عن أصل الدين صدقة لوجه الله تعالى؛ لقوله جل شأنه : ﴿وَأَنْ تَصْنَعُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (2)(3).

(ب) أما إذا كان المدين قادراً على الوفاء ولكنه يماطل، فهو ظالم بنص الحديث الصحيح وهو قوله ﷺ : "مطل الغني ظلم .." (4).

وعلى ذلك فأرجو ألا يكون هنالك مانع من الحكم عليه بتعويض الدائن عن الأضرار التي لحقت به وعلى الأخص في هذه الصورة التي معنا حيث تسبب المدين المماطل في إلحاق الضرر بالدائن حيث انخفضت قيمة العملة ولتقص دون شك حق الدائن (5).

(1) سورة البقرة، جزء من الآية 280.

(2) سورة البقرة، جزء من الآية 280.

(3) د يوسف محمود قاسم - تغير قيمة العملة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9776.

(4) محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجمعي - صحيح البخاري، الناشر : دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 - 1987، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، باب : في الحوالة وهل يرجع في الحوالة، (ج 2 / ص 799)؛ باب : مطل الغني ظلم، (ج 2 / ص 845)، حديث 2166؛ صحيح مسلم الناشر : دار الجيل بيروت، دار الأفاق الجديدة - بيروت - باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة واستصحاب قبولها إذا أجل على مكي (ج 5 / ص 34)، حديث 4085.

(5) د يوسف محمود قاسم - تغير قيمة العملة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9777.

القول الخامس - ذهب إلى أنه في حالة تغير قيمة النقود، فإن الحل العادل يكمن في توزيع الخسارة على طرفي العقد، فلا يتحملها الدائن وحده، ولا يتحملها المدين وحده . وممن قال به : الدكتور محمد فتحي الدريني⁽¹⁾، والدكتور مصطفى الزرقا⁽²⁾، والدكتور منذر حنف⁽³⁾ .

ومن قبلهم أفتي ابن عابدين بالصلح على الأوسط في حالة ما لو وقع العقد بنقد معين وكانت هناك أنواع كثيرة من النقود للرائجة، إلا أن المتعاقدين اتفقا وقت العقد على أن يتم سداد قيمة هذا النقد بأي نوع آخر من أنواع النقود للرائجة، إلا أنه قبل السداد رخصت هذه الأنواع كلها رخصاً متفاوتاً بالنسبة للنقد الذي وقع عليه العقد، فبعضها رخص قليلاً، وبعضها كثيراً، وبعضها متوسطاً، فما الذي يدفعه المدين في هذه الحالة ؟ هل يخير في الدفع بأي نوع منها كما قال البعض، وعندئذ يختار أرخص نوع من النقود مما يضر بالدائن ؟ أفتي ابن عابدين بالصلح على الأوسط في هذه الحالة بحيث لا يكون الضرر على شخص واحد .

ولذا قال بعد أن استترك المسألة : وقد كنت تكلمت مع شبيخي الذي هو أعلم أهل زمانه وأفقههم وأروعهم فجزم بعدم تخير المشتري في مثل هذا لما علمت من الضرر، وأنه يفتي بالصلح حيث كان المتعاقدان مطلقاً

(1) د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ص 357 .

(2) الدكتور مصطفى أحمد الزرقا - انخفاض قيمة العملة الورقية بسبب التضخم النقدي وأثره بالنسبة للدينون السابقة وفي أي حد يعتبر الانخفاض ملحاً بالكساد - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص 18239، 18243 .

(3) الدكتور منذر حنف كساد النقود وانقطاعها بين الفقه والاقتصاد - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص 18492 .

التصرف يصح اصطلاحهما، بحيث لا يكون الضرر على شخص واحد...⁽¹⁾.

وقال السيوطي : " أما لو تراضيا علي زيادة أو نقص فلا إشكال، فإن رد أكثر من قدر القرض جائز بل مندوب، وأخذ أقل منه إبراء من الباقي⁽²⁾ .

القول السادس - ذهب إلى أن الحكومة تحكم بنسبة مئوية تضاف على القرض أو إلى الثمن الذي تأخر دفعه، أو المودع في المعاملات المصرفية. وممن قال به د. الأشقر، إذ قال : " ينبغي أن يعدل نقص القوة الشرائية في المعاملات الموجلة منها، بإضافة نسبة مئوية إلى الثمن الذي تأخر دفعه، أو إلى القرض، ليستكمل البائع، أو المقرض، أو المودع في المعاملات المصرفية، مقابل ما نقص من حقه، وهذه النسبة تحدد بمعرفة أهل الاختصاص، وهي التي تسمى (نسبة التضخم) ويمكن أن تتولى الحكومات تحديدها، ويلتزم أصحاب الديون بالحساب على أساس ذلك التحديد " ⁽³⁾.

الأمثلة

أدلة القول الأول :

استدل على أن الديون تقضي بمثلها في القدر والكمية، دون المثلية في القيمة والمالية بما يلي :

(1) مجموعة رسائل ابن عابدين، طبعة : دارمصادات، الناشر : المكتبة الهاشمية - دمشق، ج 2/ص 66 .

(2) السيوطي - الحاوي للفتاوي، ص 97 .

(3) د. محمد سليمان الأشقر - النقود وتقلب قيمة العملة - بحث منشور بنجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج 2 / ص 9754 .

1- النصوص الدالة علي وجوب الوفاء بالوعد والالتزام بالشروط المنقذ عليها بين المتعاقدين :

أولاً : للكتاب، ومنه :

* قول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (1) .

وجه الدلالة : في الآية للكرامة دلالة علي وجوب الوفاء بالعقود؛ لأمره سبحانه وتعالى بذلك في قوله : ﴿ أَوْفُوا ﴾، والأمر للوجوب ما لم يصرفه صارف، وهذا لم يصرف لغير الوجوب، والوفاء إنما يكون بالمثل لا بالقيمة؛ لأن هذا ما حدد بموجبه العقد، وعلي هذا فالآية تكل علي لزوم العقد وثبوته (2).

* وقوله تعالى : ﴿ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ﴾ (3).

وجه الدلالة : في الآية للكرامة دلالة علي وجوب الوفاء بالمعهد؛ حيث إن الله تعالى أمر بالوفاء بها، وهي تشمل جميع ما عقد بين شخصين، ومن الوفاء بها رد الدين بمثله، ولا اعتبار بتغير قوته الشرائية (4) .

(1) سورة المائدة، جزء من الآية 1 .

(2) إسماعيل بن كثير الدمشقي، المتوفى سنة 774هـ - تفسير القرآن العظيم، الناشر: دار التراث العربي - مصر، ج2/ ص3، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - الجامع لأحكام القرآن، الناشر: دار الريان للتراث - للقاهرة، ج3 / ص 2029 (مع تصريف) .

(3) سورة الأتعم، جزء من الآية 152 .

(4) القرطبي - الجامع لأحكام القرآن، ج4 / ص2573 (مع تصريف) .

* وقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً) (1).

* وقوله تعالى : (وَأَقِيمُوا الزَّكَاةَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ) (2).

* وقوله تعالى : (وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ) (3).

ثانيا : السنة، ومنها :

* ما رواه أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَدِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ عَنْ أَبِي مَعِيَدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالزُّبُرُ بِالزُّبُرِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالْتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى الْأَخِذَ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ » (4).

وجه الدلالة : في الحديث الشريف دلالة علي أن التماثل المعتبر في الشريعة إما هو التماثل في القدر، ولا عبرة بالتفاوت في القيمة ما دامت الأموال ربوية، وهذا في المبايعات نقداً، فما بالك في القروض التي يجري فيها أصل للربا، والتي يحتز فيهما عن كل زيادة وشبهتها (5).

(1) سورة النساء، جزء من الآية 58 .

(2) سورة الأنعام، جزء من الآية 152 .

(3) سورة المؤمنون، آية 8، سورة الماعراج، آية 32 .

(4) صحيح مسلم، الناشر : دار الجيل بيروت، دار الأفاق الجديدة - بيروت، باب الصرَفِ وَيَبِيعُ الذَّهَبِ بِالزُّبُرِ فَقَدْ صَحِّحَ مُسْلِمٌ - (ج 5 / ص 44)، حديث 4148، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني - مسند الإمام أحمد بن حنبل، الناشر : مؤسسة قرطبة - القاهرة، ج 3/ ص 97 .

(5) الدكتور محمد نقي العشمانى - مسألة تغير قيمة العملة وربطها بقائمة الأسعار العملة - بحث منشور بمجلة مجمع للفقهِ الإسلامي، العدد الخامس، ج 2 / ص 9908 .

* وما رواه مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيٍّ ، حَكَمْتُ لِي حَسَنَتَا أَبِي حَسَنَتَا أَبِي
عَامِرٍ الْعَقْدِيِّ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمَرْيَمِيِّ ، عَنْ
أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا
شَرْطًا حَرَمَ حَلَالًا ، وَأَحَلَّ حَرَامًا ، وَالصَّلَاحُ جَائِزٌ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا صِلَاحًا أَحَلَّ
حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا » (1).

وفي رواية قال النَّبِيُّ ﷺ : « الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ » (2) .
فهذه النصوص تكل علي ضرورة الالتزام بما هو متفق عليه ،
وبالتالي فلا يجوز تغييره من أحد الطرفين بالزيادة أو النقصان ، وفي هذا
يقول ابن منيع : إن الالتزام بالحق يعني تعلق ذلك الحق بنعمة من التزم
به ، سواء كان ذلك للملتزم شخصًا اعتباريًا أو شخصًا طبيعيًا ، ولا شك أن
الحق اللازم في الذمة قد تحدد بعقد الالتزام به قدره ولو عه وصفته وأجل
الوفاء به إن كان له أجل ، وأن توثيق الالتزام به يعني عقدًا جرى للعهد
بالالتزام به والوفاء بمقتضاه وبما نص عليه من شروط وقيد وتعهيدات .
وهذا يعني أن عقدًا جرى تعيين الالتزام بما فيه بمقدار معين وصفة معينة ،
فإن مقتضى العقد يوجب أن هذا الحق لا يجوز أن يتغير بزيادة ولا

(1) سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني المعجم الكبير ، الناشر : مكتبة
العلوم والحكم - الموصل ، الطبعة الثانية ، 1404 - 1983 ، تحقيق : حمدي بن
عبد المجيد السلفي ، (ج 17 / ص 22) ، حديث (ج 17 / ص 22) .

(2) محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي - [صحيح البخاري] الجامع
للصحيح المختصر ، الناشر : دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت ، الطبعة الثالثة ،
1407 - 1987 ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا مع الكتاب : تعليق د. مصطفى
ديب البغا صحيح البخاري ، باب : أجزء الممنعة ، ج 2 / ص 794 .

نقصان إلا باتفاق طرفيه طبقاً للمقتضيات الشرعية، إلا ما اقتضى إعطاؤه حكماً شرعياً استثنائياً يتفق مع العدل ودفع الظلم وآثاره⁽¹⁾.

2- لو اقترض الرجل صاعاً من الحنطة، قيمتها يومئذ خمس روبيات مثلاً، فلم يودها إلى المقرض إلا بعد ما صارت قيمتها روبيتين فحسب، فإنه لا يرد إلى المقرض إلا صاعاً واحداً، رغم أن مالبة الصاع الواحد قد انتقصت من خمس روبيات إلى روبيتين، وهذا بإجماع الفقهاء قديماً وحديثاً، ولا يقول في ذلك أحد : إن رد الصاع الواحد فقط بعد انقاص ماليته ظلم على المقرض، فينبغي أن تضاف إلى الصاع زيادة بنسبة نقصان قيمته، وهذا من أوضح الدلائل على أن المثلية المعتبرة في القرض إنما هي المثلية في المقدار، لا في القيمة والمالية .

وربما يقال جواباً عن هذا : إن الحنطة بضاعة لها مالبة في حد ذاتها، فلا تقاس عليها للنقود الورقية التي ليست لها قيمة أو مالبة ذاتية، ولكن هذا الجواب خلط للبحث؛ لأن السؤال هنا عن تعيين معنى المثلية المطلوبة في القرض، فما دامت المثلية المطلوبة هي المثلية في المقدار دون القيمة والمالية، فليس هناك فرق جوهري بين الحنطة والنقود في هذا المجال؛ لأن لكل منهما مقدراً، وقيمة، فإن كانت المثلية المطلوبة في الحنطة هي المثلية في المقدار، فلتكن المثلية المطلوبة في النقود مثلية

(1) عبد الله بن سليمان بن منيع - مواقف الشريعة الإسلامية من ربط الحقوق والالتزامات الموجلة بمستوى الأسعار - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9872.

المقدار كذلك . ولو اعتبر تفاوت القيمة والمالية هدراً في الحنطة، فليكن ذلك هدراً في النقود سواء بمواء⁽¹⁾.

3- من المسلم لدى الجميع أن التماثل المطلوب في القروض للاحتراز عن الربا، وقد فسر النبي ﷺ هذا التماثل المطلوب في أحاديث ربا الفضل بكل صراحة ووضوح .

لما أخرجه الشيخان وغيرهما عن شَيْبَانَ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : كُنَّا نُرْزَقُ تَمْرَ الْجَمْعِ⁽²⁾ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الْخِطُّ⁽³⁾ مِنَ التَّمْرِ فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « لَا صَاعَيْنِ تَمْرٍ بِصَاعٍ وَلَا صَاعَيْنِ حِنْطَةٍ بِصَاعٍ وَلَا دِرْهَمَ بِدِرْهَمَيْنِ »⁽⁴⁾.

(1) الدكتور محمد تقي الشامي - مسألة تغير قيمة العملة وريطها بقائمة الأسعار العملة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج 2 / ص 9906 .

(2) الجمع : التمر المجمع من أنواع متفرقة. صحيح مسلم، باب : بَيْعُ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، (ج 5 / ص 48)، حديث 4169 .

(3) الخِطُّ : التمر المختلط من أنواع متفرقة . صحيح مسلم، باب : بَيْعُ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، (ج 5 / ص 48)، حديث 4169 .

(4) أبو الحصين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري - الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، الناشر : دار الجيل بيروت، دار الأفاق الجديدة - بيروت، باب : بَيْعُ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، (ج 5 / ص 48)، حديث 4169، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي - مسند أبي داود الطيالسي، الناشر : دار المعرفة - بيروت، (ج 1 / ص 291)، محمد بن قسوح الصيدي الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، دار النشر : دار ابن حزم - لبنان/ بيروت - 1423هـ - 2002م، الطبعة: الثانية، تحقيق : د. علي حسين البواب، (ج 2 / ص 313)

ومعلوم أن ما يباع بصاعين كان أكثر قيمة مما يباع بصاع، ولكن رسول الله ﷺ لم يرض إلا بالتماثل في القدر والكيل، وجعل التفاوت في القيمة هدراً.

وكذلك أخرج الشيخان عن سعيد بن المسيّب عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً⁽¹⁾ على خيبر، فجاءهم بتمر جنيب⁽²⁾ فقال: «كُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟». فقال: إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة. فقال: «لا تفعل، بيع الجمع بالذراهم، ثم ليّبع بالذراهم جنيباً»⁽³⁾.

وهذه الرواية من أصرح الأدلة على التماثل المطلوب في الأموال الربوية هو التماثل في القدر، دون التماثل في القيمة؛ لأن الجنيب كان أعلى من الجمع بكثير، وأكثر قيمة، وأجود نوعاً، ولكن رسول الله ﷺ أهدر الجودة والرداءة في مبادلة بعضها ببعض، وأوجب التماثل في الكيل. وأخرج مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب وزناً يوزن مثلاً بمثل، والفضة بالفضة وزناً يوزن مثلاً بمثل، فمن زاد أو استزاد فهو رباً»⁽⁴⁾.

(1) رجلاً: هو سواد بن غزية رضي الله عنه. محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي - صحيح البخاري - الجامع الصحيح المختصر، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 - 1987، تحقيق: د. مصطفى ديب،

(ج 2 / ص 808)، حديث 2180.

(2) الجنيب: تمر جيد. المرجع السابق.

(3) البخاري - صحيح البخاري، (ج 2 / ص 808)، حديث 2180، أبو السمعات ابن الأثير - جامع الأصول من أحاديث الرسول، كتاب: البويع، (ج 1 / ص 374)، حديث 374.

(4) صحيح مسلم، الناشر: دار الجيل بيروت، دار الأفاق الجديدة - بيروت، باب: الصرف وبيع للذهب بالورق نقداً، ج 5 / ص 45.

وفي رواية عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « السُّبَّارُ
بِالدُّنْيَا وَالْزُّهْمُ بِالزُّهْمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا » (1).

وفي رواية عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « السُّبَّارُ
بِالدُّنْيَا لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا، وَالزُّهْمُ بِالزُّهْمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا » (2).

وما روي عن مقيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي
الأشعث عن عبادة ابن الصامت عن النبي ﷺ قال : « الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ،
وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ
بِالْمِلْحِ، مَثَلًا بِمِثْلٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدَا
يَبْدُ » (3).

(1) ملكه بن أس - الموطأ، الناشر : مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، المحقق :
محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة : الأولى 1425هـ - 2004م، باب : بيع الذهب
بِالْفِضَّةِ بُرًّا وَصَحًّا، (ج 4 / ص 914)، حديث 2332.

(2) صحيح مسلم الناشر : دار الجبل بيروت، دار الأفاق الجديدة - بيروت، (ج 5 /
ص 45)، حديث 4153

(3) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - السند الكبرى وفي ذيله للجواهر
النقي، مؤلف الجواهر النقي: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشيبوري
لتركمان، الناشر : مجلس دائرة المعارف النظامية للكتابة في الهند ببلدة حيدر
آباد، الطبعة : الأولى - 1344 هـ (ج 2 / ص 57) حديث 10818، سليمان
بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي - سنن أبي داود، الناشر : دار الفكر،
تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، باب : في الصرف، ج 2 / ص 269، علي
بن صر أبو الحسن الدارقطني البغدادي - سنن الدارقطني، الناشر : دار المعرفة
- بيروت، 1386 - 1966، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني، كتاب :
اليبوع، ج 2 / ص 24، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي - صحيح
ابن حبان بترتيب ابن بلبان، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، -

قال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين (1) (2).

وَرَوَى بِشْرُ بْنُ عَمْرِو الزَّهْرَانِيُّ قَالَ سَمِعْتُ هَمَامَ عَنْ قَتَادَةَ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ تَبْرُهَا وَغَيْثُهَا، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ تَبْرُهَا وَغَيْثُهَا، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ مُدَى بِمُدَى، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ مُدَى بِمُدَى، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ مُدَى بِمُدَى، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مُدَى بِمُدَى، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزَادَ فَقَدْ أَرْتَى» (3). الحديث صحيح (4).

فهذه الأحاديث كلها ناطقة بأن التماثل المعتبر في الشريعة إنما هو التماثل في القدر، ولا عبرة بالتفاوت في القيمة، ما دامت الأموال ربوية . وهذا في المبايعة نقدًا، فما بالك في القروض التي يجري فيها أصل الربا، والتي يحتز فيهما عن كل زيادة وشبهتها.

= 1414 - 1993، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، باب : الربا، (ج 11 / ص 393)، حديث 5018 .

(1) ابن حبان - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، (ج 11 / ص 393) .

(2) الدكتور محمد تقي العثماني - مسألة تغير قيمة العملة وربطها بقائمة الأسعار العملة - بحث منشور بمجلة مجمع للفقہ الإسلامي، العدد الخامس، ج 2 / ص 9907 .

(التيهتي - المنن الكبرى ولي ذيله الجوهر النقي، مؤلف الجوهر النقي: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، الناشر : مجلس دائرة المعارف النظامية للكتلة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة : الأولى - 1344 هـ، باب : اعتبار التماثل فيما كان مؤزونا على عهد النبي ﷺ، (ج 2 / ص 95)، حديث 10848، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأردني - سنن أبي داود، الناشر : دار الفكر، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، مع للكتاب : تعليقات كمال يوسف الحوت، والأحاديث منزلة بأحكام الألباني عليها (ج 2 / ص 268)، حديث 3349.

(4) أبو داود - سنن أبي داود (ج 2 / ص 268).

4- وهناك أحاديث أخرى توضح معنى المثلية في الديون خاصة، منها :

ما روي عن أبي نعيم قال : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : كُنْتُ أُبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ فَأُبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي بَيْتِ حَصْنَةَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ، إِنِّي أُبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ، فَأُبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمَ، قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَقْتَرِفَا وَيَتَّكَمَا شَيْءٌ (1).

وفي رواية عن سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : كُنْتُ أُبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ، فَأُبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمَ، وَأُبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخْذُ الدَّنَانِيرِ، أَخَذْتُ مِنْ هَذِهِ، وَأَعْطَيْتُ هَذِهِ مِنْ هَذِهِ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِ حَصْنَةَ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، رُؤْيَاكَ أَسْأَلُكَ إِيَّيْ أُبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ، فَأُبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمَ، وَأُبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخْذُ الدَّنَانِيرِ، أَخَذْتُ مِنْ هَذِهِ، وَأَعْطَيْتُ هَذِهِ مِنْ هَذِهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَقْتَرِفَا وَيَتَّكَمَا شَيْءٌ » (2).

وجه الاستدلال بهذا الحديث :

إن النبي ﷺ أباح لابن عمر رضي الله عنهما إذا وقع البيع على الدنانير أن تأخذ بدلها الدراهم بقيمة الدنانير يوم الأداء لا يوم ثبوتها في الزمة.

(1) أحمد بن شعيب النسائي - سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، المحقق : مكتب تحقيق التراث، الناشر : دار المعرفة - بيروت، الطبعة : الخامسة 1420هـ، (ج 7 / ص 324)، حديث 4596 .

(2) سنن أبي داود، الناشر : دار الفكر، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الصمد، باب : فِي لِقْضَاءِ الدَّهْبِ مِنَ الْوَرَقِ، (ج 2 / ص 270)، حديث 3354 .

يعني إذا وقع البيع على دينار مثلاً، وقيمته وقت البيع عشرة دراهم، ثم لما أراد المشتري الأداء لم يكن عنده إلا دراهم، وقيمة الدينار الواحد يوم الأداء أحد عشر درهماً، فإنه يؤدي إليه أحد عشر درهماً.

ولذلك لما سأل بكر بن عبد الله المزني ومسروق العجلي عبد الله بن عمر عن كرى لهما، له عليهما دراهم، وليس معهما إلا دنانير، أجاب ابن عمر : (أعطوه بسعر السوق). فتبين أن القيمة إنما تعتبر يوم الأداء، لا يوم الثبوت في الزمة. ولئن كانت المثلية المعتمدة في الديون المثلية في القيمة، لوجب قيمة الدنانير يوم الثبوت في الزمة. وهذا واضح جداً.

5- من المسلم لدى جميع الفقهاء في ضوء القرآن والسنة أن الواجب في عقد القرض اشتراط أداء المثل الحقيقي في القدر، دون المثل المقدر بالجزاف والتخمين. حتى لو أقرض الرجل صاعاً من الحنطة، واشترط أن يرد إليه المستقرض صاعاً منها بالجزاف لا على أساس الكيل لم يجز هذا العقد؛ لأن المجازفة في الأموال الربوية لا تجوز. وهنا حرم رسول الله ﷺ بيع المزبنة وهو بيع التمر على رؤوس النخل بتمر مجزؤ. وليس وجه الحرمة في هذا البيع إلا أن التمر المجزؤ يمكن معرفة قدره بالكيل، وأما التمر للقائم على رؤوس النخل فلا يمكن معرفة قدره إلا بالمجازفة والتخمين. فحرمه رسول الله ﷺ إطلاقاً، مهما كانت المجازفة دقيقة أو قريبة من الصواب. فالمسبيل للوحيد في مبادلة الأموال الربوية بعضها ببعض، أن يقع التبادل على أساس التماثل الحقيقي، دون التماثل المقدر بالمجازفة. إذا ثبت هذا، فإن التماثل المقترح في ربط الديون بقائمة الأسعار، ليس تماثلاً فعلياً، وإنما هو تماثل مقدر على أساس المجازفة والتخمين؛ لأن نسبة الزيادة والنقصان في الأسعار ليست إلا نسبة تقريبية إنما تقدر على أساس حساب مخصوص لا يرجع إلا إلى المجازفة والتخمين.

ويجب لمعرفة هذه النقطة، أن نعلم كيفية وضع قائمة الأسعار، وطريق استخدامها لتعين قيمة النقود (1).

6- يجب رد المثل؛ لأنه الأصل الذي تم التعاقد عليه، وفي هذا يقول الدكتور محمد عبده عمر : لو أخذت من شخص مائة دينار يمني قرضاً حسناً إلى أجل معلوم لدفع ذلك المبلغ، وكان سعر الدينار ثلاثة دولارات أمريكية وقت استلام القرض، وبعد أن حان أجل إعادة ذلك القرض نزل سعر الدولار، فكان الدينار ثلاثة دولارات ونصف، أو العكس، طلع سعر الدولار وانخفضت قيمة الدينار، بأن كانت قيمة الدينار ثلاثة دولارات إلا ربع، وقس على ذلك بقية الحالات والصور التي تساويها في تحقيق المناط، سواء أكانت تلك الصور والحالات من عقود المعاملات بم عوض، أم كانت من العقود التي ليس فيها معاوضة كالقروض والمدفونة، وسواء كان انخفاضاً أو زيادة ما تضمنته تلك العقود من ناحية انخفاض أو زيادة قيمة العملة المتفق عليها في صيغة العقد، أو من ناحية تغير قيمتها بالكامل بأن حلت محلها عملة أخرى مثلاً بدل الدينار اليمني جنيه يمني أو أي اسم آخر للعملة الجديدة، فإن الحكم الاجتهادي الشرعي في نظري - حيث لا نص ولا إجماع - الذي ينطبق على الحالات المشار إليها أو ما يشابهها، أن للبائع أو لصاحب الدين أو القرض المسمى في العقد من

(1) الدكتور محمد تقي العثماني - مسألة تغير قيمة العملة وربطها بقائمة الأسعار
العملة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، المجلد الخامس، ج 2 / ص 9908 .

أنواع العملة؛ لأنه الأصل الذي تم التعاقد عليه لا على غيره، ولأنه هو الذي شغلت به نمة المشتري أو المدين لا غيره (1).

7- إن الدائن نفسه هو الذي حدد الموعد، ورضي الطرفان بذلك سلفاً، ومعروف لدى الناس في هذا الزمان الارتفاع الجنوني في الأسعار، الذي هو في حقيقته تغير قيمة العملة، فالدائن يعرف ذلك تماماً، وإن فلا داعي لأن تثير مشاكل حيث لا إشكال (2).

8- إن زيادة القيمة الشرائية للنقد أو نقصانها وكذا زيادة صرف العملة النقدية أو هبوطها، هو ما درجت عليه معاملات الناس منذ فجر الإسلام إلى يومنا هذا، فكثيراً ما يشتري التجار بضائع بنقد محدود مؤجل الوفاء إلى أجل محدد متفق عليه وعندما يحل الأجل، ويحين وقت الأداء، يجد كل واحد من المتعاقدين أن المبلغ المتفق عليه، والذي تم عليه التعاقد، قد اختلف حاله من حيث القوة الشرائية، أو من حيث القيمة بالنسبة للعملة الأخرى عن الوضع الذي كان عليه وقت وجوبه في النمة (وقت العقد).

كما جرى عرف المسلمين على جعل مهر الزوجة أو بعضه مؤجلاً في النمة لا يحل أدائه إلا بالموت أو الفاقة، وكثيراً ما يدخل التغير على

(1) الشيخ محمد عبده - أحكام النقود الورقية وتغير قيمة العملة في نظر الشريعة الإسلامية - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث، ج 2 / ص 1992.

(2) د. يوسف محمود قاسم - تغير قيمة العملة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9775.

قيمة العملة، وقد يكون النقص فاحشاً عند حلوله بالنظر إلى يوم ثبوته في الزمة (1).

9- للقرض عقد إرفاق له ثوابه وجزاؤه من الله عز وجل، وقد ينتهي بالتصدق (وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) (2)، فكيف اتجهت الأنظار إلى المقترض بالذات ليتحمل فروق التضخم ومساوئ للنظام (3).

10- إن عقود الالتزام عقود ثراض، مشتملة على شروط اتفقت إرادتا طرفي العقد على الأخذ بها، وبما اشتملت عليه، من شروط وقبوض وتعهدات، فلا يجوز تغييرها بزيادة أو نقص من إرادة منفردة إلا بما يضر الطرف الآخر.

بهذا يتضح أن الالتزام بالحق يعني ثباته نوعاً وقدرًا وصفة وأمدًا، وأن محاولة التخل في تغيير الالتزام بدون إرادة طرفيه يعني ترطيب مظالم على النعم المختصة بهذا الالتزام. فالمنتفع بهذا التغيير ظالم، والمتضرر به مظلوم، ومحتوى الالتزام متغير إلى ما يمكن أن يعتبر من ضرر للربا، أو من كُـل المال بالباطل أو من القروض التي تجر نفعاً (4).

(1) الشيخ محمد عبده صر - تغير قيمة العملة والأحكام المتعلقة فيها في فقه الشريعة الإسلامية - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج 2 / ص 10272 .

(2) سورة البقرة، جزء من الآية 280 .

(3) لفضيلة الدكتور علي أحمد السالوس - النقود الورقية - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث، الجزء الثاني، ص 2004 .

(4) عبد الله بن سليمان بن مبيع - مواقف الشريعة الإسلامية من ربط الحقوق والالتزامات الموجبة بمستوى الأسعار - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9873 .

مناقشة الملبل :

وقد نوقش استدلالتهم هذا من عدة وجوه :

الوجه الأول - إن الاستدلال بالآية الكريمة وأن الله ﷻ أمر بالوفاء بالعقود أمر مسلم به، فإله أمر بالوفاء بالعقود والمعهود، وأمر بالعدل، وأمر بأداء الأمانات، لكن ما المراد بالوفاء ؟ هل الوفاء الشكلي أو الوفاء الحقيقي؟ فالمراد بالوفاء في النصوص الكريمة هو الوفاء الحقيقي لا الشكلي، والوفاء الحقيقي بالدين التي يكون محلها نقودا ورقية هو أداء قيمة الدين لا عده، فالفائدة في القيمة وليس في العدة⁽¹⁾.

الوجه الثاني - لقول بأن التماثل في النقود هو التماثل في القدر، وأن النقود الورقية كالذهبية والفضية، وأن تغير قيمة النقود ليس له أثر في الحقوق والالتزامات، قول غير مسلم به ؛ لأن النقود الورقية ليست مثل النقود الذهبية أو للفضة في كل شيء، وأن الذهب نفسه قد تدخل فيه صنعة أو تغيير فيتحول إلى قيمى.

ولو قسنا النقود الورقية على النقود الذهبية والفضية في الرد بالمثل مهما تغيرت قيمتها لحكمنا بظلم بئى على الدائن، ومن المعروف أن هذه الشريعة خالية عن الظلم، وقائمة على العدل، وأن أي مسألة خرجت من العدل إلى الظلم، فليست من هذه الشريعة، وحيث ظهرت دلائل العدل وسفر وجهه فثم شرع الله، وأمره " .

(1) د. هابل عبد الحفيظ - تغير القيمة الشرائعية للنقود الورقية، الناشر : المعهد العالي للفكر الإسلامى - القاهرة، الطبعة : الأولى، عام 1418هـ - 1999م، ص309، نقلا عن د. شبكة - التضخم وأثره على الدين، ص 70 .

وإن كان الأصل في النقود الورقية أنها مثلية، إلا أنها تخرج عن المثلية إذا زالت عنها هذه المثلية من انهيار قيمتها (1).

الوجه الثالث - إن القول بمثلية النقود الورقية يؤدي إلى العدل ورفع الظلم غير مسلم به؛ لأن القول هذا يترتب عليه مظالم لأصحاب الحقوق، وهضم لحقوقهم لا يتفق مع هذه المبادئ العامة القاضية برعاية العدل وعدم الظلم، ودفع الضرر والضرار، ولا سيما أن النقود الورقية لم يرد فيها نص خاص في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ، إن فينبغي أن تطبق عليها القواعد العامة والمبادئ التي تحقق العدالة (2).

الوجه الرابع - أما استدلالهم بحديث: "المسلمون عند شروطهم" أمر مسلم به إذا وجد شرط بذلك فيلتزم به المتعاقدان، أما وأنه لم يوجد شرط فلا مانع من رد القيمة.

ثم إن الحديث النبوي الشريف الذي جاء فيه "مثل بمثل" لا يمنع من المساواة في التقدير الحقيقي للأشياء والنقود والقروض، وربط للتغيرات بمستوى الأسعار يحقق هذا (3).

(1) الدكتور علي محيي الدين لقره داغي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الآجلة وموقف الفقه الإسلامي منه - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص 18314.

(2) الدكتور علي محيي الدين لقره داغي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الآجلة وموقف الفقه الإسلامي منه - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص 18375.

(3) عبد الله بن سليمان بن منيع - موقف الشريعة الإسلامية من ربط الحقوق والالتزامات الموجلة بمستوى الأسعار - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9869.

الوجه الخامس- إن القول بربط القرض بمستوى الأسعار يؤدي حتماً في حال ارتفاع الأسعار إلى أن يدفع المقرض إلى المقرض أكثر مما أخذ منه وهذا ربا، غير مسلم به؛ لأنه إن كان زيادة في الظاهر، فهو في حقيقة الأمر وباطنه ليس زيادة، وإنما هو التماثل في قدر الالتزام والحق الموجب له، فقد أخذ الدائن وقت الالتزام هذا القدر، فلا بد أن يؤديه كما أخذه قديراً⁽¹⁾.

الوجه السادس- القياس على الحنطة قياس مع الفارق؛ لأن الحنطة ذات قيمة ذاتية لا تختلف باختلاف قيمتها، في حين أن النقود الاصطناعية قيمتها في رواجها وقيمتها⁽²⁾.

الوجه السابع - القول بأن القرض إرفاق وتبرع مسلم به، صحيح أن مبنى القرض على التطوع والتبرع، ولكنه تطوع وتبرع بالوقت الذي أشغله دون مقابل محتسباً أجره عند الله تعالى، أما أن ينقص ماله فلا، ولذلك فإن الفقهاء يجيزون رد العين المستقرضة إلى المقرض ما دامت لم تتعيب بعيب ينقص من ماله، أما إذا تعيب فلا يصح ردها، فكذا الأمر هنا⁽³⁾.

(1) الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع - حكم ربط الحقوق والالتزامات بمستوى الأسعار - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص 18299 .

(2) الدكتور علي محيي الدين القره داغي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الأجلة وموقف الفقه الإسلامي منه - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص 18380 .

(3) الدكتور علي محيي الدين القره داغي - تنبؤ قيمة النقود الورقية وأثره على الحقوق والالتزامات على ضوء قواعد الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9856 .

أدلة القول الثاني:

استدل علي وجوب رد قيمة النقود الورقية إذا تغيرت قيمتها يوم الوفاء بها عن يوم ثبوتها في النمة أو يوم العقد بما يلي :

1- دين الإسلام العادل يقيم بالعدل والإنصاف، والتضخم ينتهك هذه القاعدة، حيث إنه يمكن للناس أن يربحوا على حساب الآخرين، ويمنح الدولة أن تتعدى على أموال الناس بدون إنهم، كما يمكن هذا النظام الأقوياء من استغلال الضعفاء، وربط التغيرات بمستوى الأسعار يخفض - على الأقل جزئياً - إشارة هذه الممارسات الاستغلالية⁽¹⁾.

2 - " لا ضرر ولا ضرار " و " الضرر يزال " هاتان قاعدتان أساسيتان من القواعد العادلة الإسلامية، ويسبب التضخم الضرر في القدر الحقيقي للمبالغ المستلمة، لذا يعد ربط التغيرات بمستوى الأسعار التعويض عن هذا الضرر.

ومن المعلوم، أن المدين أو الدائن ليسا مسئولين عن هذا الضرر في القدر الحقيقي؛ لأن الأسباب التي تتجم عن التضخم هي وراء سلطاته، وربط التغيرات بمستوى الأسعار يصبون كليهما من الضرر.

3- قال الله تعالى في كتابه العزيز : ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِلَقِيسَتِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾⁽²⁾.

(1) عبد الله بن سليمان بن منيع - مواقف للشرعية الإسلامية من ربط الحقوق والالتزامات المؤجلة بمستوى الأسعار - بحث منشور بمجلة مجمع للفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9868.

(2) سورة الأنعام، جزء من الآية 152 .

فقوله تعالى : ﴿ بِالْقِسْطِ ﴾ أي : بالعدل، وقوله : ﴿ لَا تَكْلَفْ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ أي : طاقتها في إيفاء الكيل والميزان، أي : لم يكلف المعطي أكثر مما وجب عليه، ولم يكلف صاحب الحق الرضا بأقل من حقه، حتى لا تضيق نفسه عنه، بل أمر كل واحد منهما بما يسعه مما لا حرج عليه فيه ⁽¹⁾.

وقد كرر القرآن الكريم هذا الأمر في الآيات العديدة وامتد إلى كل أنواع المعاملات المالية وليس لوزن أو كيل فحصب . والمعلوم أن المبالغ والقروض لن تتسلم قدرها الحقيقي . وربط التغيرات بمستوى الأسعار يزال هذا للضرر وهذا وفقاً للشرعة الإسلامية ⁽²⁾.

4- كما أمرنا القرآن الكريم أن نوفي بعقودنا، فقال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ ⁽³⁾.

فقوله تعالى : ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ يعني: أوفوا بالعهود التي عاهدتموها ربكم، والعقود التي عاقدتموها إياها، وأوجبتم بها على أنفسكم

(1) محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي [المتوفى 516 هـ] - معالم التنزيل (تفسير البغوي)، المحقق : حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر : دار طبعة للنشر والتوزيع، للطبعة : الرابعة، 1417 هـ - 1997 م، (ج 3 / ص 204)، محمد بن جرير ابن يزيد بن كثير ابن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري، المتوفى عام 310 هـ - جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، المحقق : أحمد محمد شاكر، الناشر : مؤسسة الرسالة، للطبعة : الأولى، 1420 هـ - 2000 م، (ج 12 / ص 224) .

(2) عبد الله بن سليمان بن منيع - موقف الشرعة الإسلامية من ربط الحقوق والالتزامات الموجبة بمستوى الأسعار - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج2، ص 9869.

(3) سورة المائدة، جزء من الآية 1 .

حقوقاً، وألزمتم أنفسكم بها لله فروضاً، فأتوها بالوفاء والكمال والتمام منكم لله بما ألزمكم بها، ولمن عاقبتموه منكم، بما أوجبتموه له بها على أنفسكم، ولا تتكثروا ففتقضوها بعد توكيدها (1).

ودفع القرض يعتبر تعاقداً بين الدائن والمدين، ولا بد للمدين أن يدفع للدائن قدرًا حقيقيًا وليس قدرًا نقصيًا، وربط التغيرات بمستوى الأسعار يمكن له إنجاز هذا الواجب .

5- وأجاز الفقهاء الأحذاف أخذ الفرق بين قيمة النقد والدين وهذا يجعل من إمكانية ربط تغيرات بمستوى الأسعار أن يحدد هذا الفرق.

6- لا نجد أي نص من القرآن الكريم أو السنة النبوية يحرم، أو على الأقل يكره هذا النظام .

7- يؤدي إنكار هذا النظام إلى: منع القرض الحسن .

8- يعاون هذا النظام على حصول القروض الأجنبية للبلدان الإسلامية المختلفة.

9- ربط التغيرات بمستوى الأسعار يشابه الإضافة التي يحصل عليها البائع الذي يبيع بالدين (2).

10- يحافظ هذا النظام على قيمة المهر للموكل

11- يسبب التضخم المشاكل المختلفة في معاملات القرض، نفترض أن

البنك الإسلامي يساهم بـ 10 ملايين دولار لمساهمة في عقد القراض لمدة 10 سنوات مع المضارب على أساس 50 : 50 إسهامًا

(1) الطبري - جامع البيان في توكيد القرآن (تفسير الطبري)، (ج 9/ ص 447) .

(2) ابن منيع - مواقف الشريعة الإسلامية من ربط الحقوق والالتزامات الموقعة بمستوى الأسعار - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9869.

في الربح الآن، خلال فترة التضخم، ينخفض قدر رأس المال بسرعة، إذ تبقى مدفوعات المضارب تقريباً، كما كانت. على سبيل المثال، إن كان معدل التضخم 20 % وبعد 5 سنوات ينخفض القدر الحقيقي لرأس المال من 10 ملايين إلى 5 ملايين، حتى الآن، يحصل المضارب على 50 % من الربح، هذا ظلم على المضارب؛ لأنه يحصل على السهم الأقل من الربح على الرغم من نشاطاته كما كانت .

يمكن حل هذه المشكلة في صورتين :

الصورة الأولى - هي التعيين الجديد لأسهم الربح .

الصورة الثانية - هي إبقاء على رأس المال الحقيقي .

ولا شك أن الصورة الأولى تسبب الجدل في أوساط العمليات الإنتاجية للمشروع، وأما الصورة الثانية فيمكن حصولها بفضل ربط التغيرات بمستوى الأسعار.

12- يعتبر القرض الحسن في رأي الشريعة الإسلامية صدقة، لكن في أيام التضخم فإنه يصير صدقة مضاعفة، وربما كان عبئاً ثقيلاً على الشخص الكريم الذي يتقدم به، ولو يربط القرض الحسن للتغيرات بمستوى الأسعار فحسن.

13- ربط التغيرات بمستوى الأسعار، يعتبر أسهل الطرق لوجهة نظر الإدارة التي اختبرت لمعاملة قروض البنك تقدم حسب نظام الشركة في الأرباح والخسائر. كما أن هذا أسهل المناهج لإدارة البنوك بوجهة نظر إسلامية⁽¹⁾.

(1) ابن منيع - موقف الشريعة الإسلامية من ربط الحقوق والالتزامات الموجبة بمستوى الأسعار - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9870.

14- كما يمكن هذا للنظام المعادلة بين أقدار النقود المختلفة، وهكذا دواليك .

15- وفقاً لمؤيدي هذا النظام، أنه يقوي سوق للرأسمالية ويشجع الانخار كما نرى في الأمريكية اللاتينية، وزيادة المنخرات تعني زيادة في تراكم رأس المال الذي يسبب زيادة في النمو الاقتصادي .

16- إن ربط التغيرات بمستوى الأسعار يلعب دوراً هاماً لتسهيل التعامل بالعملة الأجنبية في الأسواق؛ لأن أسس أسعار التبادل بين العملات لاثنين إلا بطريق صلاحيتها لشراء البضائع المختلفة التضخم، وتلعب قوة الشراء لعملة ما دوراً عاماً إذ تعادلها بالعملات الأخرى، حيث إنها تنقل قوة الشراء للمستخدمين بها لولا تساوى هذا التحويلات في سعر التبادل بطريق مناسب، فهي تؤثر في تجارة العملة أثراً سلباً، ويمثل هذا الطريق تصبح العملة هدف التخمين في رأي وكلاء العملات، ويساعد ربط التغيرات بمستوى الأسعار لتقوية قدر العملة في إطار قوة شرائها، وبهذا الطريق نحن نتمتع بثقة الذين يستثمرون (خاصة من الخارج) .

17- إن ربط التغيرات بمستوى الأسعار المنتخب في خلال فترة التضخم، تعطي الحكومة الجهاز القوي الذي يؤثر على تخصيص النقود في المناطق المختلفة حسب ضرورات اقتصادية⁽¹⁾.

18 - إن القرض إرفاق بحث، وإن القول بالمثل فيه ظلم واضح، لا تقبله الشريعة، ففي القرض، لا بد من نظر فقهي يقرر العدل بين الناس،

(1) المرجع السابق، نفس العدد والجزء، ص 9871.

وبخاصة، أن الإرفاق في القرض هو في إتاحة المال للمقترض، ليستعمله، وينتفع به، وليس في القول بنقصانه بالتضخم⁽¹⁾.

19- إن ربط التغيرات بمستوى الأسعار مشروع، وإعمال للعدل، ورفع للظلم، وتصحيح للأوضاع، ومحافظة على قيمة الأموال الإسلامية في حال المبادلات الموجلة⁽²⁾.

20- إن في أداء قيمة النقد الذي طرأ عليه الغلاء أو الرخص يوم ثبوته في الزمة هو الأقرب للعدالة والإنصاف، فإن المالكين إنما يتمثلان إذا استوت قيمتهما، وأما مع اختلاف القيمة فلا تماثل، والله يأمر بالقسط⁽³⁾.

21- إن في أداء قيمة النقد الذي طرأ عليه الغلاء أو الرخص رفعا للضرر عن كل من الدائن والمدين، فلو أقرضه مالا فنقصت قيمته، وأوجبنا عليه قبول المثل عدداً تضرر الدائن؛ لأن المال الذي نقرر له ليس هو المستحق، إذ أصبح بعد نقصان القيمة معيباً بعيب النوع المثابه لعيب العين المعينة (حيث إن عيب العين المعينة هو خروجها عن الكمال بالنقص، وعيب الأنواع نقصان قيمتها)، ولو أقرضه مالا فزادت قيمته، وأوجبنا عليه أداء المثل عدداً تضرر

(1) الدكتور منذر الحف - كساد النقود وانقطاعها بين الفقه والاقتصاد - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص 18489.

(2) د. محمد سليمان الأشقر - النقود وتقلب قيمة العمل، العدد الخامس، الجزء الثاني - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص 9755.

(3) الدكتور نزيه كمال حماد - تغيرات النقود والأحكام المتعلقة بها في الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث، ج 2 / ص 1879.

المدين؛ لإلزامه بأداء زيادة عما أخذ، والقاعدة الشرعية للكلية أنه
"لا ضرر ولا ضرار" (1).

22 - إن تغير القيمة عيب لحق بالعملة فوجب رد القيمة؛ ولذا جاء في
بعض كتب الحنابلة ما نصه : " فَأَمَّا الْمُقْتَرِضُ، فَلَهُ رَدُّ مَا اقْتَرَضَهُ
عَلَى الْمُقْتَرِضِ، إِذَا كَانَ عَلَى صِفَتِهِ لَمْ يَنْقُصْ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ بِهِ عَيْبٌ؛
لِأَنَّهُ عَلَى صِفَةِ حَقِّهِ، فَلَزِمَتْ قَبُولُهُ كَالْمُسْتَلَمِ فِيهِ، وَكَأَنَّهُ لَوْ أُعْطِيَ غَيْرُهُ،
.. " وَالْعُيُوبُ : هِيَ النِّقَاطُ الْمَوْجِبَةُ لِنَقْصِ الْمَالِيَةِ فِي عَادَاتِ
التَّجَارِ " (2).

23 - تطبيقاً للقاعدة الفقهية : " إِذَا تَعَذَّرَ لِلْأَصْلُ وَجِبَ الْإِنْتِقَالُ إِلَى
الْبَدَلِ " (3)، وفي حالة تغير القوة الشرائية للنقود يتعذر المثل، وبالتالي
يصار للبديل وهو القيمة، فقال العز بن عبد السلام : " فَأَصْلُ فِي
الضَّمَانِ أَنْ يَضْمَنَ الْمُتِلِّي بِمِثْلِهِ، وَالْمُنْقُوْمُ بِقِيَمَتِهِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْمِثْلُ
رَجَعَ إِلَى الْقِيَمَةِ جَبْرًا لِلْمَالِيَةِ " (4).

(1) الدكتور نزيه كمال حماد - تغيرات النقود والأحكام المتعلقة بها في الفقه الإسلامي

- بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الثالث، ج 2 / ص 1879.

(2) عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد - المغني في فقه الإمام أحمد بن

حنبل الشيباني، الناشر : دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، 1405، (ج 4 /

ص 384)، ج 4 / ص 262.

(3) أحمد الزرقا - شرح القواعد الفقهية، ص 287، الموسوعة الفقهية، 314/6.

(4) عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام - قواعد الأحكام في مصالح الأئمة، الناشر :

دار الكتب العلمية، ج 2 / ص 196.

المناقشة :

وقد نوقش استدلالهم هذا من عدة وجوه :

الوجه الأول - كل عقد ملزم للمتعاقدين عند توفر شروط العقد الصحيح وانتفاء موانعه، حيث إن المجتهد أول ما ينظر في معاملات الناس وتصرفاتهم ينظر إلى صيغ تلك العقود وما تشتمل عليه تلك الصيغ من صحة أو بطلان انطلاقاً من قاعدة العقود في الشريعة الإسلامية من أن كل عقد ملزم للمتعاقدين عند توفر شروط العقد الصحيح وانتفاء موانعه، وهذه القاعدة هي ما عبر عنها في القانون المدني للوضعي : العقد شريعة المتعاقدين، مع احتفاظ القاعدة الشرعية بتوافر الشروط وانتفاء الموانع .

فالمجتهد عندما ينظر في نزاع المتعاقدين، بغتوى أو بحكم قضائي ملزم لا ينظر إلى زيادة سعر العملة في السوق أو نقصانها، وإنما ينظر أول ما ينظر إلى صفة العقد وصيغته وما اشتمل عليه، فإذا وجد صفة العقد وصيغته سليمة من العيوب المبطللة أو المفسدة شرعاً، فإنه ولا شك يفتي أو يحكم على المتعاقدين الوفاء بما التزما به طالما كان التزامهما صحيحاً شرعياً، فإذا كانت صيغة العقد تنص على مبلغ مائة دينار يمني أو كويتي على فلان من الناس لآخر وتوافرت شروط ذلك العقد وانتفت موانعه، وكان الدينار المنصوص عليه في صيغة العقد قائم الاعتبار القانوني في التعامل به بين الناس - فإن من عليه المبلغ المذكور في صيغة العقد وقت حلول الأجل سواء ارتفع ذلك المبلغ بعملة أخرى أو نزل؛ ذلك لأن تحديده وتعيينه في صيغة العقد للشرعية قد قطع كل ما يؤدي إلى النزاع بين المتعاقدين .

والقول هنا بدفع ما يعدل ذلك السعر الذي كان عليه يوم البيع أو العقد، أي وقت ثبوته في الذمة قول مخالف لصيغة العقد الشرعي نفسها ومخالفة صريحة لما تم عليه للعقاد، وكل ما أدى إلى بطلان العقد

الشرعي الصحيح، فهو باطل وهذا أمر في غاية الخطورة، إذا لا يقف الأمر فيه عند التلاعب بالعقود وبطلانها، بل إنه يؤدي أيضاً إلى جهالة الثمن، لأن الثمن ما اشتمل عليه ذلك العقد قد يحسب بحسب صرف قيمة العملة التي اشتملت عليها صيغة العقد وقت الأداء والذي لم يكن مذكوراً في العقد (1).

الوجه الثاني - إن المقرض سيتضرر من هذا النقصاني أكثر من تضرره بالمراعاة مع المرابين، وسيجد المقرض من هذا الطريق جانباً استثمارياً قد لا يجد ربحيته به في طرق الاستثمار المباحة (2).

الوجه الثالث - القول برد القيمة يؤدي إلى النزاع وعدم الاستقرار في المعاملات، وبالتالي لا شك أنه يؤدي إلى عدم حسم النزاع . علماً بأن مقاصد الشريعة في أحكامها الثابتة في تصرفات الناس ومعاملاتهم وقطع النزاع وسد الثرائع التي تؤدي إلى إثارة أي خلاف . ولا شك بأن تجاهل ما اشتمل عليه العقد، وبالتالي عدم ثبات قيمة للعملة في عالم اليوم كنفل بفتح أبواب النزاع والخلاف، وبالتالي عدم الثبات القانوني في معاملات الناس وما لهذا شرعت العقود في شريعة الإسلام (3).

(1) الشيخ محمد عبده عمر - تغير قيمة العملة والأحكام المتعلقة فيها في فقه الشريعة الإسلامية - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، للعدد الخامس، ج2/ ص 10271 يوما بعدها.

(2) الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع - حكم ربط الحقوق والالتزامات بمستوى الأسعار - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، للعدد التاسع، الجزء الثاني، ص 18300.

(3) الشيخ محمد عبده عمر - تغير قيمة العملة والأحكام المتعلقة فيها في فقه الشريعة الإسلامية - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، للعدد الخامس، ج2/ ص 10272.

الوجه الرابع - إن القول بربط القرض بمستوى الأسعار يؤدي حتماً في حال ارتفاع الأسعار إلى أن يدفع المقرض إلى المقرض أكثر مما أخذ منه، وهذا ربا، وهو حرام بنص القرآن، مثل أن يقرض شخص قبل عشر سنوات آلاف ليرة، فلو قدرنا بالقيمة يكون الرد يساوي مائة ألف ليرة، وهذا عين الربا⁽¹⁾.

الوجه الخامس - القرض عقد إرفاق له ثوابه جزاؤه من الله عز وجل، وقد ينهي بالتصدق ﴿وَلَنْ تَصْنَعُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾⁽²⁾، فكيف اتجهت الأنظار إلى المقرض بالذات ليتحمل فروق التضخم ومساوئ النظام؟⁽³⁾.
وه المناقشات:

وقد ردت المناقشات بما يلي :

* إن القول بربط القرض بمستوى الأسعار يؤدي إلى زيادة في بعض الأموال وهي ربا ... غير مسلم به؛ لأمر، منها :
أولاً : إن الربا هو الزيادة دون مقابل، والزيادة الموجودة هنا ليست في الواقع إلا زيادة من حيث الشكل والعدد وهذا ليس له أثر، فالزيادة التي وقعت عند التقويم هي ليست زيادة، وإنما المبلغ للمذكور أخيراً هو قيمة

(1) ابن منيع - حكم ربط الحقوق والالتزامات بمستوى الأسعار - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص 18299، الدكتور علي محيي الدين القره داغي - تنقيب قيمة النقود الورقية وأثره على الحقوق والالتزامات على ضوء قواعد الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9857.

(2) سورة البقرة، جزء من الآية 280 .

(3) لفضيلة الدكتور علي أحمد السالوس - النقود الورقية - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، للعدد الثالث، الجزء الثاني، ص 2004 .

المبلغ السابق، وبالتالي فالمبلغان متساويان من حيث الواقع والحقيقة والقيمة .

ثانيا : إن الربا هو الزيادة المشروطة، وهنا لم يشترط الدائن مثلا أية زيادة، وإنما اشترط قيمة ماله الذي دفع، ولذلك قد تنقص في حالة ما إذا ارتفع سعر النقد الذي أقرضه - مثلا - وأصبحت قوته الشرائية أكثر من وقت العقد والقبض .

ثالثا : إنه يمكن أن نشترط مثلا أن يكون الرد بغير العملة التي تم بها العقد في حالة للزيادة، فمثلا لو كان محل العقد ليرة لبنانية فليكن الرد عند الزيادة أو النقص بالريال، أو بالدولار، أو بالجنيه، وهكذا... فاستيفاء الدراهم بدلا من الدينارين، وبالعكس أمر معترف به عند الجمهور .

ثم إن هذه المسألة لم يمتدعها في الأمر، ولا هي من المسائل التي لا نجد فيها نصا لفقهاءنا السابقين في أشباهها، بل نجد لها مثيلات كثيرة في فقهاء الإسلاميين نذكر بعضها هنا : (1).

يقول الإمام الرافعي : فإذا أئلف حلبا وزنه عشرة، وقيمه عشرون فقد نقل أصحابنا العراقيون وجهين فيما يلزمه :

أولها : أنه يضمن العين بوزنها من جنسها، والصنعة بقيمتها من غير جنسها سواء كان ذلك نقد البلد، أو لم يكن، لأننا لو ضممنا لكل بالجنس لقابلنا عشرة بعشرين وذلك ربا.

(1) الدكتور على محيي الدين لقره داغي - تنهذب قيمة النقود الورقية وأثره على الحقوق والالتزامات على ضوء قواعد الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9857 .

وأصحهما عندهم : أنه يضمن الجميع بنقد البلد ، وإن كان من جنسه ولا يلزم الربا (1) .

ونجد أمثلة كثيرة في كل المذاهب الفقهية في باب ضمان المتلفات ، ونجد كذلك في باب العقود عند مالك حيث أجاز أن يعطي الإنسان متقالا وزيادة في مقابل دينار مضروب ، وكذلك أجاز بدل الدينار الناقص بالوازن ، أو بالدينارين ، وروي مثل ذلك عن معاوية - رضي الله عنه - يقول ابن رشد : "وأجمع الجمهور على أن مسكوكه ، وتبره ومصوغه سواء في منع بيع بعضه ببعض متفاضلا لعموم الأحاديث المتقدمة في ذلك ، إلا معاوية فإنه كان يجيز التفاضل بين التبر ، والمصوغ ، لإمكان زيادة الصياغة ، وإلا ما روي عن مالك أنه سئل عن الرجل يأتي دار الضرب بورقه فيعطيه أجره الضرب ويأخذ منهم دنانير ودراهم وزن ورقه ، أو دراهمه ، فقال : إذا كان ذلك لضرورة خروج الرقعة ونحو ذلك فأرجو أن لا يكون به بأس ، وبه قال ابن القاسم من أصحابه ... ، وأجاز مالك بدل الدينار الناقص بالوازن أو بالدينارين على اختلاف بين أصحابه في العدد الذي يجوز فيه ذلك من الذي لا يجوز على جهة المعروف " (2) .
والمقصود بهذا النص أن الزيادة ما دام لها مقابل لا تعتبر ربا ؛ لِأَنَّ الرِّبَا هُوَ الْقَضَاءُ الْمُسْتَحَقُّ لِأَحَدِ الْمُتَعَامِلَيْنِ فِي الْمَعَاوَضَةِ الْخَالِي عَنْ عَوَضٍ شَرْطِيٍّ فِيهِ (3) .

(1) فتح العزيز شرح الوجيز (في الفقه الشافعي) وهو الشرح الكبير للإمام أبي القاسم عبد الكريم ابن محمد الرافعي المتوفى سنة 623 هـ ، الناشر : دار الفكر ، 273/11 .

(2) ابن رشد - بداية المجتهد ، 196/2 .

(3) البابرني (الحنفى) - العناية شرح الهداية ، 8/7 ، ابن الهمام - فتح القدير ، 8/7 ، ابن نجيم الحنفى - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، 138/6 .

رابعاً : إن كان زيادة في الظاهر، فهو في حقيقة الأمر وباطنه ليس زيادة، وإنما هو التماثل في قدر الالتزام والحق الموجب له، فقد أخذ للدائن وقت الالتزام هذا القدر، فلا بد أن يؤديه كما أخذه قدراً .

خامساً : إن المقرض إذا أخذ قيمة قرضه وقت القرض من غير زيادة ولا نقصان لا يعتبر رابحاً، فهل يعتبر مقرض لقرض أخاه السوداني مثلاً مليون جنيه سوداني في وقت كانت قيمة المليون الجنيه عشرة آلاف دولار، ثم كانت قيمة المليون الجنيه وقت السداد ألفي دولار، هل يعتبر هذا المقرض حينما نحكم له بقيمة قرضه وقت القرض وهو عشرة آلاف دولار هل يعتبر رابحاً وقد أخذ قدر قرضه من غير زيادة ولا نقصان ؟ وما هي ربحيته في هذا الصنيع ؟ وإذا قلنا: ليس للمقرض إلا مثل ما أقرضه فأين المثلية في ذلك وقد نقص عليه لتحقيق المثلية خمسمائة في المائة ؟ فالمثلية الشكائية لا قيمة لها ولا اعتبار إذا تخلفت عنها المثلية الجوهرية، فالنفود لا تقصد لذاتها، وإنما يقصد منها ما تحققه من قوة شرائية⁽¹⁾.

سادساً : كل هذا إذا قلنا بمثلية النقود الورقية، أما إذا قلنا : إنها قديمة فلا شك أن الرد يكون فيها بالقيمة، وحينئذ لا يلاحظ العدد، بل القيمة⁽²⁾.

(1) الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع - حكم ربط الحقوق والالتزامات بمستوى الأسعار - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص 18299، 18300.

(2) الدكتور علي محيي الدين القره داغي - تكذيب قيمة النقود الورقية وأثره على الحقوق والالتزامات على ضوء قواعد الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9858 .

• أما عن القول بأن القرض عقد إرفاق له ثوابه وجزاؤه من الله عز وجل، فلقد سبق مناقشته، فليراجع هناك؛ منعا للتكرار .
أدلة القول الثالث :

استدل على الحكم بثبوت القيمة يوم العقد أو وقت ثبوت الحق للحقوق والالتزامات الآجلة إذا كان للتغير أو الانخفاض كثيرا أو فاحشا بما يلي :

أ - للكتاب، ومنه :

1- قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَتَكُونُوا بِهَا إِلَى الْحُكْمِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾ (1).

وجه الآية :

إذا كانت هذه الآية في أول مرادها حرمت على المرء أن يأكل مال نفسه بالباطل، وذلك إذا أنفق المال على وجه البطر والإمراة؛ لأن هذا من الباطل الحرام وليس من الحق، فمن باب أولى يحرم التعدي على حق غيره وأكله بالباطل ولو بثبوت العقد (2).

يقول الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي يرحمه الله تعالى في تفسير هذه الآية : ولا تأخذوا أموالكم أي : أموال غيركم إضافة إليهم؛ لأنه ينبغي للمسلم أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ويحترم ماله، كما يحترم ماله؛ ولأن أكله لمال غيره، يجرى غيره على أكل ماله عند القدرة .

(1) سورة البقرة، الآية 188.

(2) الدكتور ناجي بن محمد شفيق عجم - مفهوم كساد النقود الورقية وأثره في تعيين الحقوق والالتزامات الآجلة حدود التضخم التي يمكن أن تعتبر معه النقود الورقية نقودا كاسدة، العدد التاسع للجزء الثاني، ص 18407 .

ولما كان أكلها نوعين : نوعاً بحق ونوعاً بباطل، وكان المحصرم إنما أكلها بالباطل قيد الله تعالى بذلك⁽¹⁾.

2- وقوله ﷻ : (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ⁽²⁾).

وجه المألة :

كل شيء جاوز حدّه وقدره فهو فاحش، وكل أمر لا يكون مؤلفاً للحق فهو فاحشة⁽³⁾ واستلام صاحب الحق أقل من نصف حقه لا شك فيه مجاوزة للحق، وتدهور قيمة العملة إلى أقل من نصف قيمتها سابقاً وقت ثبوت الحق لا شك أنه كثير غالب وأنه ظلم، والظلم يزال⁽⁴⁾.

(1) الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي المتوفى 1376 هـ - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الناشر : مركز صالح بن صالح الثقافي بحضرة - السعودية، عام 1412 هـ - 1992م، ج1/ ص 228.

(2) سورة الأعراف، جزء من الآية 33.

(3) أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري - تهذيب اللغة، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - 2001م، الطبعة : الأولى، تحقيق : محمد عوض مرعب، ج4 / ص111، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور الثعالبي اللخمي، المتوفى سنة 430 هـ - لغة اللغة ومصر العربية، الطبعة : الثالثة، لمطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، حققه ورتبه ووضع فهرسه : مصطفى السقا - وكيل كلية الآداب بجامعة القاهرة، إبراهيم الأبياري - مدير إدارة إحياء التراث القديم بوزارة المعارف، عبد الحفيظ شلبي - مدير إدارة المكتبات الفرعية بدار الكتب (ج 1 / ص30) .

(4) الدكتور ناجي بن محمد شفيق عجم - مفهوم كساد النقود الورقية وأثره في تعيين الحقوق والالتزامات الآجلة حدود التضخم التي يمكن أن تعتبر معه النقود الورقية نقوداً كاسدة، العدد للتاسع الجزء الثاني، ص 18407 .

ب- السنة، ومنها :

1- ما روى عن جابر عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ :
" لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ " ⁽¹⁾. قال شعيب الأرنؤوط : حسن ⁽²⁾.

وما روى عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله ﷺ
قال : " لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ " ⁽³⁾.

وما روى عن خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت عن
أبي الرجال عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ قال : " لَا ضَرَرَ
وَلَا ضِرَارَ " ⁽⁴⁾.

وما روى عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قضى أن
« لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » ⁽⁵⁾.

وفي رواية أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر : أحمد بن الحسن
وأبو محمد ابن أبي حامد المقرئ وأبو صديق بن أبي الفوارس قالوا :
حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الثُّورِيُّ حَدَّثَنَا
عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّائِي حَدَّثَنَا عَبْدُ

(1) أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني - مسند الإمام أحمد بن حنبل، الناشر :
مؤسسة قرطبة - القاهرة، الأحاديث مثيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، (ج 1 /
ص 313)، حديث 2867، سنن ابن ماجه - 7 / 144، حديث 2332.

(2) أحمد بن حنبل - مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ج 1 / ص 313)، حديث 2867.

(3) مالك بن أنس - موطأ مالك، الناشر : مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، الطبعة :
الأولى 1425هـ - 2004م، المحقق : محمد مصطفى الأعظمي، باب : « الْقَضَاءُ
فِي الْمَرْقُوقِ »، (ج 4 / ص 1078)، حديث 2758، محمد بن إدريس أبو عبد الله
الشافعي - مسند الشافعي، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت، (ج 1 /
ص 224)، حديث 1096.

(4) الدارقطني - سنن الدارقطني، (ج 4 / ص 227)، حديث 83.

(5) سنن ابن ماجه، باب : مَنْ بَكَى فِي حَقِّ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ، (ج 7 / ص 240)،
حديث 2430.

العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن يحيى المازلي عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : « لا ضرر ولا إضرار من ضار »⁽¹⁾ ضره الله، ومن شاق⁽²⁾ شق الله عليه⁽³⁾.

قال عنه البيهقي : تردد به عثمان بن محمد عن الدراوردي⁽⁴⁾. وفي رواية عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن أولوة عن أبي صرمة عن رسول الله ﷺ أنه قال : " من ضار أضار الله به، ومن شاق شق الله عليه " .

قال الشيخ الألباني : حسن⁽⁵⁾. وقال شعيب الأرنؤوط : حديث حسن بشواهد وهذا إسناد ضعيف، لجهالة أولوة مولاة الأنصار وبقي رجال

(1) من ضار : أي قصد إيقاع الضرر بأحد بلاحق . محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني - سنن ابن ماجه، الناشر : دار الفكر - بيروت، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، مع الكتاب : تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، والأحاديث مذكاة بأحكام الألباني عليها، (ج 2 / ص 785) .

(2) شاق : أي قصد إلحاق المشقة بأحد . المرجع السابق .
(3) البيهقي - السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، مؤلف الجوهر النقي: علاه الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن الترمذي، الناشر : مجلس دائرة المعارف للظلمية الكتبة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة : الأولى - 1344 هـ، باب : لا ضرر ولا إضرار، (ج 2 / ص 138)، حديث 11717، الدارقطني - سنن الدارقطني، (ج 3 / ص 77) للفظ البيهقي .

(4) البيهقي - السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، (ج 2 / ص 138).
(5) ابن ماجه - سنن ابن ماجه، باب : من بلى في حق ما يضر بجاره، (ج 2 / ص 785) .

الإسناد ثقات رجال الشيخين⁽¹⁾. وقال عنه الشوكاني : فَإِنَّهُ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ تَشْهَدُ لَهُ كَلِمَاتٌ وَجَزَائِلٌ⁽²⁾.

وضرر صاحب الحق الأجل بفوات أكثر حقه واضح، وهو حرام، والضرر يزال، وإزالة الضرر بتقويم الحق وقت ثبوته بنقد يقلل التحكم والتأثير فيه نسبياً ألا وهو الذهب أمام العملات الورقية⁽³⁾.

2- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ حَمِيدٍ وَهُوَ الْأَعْرَجُ عَنْ مَيْلَمَانَ بْنِ عَتِيقٍ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ " وَضَعَ الْجَوَالِيحَ " .⁽⁴⁾

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه⁽⁵⁾.

(1) مسند أحمد بن حنبل - مؤسسة قرطبة - القاهرة، الأحاديث منبذلة بأحكام شعيب الأرناؤوط عليها، (ج 3 / ص 453)

(2) محمد بن علي بن محمد الشوكاني - نيل الأوطار، باب : ما جاء في وضع الخشب في جدار الجار وإن كره، (ج 5 / ص 312).

(3) الدكتور ناجي بن محمد شفيق عجم - مفهوم كساد النقود الورقية وأثره في تعيين الحقوق والالتزامات الآجلة حدود للتضيغ التي يمكن أن تعبر مع النقود الورقية نقوداً كاسدة، العدد التاسع الجزء الثاني، ص 18408 .

(4) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي - سنن البيهقي الكبرى، الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، 1414 - 1994، تحقيق : محمد عبد القادر عطا، باب : ما جاء في وضع الجائحة، (ج 5 / ص 306)، حديث 10410، النسائي - للمجتبى من السنن - سنن النسائي - (ج 7 / ص 265)، حديث 4529، الحاكم للنيسابوري - المستدرک علی الصحيحین، (ج 2 / ص 47)، حديث 2274.

(5) محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري - المستدرک علی الصحيحین، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، هـ 1411 - 1990، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (ج 2 / ص 47)، حديث 2274 .

وَالْجَائِحَةُ: كُلُّ شَيْءٍ لَا يُسْتَطَاعُ نَفْعُهُ عَادَةً مِنْ أَمْرِ سَمَاوِيٍّ كَبَرْدٍ وَتَلَجٍ وَغَبَارٍ وَسُومٍ - أَوْ رِيحٍ حَارٍّ - وَجَرَادٍ وَقَلَرٍ وَنَارٍ وَخَوٍّ ذَلِكَ... (1).

وقال ابن تيمية: الْجَائِحَةُ هِيَ الْآفَاتُ السَّمَاوِيَّةُ الَّتِي لَا يُكِنُّ مَعَهَا تَضْمِينٌ أَحَدٌ مِثْلُ: الدَّيْبِ وَالْبَرْدِ وَالْحَرِّ وَالْمَطَرِ وَالْجَلِيدِ وَالصَّاعِقَةِ وَخَوٍّ ذَلِكَ (2).

ويقول ابن تيمية أيضا: فَصَّلَ فِي "وَضْعِ الْجَوَائِحِ" فِي الْمُبَاحَثَاتِ وَالضَّمَنَاتِ وَالْمُؤَاجِرَاتِ مِمَّا تَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ. وَذَلِكَ دَاخِلٌ فِي "قَاعِدَةِ تَلَفِ الْمَقْصُودِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ قَبْضِهِ" (3).

3- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ حَكِيمٍ أَبُو ضَمْرَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَغَتْ مِنْ أُخِيكَ نَمْرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا بِمِ تَأْخُذُ مَالِ أُخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ» (4).

قال الدكتور عجم: وبهذا تبدو لنا حكمة وضع النبي ﷺ للجوائح، فلإنها تمنع المنازعات بين الناس وتزيل الأحقاد من قلوبهم، وتكدر أعينهم المفاصد وتجلب المصالح، ولو لم توضع لوقع الناس في حرج في

(1) أبو العباس أحمد الصاوي - حاشية الصاوي على الشرح الصغير، الناشر: دار المعارف، ج 3 / ص 244.

(2) ابن تيمية - مجموع الفتاوى، ج 30 / ص 278.

(3) ابن تيمية - مجموع الفتاوى ج 30 / ص 263.

(4) الإمام مسلم - صحيح مسلم، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، باب: وضع الجوائح، (ج 3 / ص 1190)، حديث 1554، الناشر: دار للجيل بيروت، دار الأفاق الجديدة - بيروت، ج 5 / ص 29، حديث 4058.

معاملاتهم، وإنني أرى التضخم النقدي الخطير من هذه الجوائح كالجفاف والصواعق والزلازل والبراكين التي هي ليست بسبب من صاحب العقد ولا يمكن دفعها⁽¹⁾.

ج- وقد اعتبر مجلس مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي أن التضخم من الجوائح وتعويض المتضرر بتغيير الأسعار وسماها الظروف للطوارئ في دورته الخامسة من 8-16 ربيع الآخر عام 1402هـ، حيث ورد في قراره ما يلي :

ثم إن العقد الذي عقد وفقاً لنظامه الشرعي يكون ملزماً لعاقبيه قضاءً؛ عملاً بقوله تعالى في كتابه العزيز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (2).

ولكن قوة العقد الملزمة ليست أقوى من النص الشرعي الملزم للمخاطبين به كافة، وقد وجد المجمع في مقاييس التكاليف الشرعية، ومعايير حكمة التشريع، أن المشقة لا ينفك عنها التكليف عادة بحسب طبيعته، كمشقة القيام في الصلاة، ومشقة الجوع والعطش في الصيام، لا تسقط التكليف ولا توجب فيه التخفيف، ولكنها إذا تجاوزت الحدود الطبيعية للمشقة المعتادة في كل تكليف بحسبه، أسقطته أو خففته، كمشقة المريض في قيامه للصلاة ومشقة في الصيام، وكمشقة الأعمى والأعرج في الجهاد، فإن المشقة للمرهقة عندئذ بالسبب الطارئ الاستثنائي، توجب تكبيراً استثنائياً يدفع الحد المهرق منه،... فيتضح من ذلك أن الخسارة المعتادة في تقلبات التجارة لا تأثير لها في العقود؛ لأنها من طبيعة

(1) الدكتور ناجي بن محمد شفيق عجم - مفهوم كساد النقود الورقية وأثره في تعيين الحقوق والالتزامات الأجله حدود التضخم التي يمكن أن تعتبر معه النقود الورقية نقوداً كاسدة، العدد التاسع للجزء الثاني، ص 18408 .

(2) سورة المائدة، جزء من الآية 1 .

التجارة، وتقلباتها التي لا تتفك عنها، ولكنها إذا جاوزت للمعتاد المؤلف كثيراً يمثل تلك الأسباب الطارئة .. توجب عندئذ تدبيراً استثنائياً... إذا تبدلت الظروف التي تم فيها التعاقد تبديلاً غير الأوضاع والتكاليف والأسعار تغييراً كبيراً بأسباب طارئة عما لم تكن متوقعة حين التعاقد فأصبح بها تنفيذ الالتزام العقدي يلحق بالملتزم خسائر جسيمة غير معتادة من تقلبات الأسعار في طرق التجارة، ولم يكن ذلك نتيجة تقصير أو إهمال من الملتزم في تنفيذ التزاماته، فإنه يحق للقاضي في هذه الحال عند التنازع وبناء على الطلب، تعديل الحقوق والالتزامات العقدية، بصورة توزع للقدر المتجاوز للمتعاقدين من الخسارة على الطرفين المتعاقدين ...، هذا وإن مجلس المجمع الفقهي يرى في هذا الحل المستمد من أصول الشريعة تحقيقاً للعدل الواجب بين طرفي العقد، ومنعاً للضرر المرهق لأحد المتعاقدين بسبب لا يد له فيه.

وهكذا يقرر المجمع الموقر مبدأ التعويض للمتضرر صاحب الحق الآجل بسبب الجوائح، وإن تدهور قيمة الورق النقدي ... ليس هذا من تقصير صاحب الحق حتى يتحمل الخسارة، إنما هو من الجوائح أو الظروف الطارئة القاهرة، فالعدل يقتضي أن يستوفى من الطرف الآخر للعقد الربح من انخفاض العملة وارتفاع الأسعار ما يعادل الحق للثابت وقت العقد، هذا إذا كان تدهور قيمة العملة كثيراً فاحشاً⁽¹⁾.

(1) قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة للعالم الإسلامي من الدورة الأولى 1398هـ حتى الدورة الثامنة 1405هـ من/99 - 104، الدكتور ناجي بن محمد شافيق عجم - مفهوم كساد النقود الورقية وأثره في تعيين الحقوق والالتزامات الآجلة حدود التضخم التي يمكن أن تعتبر معه للنقود الورقية نقوداً كسادية، العدد التاسع، ج2/ من 18413 وما بعدها .

د- القياس الجلي في الرخص والغلاء يقتضي رد المثل في الفلوس؛ لأنها قيمت على الدراهم والدنانير التي يجب فيها بالاتفاق رد المثل، بجامع الثمنية في الإلحاق وهي العلة المتعدية، لكننا تركنا القياس الجلي إلى الاستحسان وهو القياس الخفي الذي يقتضي رد القيمة بدليل المصلحة والضرورة على رأي الحنفية، والعلة الخفية التي بني عليها الاستحسان هنا أن اجتماع للفلوس مع الدراهم والدنانير في علة الثمنية لا يمنع من حيث آثار كل أن يختلفا في قيمة هذه الثمنية، فالدراهم والدنانير لا تبطل ثمنيتها بحال، وهي في الخلقة ثمن ورخصها اليسير جدًا لا قيمة له، فلا يترتب ضرر محقق للعاقدين حتى يجب رفعه، بخلاف الفلوس والأوراق النقدية فقد تبطل ثمنيتها وقد ترخص كثيرًا، فينظر حينئذ إلى ما انبنى عليها من آثار شغل للزم، فقد فارقت في هذا الحال مماثلة للدراهم والدنانير صورة برخص قيمتها، ولم تفارقه حقيقة في مقدار ما شغلت فيه للزمة مما اصطلح عليه حين العقد وإن لم يقبل هذا في مفارقة الفلوس والدراهم والدنانير، فيمكن اعتبار المفارقة استحسانًا للمصلحة أو للضرورة على رأي الحنفية⁽¹⁾.

المناقشة:

وقد نوقش الاستدلال هذا من عدة وجوه :

الاعتراض الأول :

إن هذا القول يؤدي إلى زيادة في بعض الأموال وهي ربا وهو

(1) د. محمد عبد اللطيف صالح الغرغور - تغير العملة الورقية - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9829 .

حرام بنص القرآن؟ مثل أن يقرض شخص قبل عشر سنوات ألف ليرة، فلو قدرنا بالقيمة يكون الرد يساوي مائة ألف ليرة، وهذا عين الربا⁽¹⁾.

الجواب عن ذلك :

وقد سبق الرد علي ذلك فليراجع هناك؛ منها للتكرار .

الاعتراض الثاني :

إن القول برعاية القيمة يؤدي إلى تحطيم النقود كنقد، وبالتالي تترتب عليه مشاكل لا عد لها ولا حصر .

الجواب عن ذلك : أننا لا نسلم أن ذلك يؤدي إلى تحطيم النقود،

ولما يؤدي إلى أن يكون دورها محصورا بحيث لا تؤدي جميع وظائفها الأربع المعروفة، وهذا لا يضر، حيث اعترف كثير من الاقتصاديين أن نقودنا لا تؤدي هذه الوظائف جميعا، أو لا تؤديها على شكل مقبول، كما أنهم الآن وسعوا مفهوم النقد ليشمل أنواعا كثيرة لا يؤدي بعضها إلا وظيفة واحدة، مع أن ذلك لا يتعارض مع نقيتها.

ومن جانب آخر أن ذلك إنما يحصل إذا لم توضع معايير دقيقة، لكننا ما دمنا نعترف بالنقود الورقية بأنها نقود وإن كانت لا تؤدي جميع الوظائف وتربط إما بمعيار الذهب أو معيار السلعة فإنه في الحقيقة لا تحدث أية مشكلة تذكر، بل هي تحقق العدالة، بالإضافة إلى أننا لا نلجأ إلى عملية التقييم دائما، فلا نلجأ إليه في جميع العقود التي يتم فيها قبض

(1) الدكتور علي محيي الدين القره داغي - تلخيص قيمة النقود الورقية وأثره على الحقوق والالتزامات على ضوء قواعد الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9857 .

الثلث مباشرة، وكذلك لا نلجأ إلى التقويم في العقود التي يكون الثمن فيها موجلاً إلا في حالة الغبن الفاحش (1) .

الاعتراض الثالث :

لماذا لا نعتد بالرخص والغلاء في الذهب والفضة، والحنطة والشعير ونحوهما في الوقت الذي نعتد بهما في النقود الورقية ؟ .

الجواب عن ذلك : أن القضية تتعلق بالمتلي والقيمي، حيث لا ينظر في المتلي إلى القيمة، وأما للقيمي فيلاحظ فيه القيمة.

ثم إن النقود الورقية لا يمكن اعتبارها مثل الذهب والفضة في جميع الأحكام، ولا إلغاء نقديتها، وإنما الحل للوسط هو أنها عند وجود الفرق الشاسع يلاحظ فيها القيمة كالماء الذي أخذه الإنسان في الصحراء فلا يرجع له الماء، وإنما تجب عليه قيمته في ذلك المكان (2).
دليل القول الرابع :

استدل علي رد قيمة العملة النقدية إذا تغيرت حالة ما إذا ما طل المدين في السداد مع القدرة عليه حتى تغير السعر بما يلي :

1- ما روي عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مَطْلُ (3)

(1) الدكتور علي محيي الدين القره داغي - تنهذب قيمة للنقود الورقية وأثره على الحقوق والالتزامات على ضوء قواعد الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9859 .

(2) الدكتور علي محيي الدين القره داغي - تنهذب قيمة النقود الورقية وأثره على الحقوق والالتزامات على ضوء قواعد الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9860 .

(3) (مطل) المطل التسريف وعدم القضاء . صحيح البخاري - محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري للجعفي، الناشر : دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 - 1987 تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، باب : في الحوالة وهل يرجع في الحوالة (ج 2 / ص 799) .

الْغَنَى⁽¹⁾ ظَلَمَ⁽²⁾ وَإِذَا أَتَيْعَ⁽³⁾ أَحْكَمَ عَلَى مَلِيٍّ⁽⁴⁾ فَلْيَتَيْعَ⁽⁵⁾ .
وجه الدلالة :

في الحديث الشريف دلالة على أن المدين إذا كان قادرا على الوفاء ولكنه يماطل، فهو ظالم، وهو مسئول عن هذا الظلم في الدنيا والآخرة، ولا شك أن مسئوليته في الآخرة موكولة إلى الله تعالى وحده، وأما المسئولية الدنيوية فقد بينها النبي ﷺ بقوله : « لِيُ الْوَلَدُ يُحِلُّ عَقوبَتَهُ وَعِرْضَتَهُ » (6) (7).

والمراد من " لِيُ الْوَلَدُ " التولاه ومماطلته بالرغم من أنه يجد ما يسد به ويدفع منه لصاحبه فهذا الموقف منه يحل عرضه وعقوبته ... ومن ثم لا يكون هناك مانع من الحكم عليه بتعويض الدائن عن الأضرار التي لحقت به وعلى الأغص في هذه الصورة التي معنا، حيث تسبب المدين المماطل في إلحاق الضرر بالدائن، حيث انخفضت قيمة العملة وانتقص دون شك حق الدائن (8).

(1) (الغنى) المتمكن من قضاء ما عليه . المرجع السابق .

(2) (ظلم) محرم ومنموم . المرجع السابق .

(3) (أتيع) أحيل . المرجع السابق .

(4) (ملي) ولجد لما يقضي به الدين . المرجع السابق .

(5) سبق عزوه .

(6) (لِيُ الْوَلَدُ) : مطلق القادر على قضاء دينه . (يحل) يبيع لصاحب

الدين . (عرضه) بأن ينكر مطله وعدم وفائه، والعرض هو موضع المدح أو اللوم

من الإنسان) . (صحيح البخاري - (ج 2 / ص 845) .

(7) صحيح البخاري، المنتشر : دار ابن كثير، باب : لصاحب الحق مقال، ج 2 /

ص 845 .

(8) د يوسف محمود قاسم - تغير قيمة الصلة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه

الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، ص 9777 .

2- ضمان المدين ما نقص على الدائن على اعتبار أن مطله من باب الغصب (1).

3- المطل في الدين أو في القرض يضيف مدة زمنية لم تؤخذ في الحساب عند العقد، وبالتالي فإن المطل يثير مشكلة حقيقية تتعلق بالعدل بين الطرفين إذا وجد التضخم المتوقع أو غير المتوقع (2).

المناقشة :

وقد نوقش بأن هذا القول يؤدي إلى زيادة في بعض الأموال وهي ربا وهو حرام بنص القرآن ؟ وسبق بيان ذلك .

وه المناقشة :

وقد سبق رد المناقشة فلتراجع هناك؛ منعا للتكرار .

دليل القول الخامس :

استدل علي أن الحل العادل يكمن في توزيع الخسارة علي طرفي العقد، فلا يتحملها الدائن وحده، ولا يتحملها المدين وحده، بما يلي :

1- إن هذا القول يعطي للقاضي حقاً وسلطة في أن ينظر الفرق الذي حصل في الأسعار بسبب للطرف الطارئ فيحمله على الطرفين معاً، أي يقسمه نصفين، فيحمل كلأ منهما نصف الفرق تحقيقاً للعدل بينهما، إذ ليس من العدل أن ييؤء به أحدهما دون الآخر، ويحق للقاضي أن يمهل الملتزم إذا كان السبب الطارئ مرجو الزوال قريباً، وللقاضي

(1) عبد الله بن سليمان بن منيع - حكم ربط الحقوق والالتزامات بمستوى الأسعار - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص18296.

(2) الدكتور منذر قحط - كساد النقود وانقطاعها بين الفقه والاقتصاد - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص18491 .

سلطة أيضاً إذا لم يكن العقد قد بدئ بتنفيذه، أو كان الذي نفذ منه جزءاً يسيراً أن يفسخ العقد ويلغى التزام المتعهد أو للمقاول، كما يحق له أن يفسخه جزئياً فيما لم يتم تنفيذه، ويحكم للملتزم له بتعويض عادل عن فسخ العقد، كما له أن ينتقص من التزامات الملتزم تخفيفاً عنه، أو يزيد في حقوق الملتزم له، معتمداً رأي أهل الخبرة في ذلك. وهذا كما يبدو حل في منتهى المعقولة والعدل، إذ أن تحميل الفرق كله على أحد الطرفين ظلم واضح له، مع أن الظرف الطارئ ليس من صنعه، وتأثيره يشمل المجتمع كله، وكلا الطرفين من أعضاء المجتمع الذي تأثر بالظرف الطارئ، فلا مبرر لإعفاء أحد الطرفين المتعاقدين من تأثيره، وتحميل الفرق كله على الآخر⁽¹⁾.

2- إن آثار التضخم للفاحش على الدين والالتزامات الموجبة، يعتبر من قبيل المظالم المشتركة، التي لحقت جوراً كلا من الدائن والمدين بغير فعلهما أو تسببهما، مما يستوجب تقسيم الغرم والخسارة فيما علي الطرفين بالتساوي الذي هو القسط والعدل، كما هو الحال في سائر المظالم المشتركة ..⁽²⁾.

(1) الدكتور مصطفى أحمد الزرقا - انخفاض قيمة العملة الورقية بسبب التضخم النقدي وأثره بالنسبة للدين السابقة وفي أي حد يعتبر الانخفاض ملحقاً بالكساد - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص 18239 .

(2) د. زويه حماد - اختياراً فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، الدار: دار الفلم - دمشق، الدار الثمانية - بيروت، الطبعة: الأولى، عام 1421 هـ - 2001م، ص 505 .

مناقشة المآل :

وقد نوقش هذا الدليل بما يلي :

إن القول بتوزيع الخسارة على طرفي العقد كلام وجيه ولكن هذه فتيا، والفتيا إخبار عن الله وليست ملزمة، فإذا قال أحد المتضررين أو المتضرر مثلاً أو الذي لم يتضرر يعني أحد الطرفين : أنا لا أقبل بالصلح، فماذا نقول ؟ لو قال مثلاً أحد: بالقضاء : إننا نقضي عليه بالصلح، فالجواب : ليست كل البلاد - العربية والإسلامية - فيها قانون إسلامي، بل كثير من البلدان العربية والإسلامية تعالي من القانون المدني، والقانون المدني لا علاقة له بما نحن فيه لا من قريب ولا من بعيد، فكيف نفرض على قاض مدني أن يقضي بصلح وهو أصلاً يحكم بقانون نابليون وليس بالفقه الإسلامي ؟ إذن قضية القضاء غير واردة، وقضية الفتيا غير ملزمة⁽¹⁾.

دليل القول السادس :

استدل على أن الحكومة تحكم بنسبة مئوية تضاف على القرض أو إلى الثمن الذي تلخر دفعه بما يلي :

إن العمل بالقول هذا يكون عملاً بالعدل، ورفعاً للظلم، وتصحيحاً للأوضاع، ومحافظة على قيمة الأموال الإسلامية في حال المبادلات الموجلة⁽²⁾.

(1) الدكتور ملثر كحف - كساد النقود وانقطاعها بين الفقه والاقتصاد - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص 1851.

(2) د. محمد سليمان الأتشر - النقود وتقلب قيمة العملة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الخامس، ج 2 / ص 9755.

مناقشة الدليل :

ونناقش هذا : بأنه يفترض الانخفاض دائماً، وهذا أمر يؤدي إلى عدم استقرار قيمة النقود، وعدم استقرار المعاملات بين الناس، والإسلام يحارب ظاهرة التضخم؛ حماية للمجتمع وصيانة للأموال التجارية (1).
القول الواجب :

بعد بيان أقوال الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها، فأميل إلى القول للقليل :
بوجوب رد قيمة النقود الورقية إذا تغيرت قيمتها يوم الوفاء بها عن يوم ثبوتها في الذمة أو يوم العقد؛ وذلك لأسباب، منها :

1- إن التضخم يسبب الضرر في القدر الحقيقي للمبالغ المستلمة، لذا يعد ربط التغيرات بمستوى الأسعار التعويض عن هذا الضرر، وقد منعنا الرسول ﷺ عن الضرر بالنفس أو الإضرار بالغير فقال : " لا ضرر ولا ضرار "، وربط للتغيرات بمستوى الأسعار يصون كليهما من الضرر .

2- دفع القرض يعتبر تعاقداً بين الدائن والمدين، ولا بد للمدين أن يدفع للدائن قدرًا حقيقيًا وليس قدرًا نقيصًا، وربط التغيرات بمستوى الأسعار يمكن له إنجاز هذا الواجب .

3- الأصل في الأشياء الإباحة إلا إذا ورد نص بالتحريم، ولا يوجد أي نص من القرآن الكريم أو السنة النبوية يحرم، أو على الأقل يكره هذا النظام، خاصة إذا قومت بغير جنسها .

4- يؤدي إنكار هذا النظام إلى منع القرض الحسن .

5- يحافظ هذا النظام على قيمة المهر المؤجل .

(1) د. زكي زيدان - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ص 174 .

6- إن ربط التغيرات بمستوى الأسعار يلعب دورًا هامًا لتسهيل التعامل بالعملة الأجنبية في الأسواق .

ولما كانت الشريعة الإسلامية تعمل على جلب المودة والبعد عن الضغينة، وكان فصل القضاء يورث الضغائن؛ فإنني أرى قبل الفصل بين المتنازعين في التعويض عن ضرر صاحب الحق الأجل أن يصطلحا؛ لأن الله ﷻ يقول : ﴿ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾⁽¹⁾، والرد إلى الصلح رد إلى الخير، ويقول عمر بن الخطاب ؓ : "ردوا الخصوم حتى يصطلحوا فإن فصل القضاء يورث الضغائن بين الناس"⁽²⁾، فالصلح يحصل به مقصود رفع الضرر مع التراضي من غير ضغينة؛ ولعموم قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾⁽³⁾ وخبر : " لا ضرر ولا ضرار "⁽⁴⁾، وخبر: " ولم تأخذ مال أخيك بغير حق ؟ " ⁽⁵⁾.

(1) سورة النساء، جزء من الآية 128.

(2) أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني - مصنف عبد الرزاق، الناشر : المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، 1403، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، (ج 8 / ص 303)، أثر 15304، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري - الاستنكار، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1421 - 2000، تحقيق : سالم محمد عطا، محمد علي معوض، (ج 7 / ص 99).

(3) سورة البقرة، جزء من الآية 188 .

(4) سبق عزوه .

(5) سبق عزوه .



وتشتمل على أهم نتائج البحث وتوصياتي فيه :

أولاً : النتائج :

بعد بيان العرض الفقهي لموضوع التضخم النقدي وأثره على الفرد والمجتمع ألخص إلى النتائج التالية :

- ليس هناك حد طبيعي أو شرعي يقضي بأن يكون النقد من مادة مخصصة فإنه لم يرد نص في الكتاب أو السنة ولم يأت إجماع من علماء المسلمين على أن يكون النقد من مادة بعينها وغيرها لا يصلح أن يكون كذلك.
- النقود لا تقصد لذاتها وإنما هي وسيلة للتعامل بها، والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيفما كانت؛ لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.
- يعتبر الورق النقدي المعاصر نقداً قائماً بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة؛ لتحقيق علة الثمنية فيه، واصطلاح الناس على التعامل به، وتطبيق عليه أحكام الصرف وشروطه فيما يتعلق ببيعته وشرائه، باعتبار أن كل عملة من العملات الورقية جنس مستقل بذاته مختلف عن غيره لاختلاف الجهة التي أصدرته .
- إن حكم الورق المالي كحكم النقدين في الزكاة سواء بسواء؛ لأنه يتعامل به كالنقدين تماماً؛ لأن ماله يمكن صرفه وقضائه مصلحه به في أي وقت شاء، فمن ملك النصاب من الورق المالي، ومكث عنده حولا كاملاً وجبت عليه زكاته، ويجري فيها للربا.
- إن النقود الورقية قابلة لتدهور القيمة أكثر من الذهب والفضة، وأن كثيراً من الدول تعاني من مشاكل التضخم النقدي وانخفاض قيمة عملتها، وظهور النزاع بين الناس.

- التضخم ظاهرة مركبة وليست جزئية، كما أنه ظاهرة اجتماعية وسياسية إضافة إلى كونها ظاهرة اقتصادية .
- في حالة التدهور الفاحش تجب قيمة الحق الآجل وقت ثبوته بالذهب .
- التضخم النقدي ذو سمة جوهرية، فهو ابن البيئة التي ظهر فيها، ومن ثم فهو يكتسب خصائص هذه البيئة .
- لا علاقة بين قيمة الحق الآجل والربا؛ لأن الربا زيادة مشروطة وقت ثبوت الحق واعتبار قيمة النقد المنخفض غير مشروط، بل له علاقة بالضمان .
- تغير قيمة النقود الورقية تغيراً كبيراً يعتبر من العيوب الموجبة للضمان، والضمان غير الربا، فهو متعلق بما ينبت في ذمة المدين بنقود ورقية، هل للقيمة الاسمية (العدد) أو للقيمة الحقيقية (القوة الشرائية للنقود أو سلع معينة) والنقود يرد مثلها في القرض، ولكن هل المثل أمثل الصورة أم مثل المعنى ؟ .

ثانياً : التوصيات :

- يوصي الباحث نفسه والمسلمين جميعاً بتقوى الله ﷻ والتمسك بكتابه ورسنة الحبيب رسوله ﷺ ، والوقوف عند حلاله وحرامه .
- أدعو جميع المسلمين أفراداً، وشركات، ومؤسسات، إلى العناية الفائقة بإخراج الزكاة على الوجه المشروع، وعدم إقصائها عن المقدار الواجب أو التحايل أو التغافل عن بعض الأموال التي تجب فيها الزكاة، وأن يخرجوها طيبة بها نفوسهم، تركز بها أموالهم ويسلم للمسلمين اقتصادهم وتآلفهم .
- أدعو جميع المسلمين قبل الفصل بين المتنازعين في التويض عن ضرر صاحب الحق الآجل أن يصطلحا؛ لأن فصل القضاء يورث

الضعفان بين الناس، فالصلح يحصل به مقصود رفع الضرر مع التراضي من غير ضغينة .

- تحرير الربا واستبداله بنظام المشاركة، أو المضاربة؛ وبهذا تلغى تقلبات الأسعار الناشئة عن تقلبات سعر الفائدة .
- محاربة الدعايات والإعلانات المضللة، وتدعيم القيم الإسلامية التي تحول دون تقلبات الأسعار .

وبعد - فهذا ما وفقني الله لتحريره في هذا البحث، وأسأله أن يكون عملاً نافعاً، وهو الموفق للصواب، والحمد لله رب العالمين . وإن لم أكن قد وفقت في فتح ريقه وفتحه، فمسي أن أكون قد ساهمت في إثارة بحثه وطرحه .

وتتدر
أحمد محمد أحمد أبو طه



أولا : القرآن الكريم .

ثانيا : كتب التفسير :

- 1- أبو بكر علي الرازي (الجصاص) الحنفي - أحكام القرآن، الناشر : دار الفكر .
- 2- محمد بن عبد الله الأندلسي (ابن العربي) المالكي - أحكام القرآن، الناشر : دار الكتب العلمية .
- 3- الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - الجامع لأحكام القرآن، الناشر : دار الريان للتراث - القاهرة.
- 4- إسماعيل بن كثير الدمشقي، المتوفى سنة 774هـ - تفسير القرآن العظيم، الناشر : دار التراث العربي - مصر .
- 5- الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي المتوفى 1376 هـ - تفسير الكريم للرحمن في تفسير كلام المنان، الناشر : مركز صالح بن صالح الثقافي بعنيزة - السعودية، عام 1412 هـ - 1992م .
- 6- محمد بن جرير ابن يزيد بن كثير بن غالب الأملّي، أبو جعفر الطبري، المتوفى عام 310 هـ - جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، المحقق : أحمد محمد شاكر، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الأولى، 1420 هـ - 2000 م .
- 7- محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي [المتوفى 516هـ]- معالم التنزيل (تفسير البغوي)، المحقق : حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحارش، الناشر : دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة : الرابعة، 1417 هـ - 1997 م .

ثالثاً : كتب السنة وشروحها

(أ)

- 1- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري - الاستنكار،
الناشر : دار للكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1421 -
2000، تحقيق : سالم محمد عطا، محمد علي معوض .
- 2- محمد بن فتوح الحميدي - الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم،
دار النشر : دار ابن حزم - لبنان/ بيروت - 1423هـ - 2002م،
الطبعة: الثانية، تحقيق : د. علي حسين البواب .
- 3- أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - السنن الكبرى وفي ذيله
الجواهر النقي، مؤلف الجواهر النقي: علاء الدين علي بن عثمان
المارديني الشهير بابن التركماني، الناشر : مجلس دائرة المعارف
للنظامية للكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة: الأولى - 1344هـ
- 4- محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري - المستدرک علی
الصحيحين، الناشر : دار للكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى،
هـ 1411 - 1990، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا .
- 5- سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني - المعجم الكبير،
الناشر : مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية، 1404 -
1983، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي .
- 6- مالك بن أنس - الموطأ، الناشر : مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان،
المحقق : محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة : الأولى 1425هـ -
2004م .

(م)

- 7- محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني - سنن ابن ماجه، الناشر : دار الفكر - بيروت، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، مع الكتاب : تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، والأحاديث منزلة بأحكام الألباني عليها .
- 8- سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي - سنن أبي داود، الناشر : دار الفكر، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد مع الكتاب : تعليقات كمال يوسف الحوت، والأحاديث منزلة بأحكام الألباني عليها.
- 9- أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي - سنن البيهقي الكبرى، الناشر : مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، 1414 - 1994، تحقيق : محمد عبد القادر عطا .
- 10- علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي - سنن الدارقطني، الناشر : دار المعرفة - بيروت ، 1386 - 1966، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني .
- 11- أحمد بن شعيب النسائي - سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، المحقق : مكتب تحقيق التراث، الناشر : دار المعرفة - بيروت، الطبعة : الخامسة 1420هـ .

(م)

- 12- محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1414 - 1993، تحقيق : شعيب الأرنؤوط .
- 13- محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي - صحيح البخاري، الناشر : دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، للطبعة الثالثة، 1407 - 1987، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، صحيح البخاري مع فتح

البياري، الناشر : مؤسسة مناهل العرفان - بيروت - مكتبة الغزالي - دمشق.

14- معلم بن الحجاج أبو الحسين التقشيري النيسابوري - صحيح مسلم، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت : تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، صحيح معلم الناشر : دار الجيل - بيروت، دار الأفق الجديدة - بيروت، صحيح معلم مع شرح للنووي، الناشر : مؤسسة مناهل العرفان - بيروت - مكتبة الغزالي - دمشق .

(م)

15- سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري للطائفة - مسند أبي داود الطيالسي، الناشر : دار المعرفة - بيروت .

16- الإمام أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني - مسند الإمام أحمد بن حنبل، الناشر : مؤسسة قرطبة - القاهرة . مسند الإمام أحمد بن حنبل، الناشر : مؤسسة قرطبة - القاهرة، الأحاديث منزلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها .

17- محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي - مسند الشافعي، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .

18- أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني - مصنف عبد الرزاق، الناشر : المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، 1403، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي .

(ن)

19- جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (الحنفي) - نصب للراية في تخرير أحاديث الهداية، الناشر : دار الحديث .

20- محمد بن علي بن محمد الشوكاني - نيل الأوطار من أحاديث سيد
الأخبار شرح منقلى الأخبار، الناشر : إدارة الطباعة المنيرية، مع
الكتاب : تعليقات بميرة لمحمد منير الدمشقي .

رابعاً : كتب الفقه :

الفقه الحنفي

- 1- زين الدين بن إبراهيم (ابن نجيم الحنفي) - البحر الرائق شرح كنز
الدقائق، الناشر : دار للكتاب الإسلامي .
- 2- أبو بكر محمد بن علي الحدادي العبادي (الحنفي) - الجوهر النيرة،
الناشر : المطبعة الخيرية .
- 3- محمد بن محمد بن محمود البابرتي (الحنفي) - العناية شرح الهداية،
الناشر : دار الفكر .
- 4- محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (الحنفي) - المبسوط، الناشر :
دار المعرفة .
- 5- عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني (الحنفي) - اللباب في شرح
الكتاب، المحقق : محمود أمين النواوي، الناشر : دار للكتاب العربي.
- 6- أبو بكر مسعود بن أحمد الكاساني (الحنفي) - بدائع الصنائع في
ترتيب الشرائع، الناشر : دار للكتب العلمية .
- 7- عثمان بن علي الزيلعي (الحنفي) - تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق،
الناشر : دار للكتاب الإسلامي .
- 8- محمد بن فرموز (ملا خسروا) الحنفي - درر الحكام شرح غرر
الأحكام، الناشر : دار إحياء الكتب العربية .
- 9- محمد أمين بن عمر (ابن عابدين) - رد المحتار علي الدر المختار،
الناشر : دار للكتب العلمية .

10- محمد بن محمد بن محمود البابر تي الحنفي - شرح الهداية، الناشر : دار الفكر .

11- العلامة معين الدين الهروي، المعروف بملا مسكين - شرح ملامسكين علي كنز الدقائق في فروع الحنفية لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، الطبعة : المطبعة الخيرية 1342هـ، الطبعة : الثانية.

12- كمال الدين بن عبد الواحد بن الهمام (الحنفي) - فتح القدير، الناشر: دار الفكر .

13- مجموع رسائل ابن عابدين، طبعة : درسعادت، الناشر : المكتبة الهاشمية - دمشق .
الفقه المالكي :

1- أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي، (المتوفى : 450هـ) - البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة]، حققه : د محمد حجي وآخرون، الناشر : دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة : الثانية، 1408 هـ - 1988م.

2- أبو البركات، سيدي أحمد بن محمد بن أحمد، الشهير بالرددير، المتوفى سنة 1201هـ - الشرح الكبير على مختصر الشيخ خليل للإمام أبي الضياء خليل بن إسحاق بن موسى المتوفى سنة 776هـ، مع حاشية السوقي، الناشر : دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي .

3- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، المتوفى سنة 463 هـ - للكافي في فقه أهل المدينة، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت، عام 1407 .

- 4- مالك بن أنس بن مالك الأصبحي - المدونة، الناشر: دار الكتب العلمية.
- 5- أحمد بن إدريس القرافي المالكي - أنوار البروق في أنواع الفروق، الناشر: عالم الكتب .
- 6- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المتوفى سنة 595هـ - بداية المجتهد، الناشر: مصطفى الطبلي، للطبعة: الخامسة، 1401هـ - 1981م .
- 7- أبو سعيد خلف بن أبي القاسم القيرواني البراذعي، إمام القرن الرابع الهجري] - تهذيب مسائل المدونة، المسمى: التهذيب في اختصار المدونة، تحقيق وتعليق: أبو الحسن أحمد فريد المزدي .
- 8- ابن عرفة - حاشية النسوقي علي الشرح الكبير للدريز، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي .
- 9- حاشية الإمام الرهوني علي شرح الزرقاني لمختصر خليل، الناشر: دار الفكر - بيروت، عام 1398هـ - 1978م .
- 10- أبو العباس أحمد الصاوي - حاشية للصاوي على الشرح الصغير، الناشر: دار المعارف .
- 11- محمد بن عبد الله الخرخشي - شرح مختصر خليل للخرشي، الناشر: دار الفكر .
- 12- محمد بن أحمد بن محمد (عليش) - منح الجليل شرح مختصر خليل، الناشر: دار الفكر .
- 13- محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الخطاب) - مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، الناشر: دار الفكر .

الفقه الشافعي:

- 1- محمد بن محمد الغزالي أبو حامد - إحياء علوم الدين، الناشر : دار المعرفة - بيروت .
- 2- الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المتوفى سنة 911هـ - الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، الناشر : مصطفى الحلبي، الطبعة : الأخيرة، عام 1378هـ - 1959م .
- 3- الإمام الشافعي، محمد بن إدريس، المتوفى سنة 204 هـ - الأم، الناشر : دار المعرفة .
- 4- الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، المتوفى سنة 911هـ - الحاوي للفتاوي، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت، عام 1402هـ - 1983م .
- 5- الإمام النووي - أبو زكريا يحيى الدين بن شرف - المجموع شرح المذهب، تحقيق وتعليق : محمد نجيب المطيعي، الناشر : مكتبة الإرشاد - جدة - السعودية . المجموع شرح المذهب، طبعة : مطبعة المنيرية .
- 6- الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي، المتوفى سنة 676هـ - روضة الطالبين ومعه المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي، ومنقهي التنبوع فيما زاد علي الروضة من الفروع للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ج3/ ص 46.
- 7- عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام - قواعد الأحكام في مصالح الأئام، الناشر : دار الكتب العلمية .

8- محمد بن شهاب الدين الرملي - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج،
الناشر: دار الفكر .

9- الإمام أبو القاسم عبد الكريم ابن محمد الرافعي المتوفى سنة 623هـ -
فتح العزيز شرح الوجيز (في الفقه الشافعي) وهو الشرح الكبير،
الناشر: دار الفكر .

الفقه الحنبلي:

1- محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله - إعلام الموقعين عن
رب العالمين، الناشر: دار الجيل - بيروت، 1973، تحقيق: طه
عبد الرؤوف سعد . إعلام الموقعين عن رب العالمين، الناشر: دار
الكتب العلمية .

2- علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالح،
المتوفى سنة 885هـ - الإتيان في معرفة الأراج من الخلاف
على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، الناشر: دار إحياء التراث العربي
بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ .

3- نقي الدين ابن تيمية - للفتاوى الكبرى، الناشر: دار الكتب العلمية.
الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، 1386، تحقيق:
حسنين محمد مخلوف .

4- محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقسمي
الراميني ثم الصالح (المتوفى: 763هـ) - الفروع و تصحيح
الفروع - كتاب الفروع و معه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن
سليمان المرداوي، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي،
الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الطبعة الأولى 1424 هـ -
2003 م .

5- إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى : 884هـ) - المبدع شرح المقنع، الناشر : دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة : 1423هـ / 2003م.

6- عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد - المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، الناشر : دار الفكر - بيروت، الطبعة : الأولى، عام 1405 .

7- عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي، (المتوفى : 1392هـ) - حاشية الروض للمربع شرح زاد المستقنع، الطبعة : الأولى، عام 1397 هـ .

8- منصور بن يونس البهوتي - شرح منتهي الإرادات، الناشر: عالم الكتب.

9- منصور بن يونس البهوتي - كشف القناع عن متن الإقناع، الناشر : دار الكتب العلمية.

10- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، المتوفى مبنة 728هـ - مجموع فتاوى ابن تيمية، المحقق : أنور الباز - عامر الجزار، الناشر: دار الوفاء، الطبعة : الثالثة، 1426 هـ - 2005م .

11- مصطفى بن سعد بن عبدة الرحيباني الحنبلي - مطالب أولى النهي في شرح غاية المنتهى، الناشر : المكتب الإسلامي .

الفقه الظاهري:

1- علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي أبو محمد - المطى بالآثار، الناشر : دار الفكر .

الفقه الزيدي :

1- أحمد بن يحيى بن المرتضى - البحر الزخار في فقه الزيدية، الناشر : دار الكتاب الإسلامي .

2- أحمد بن قاسم العنسي الصنعاني - التاج المذهب لأحكام المذهب فسي
فقه الزيدية الناشر : مكتبة اليمن .

للفقه الإمامي :

1- المحقق البحراني قدس سره، المتوفى سنة 1186هـ - الحقائق
الناضرة، تحقيق : محمد نقي الأيرواني، الناشر : جماعة المرسين -
قم .

2- العلامة الحلي قدس سره، المتوفى سنة 726هـ - تذكرة الفقهاء،
تحقيق : مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الناشر : مؤسسة آل البيت
لإحياء التراث - قم، الطبعة : الأولى، عام 1420هـ طبعة : ستاره
- قم .

3- المحقق الحلي قدس سره، المتوفى سنة 676هـ - شرائع الإسلام في
مسائل الحلال والحرام في فقه الإمامية، الناشر : لانتشارت الاستقلال
- طهران 1409هـ، تحقيق : السيد صادق الشيرازي، طبعة : أمير
- قم.

4- ابن زهرة الحلبي، المتوفى سن 585هـ - غنية للزروع إلى علمي
الأصول والفروع، تحقيق : الشيخ إبراهيم البهاري - بإشراف الشيخ
السبحاني، الناشر : مؤسسة الإمام الصادق، الطبعة : الأولى، عام
1417 هـ، طبعة : اعتماد قم .

5- العلامة الحلي قدس سره، المتوفى سنة 726هـ - مختلف الشيعة،
تحقيق : لجنة التحقيق - مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر والمطبعة:
مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة،
للطبعة : الأولى، عام 1412هـ .

- 6- الشهيد الثاني، المتوفي سنة 966هـ - ممالك الأفهام، تحقيق ونشر :
مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة : الأولى، عام 1416هـ، طبعة:
مؤسسة ياسدار اسلام .
- 7- د. أحمد فتح الله - معجم ألفاظ الفقه للجعفري، الطبعة : الأولى عام
1415هـ .
- 8- السيد الكلبيكاني قدس، المتوفي سنة 1414هـ - هداية العباد، الناشر:
دار القرآن الكريم، الطبعة : الأولى، عام 1412هـ .
الفقه العلم:
- 1- الشيخ محمود محمد خطاب السبكي، المتوفي سنة 1352هـ -
1933م - للدين الخالص (إرشاد الخلق إلى دين الحق)، تحقيق: أمين
محمود خطاب، الطبعة : الثالثة، عام 1406هـ - 1985م .
- 2- أد. وهبة الزحيلي - المعاملات المالية للمعاصرة، للناشر : دار الفكر
للمعاصر - بيروت - لبنان، دار الفكر - دمشق - سورية .
- 3- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت - الموسوعة
للفقهية، الناشر : وزارة الأوقاف الكويتية .
- 4- الدهلوي - حجة الله البالغة، الناشر : دار التراث - القاهرة، الطبعة :
الأولى، عام 1355هـ .
- 5- الشيخ أحمد ابن الشيخ محمد الزرقاء، المتوفي سنة 1938م - شرح
القواعد الفقهية، الناشر : دار القلم - دمشق، عام 1428هـ -
2007م، الطبعة : الثانية .
- 6- د. يوسف القرضاوي - فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها
في ضوء القرآن والسنة، للناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة،
عام 1397هـ - 1977م .

كتب أصول الفقه:

- 1- محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى : 1250هـ) - إرشاد للفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، المحقق : الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، قدم له : الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر : دار الكتاب العربي، الطبعة : للطبعة الأولى 1419هـ - 1999م .
- 2- الإمام محمد بن محمد الغزالي - المستصفي، الناشر : دار الكتب العلمية.

المجلات والرسائل والدوريات :

- 1- د. محمود محمد الشاعر - أثر تغير قيمة النقود علي الالتزامات في الفقه الإسلامي - رسالة دكتوارة من كلية الشريعة والقانون بالقاهرة.
- 2- ستر بن ثواب الجعيد - أحكام الأوراق النقدية والتجارية - رسالة ماجستير 1405هـ - 1406هـ، - المملكة العربية السعودية - جامعة أم القرى، كلية للشريعة والدراسات الإسلامية.
- 3- الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء - مجلة للبحوث الإسلامية، الناشر : الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء .
- 4- مجلة للشريعة والدراسات الإسلامية - للكويت .
- 5- مجلة كلية للدراسات الإسلامية والعربية للبحوث بالمنصورة - مصر .
- 6- مجلة لواء الإسلام، العدد الثامن عام 1370 هـ .
- 7- مجلة مجمع للفقه الإسلامي .
- 8- مجلة دراسات اقتصادية إسلامية .
- 9- جريدة الوسط .
- 10- مجلة للبحوث الفقهاء المعاصرة .
- 11- مجلة الاقتصاد الإسلامي - بنك دبي الإسلامي .

12-مجلة المسلم المعاصر - بيروت .

أبحاث في الاقتصاد :

(١)

1- د. علي محمد القره داغي - أثر التضخم والكساد في الحقوق والالتزامات الآجلة وموقف الإسلام منه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .

2- د. رفيق يونس المصري - آثار التضخم علي العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية، الناشر: دار المكبي.

3- مضر نزار العاني - أحكام تغير قيمة العملة النقدية وأثرها في تسديد القرض، الناشر : دار النفائس - الأردن.

4- د. عباس أحمد الباز - أحكام صرف النقود والعملات في الفقه الإسلامي، وتطبيقاته للمعاصرة، للناشر : دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة : الثانية، عام 1420هـ - 1999م.

5- الشيخ محمد عبده عمر - أحكام النقود الورقية وتغير قيمة العملة في نظر الشريعة الإسلامية، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .

6- فضيلة القاضي محمد تقي الدين العثماني - أحكام النقود والعملات، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .

7- د. محمود محمد نور، د. عبد الله عابد - أسس ومبادئ النقود والبنوك، طبعة : بدون .

8- د. فؤاد هاشم عوض - اقتصاديات النقود والتوازن للنقدي، الناشر : دار النهضة العربية، عام 1984.

9- د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد - اقتصاديات النقود - رؤية إسلامية، طبعة : 1996م .

- 10-د. السيد عبد المولي - لقتصاديات النقود والبنوك مع دراسة خاصة للنظم النقدي والمصرفي المصري، الناشر : دار النهضة العربية - القاهرة، عام 1998م .
- 11-أد . حسن علي الشاذلي - الاقتصاد الإسلامي - مصادره وأسسه، المال وتنميته، دراسة مقارنة، الناشر : دار الكتاب الجامعي، الطبعة: الثانية، عام 1416هـ - 1996م .
- 12-د. مصطفى رشدي شحبة - لقتصاديات النقود والمصارف والمال، الناشر : دار المعرفة الجامعية، الطبعة : السادسة، عام 1996م .
- 13-د. مجدي محمود شهاب - الاقتصاد للنقدي (النظرية النقدية - المؤسسات النقدية - تطور للنظام النقدي والمصرفي المصري واللبناني - التوجه الإسلامي للنظام المصرفي)، الناشر : الدار الجامعية، عام 1988م .
- 14-د. أحمد حسن - الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي - قيمتها وأحكامها، الناشر : دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان، دار الفكر - دمشق - سورية .
- 15-د. خالد أحمد سليمان شبكة - التضخم وأثره علي الدين، الناشر : دار الفكر الجامعي - الإسكندرية، عام 2008م .
- 16-د.فكري أحمد نعمان - النظرية الاقتصادية في الإسلام، الناشر : دار القلم - دبي، توزيع : المكتب الإسلامي - بيروت .
- 17-د. علي أحمد السالوس - أثر تغير قيمة النقود في الحقوق والالتزامات - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .
- 18-مضر نزار العاني - أحكام تغير قيمة العملة النقدية وأثرها في تسديد القرض، الناشر : دار النفائس - الأردن.

- 19- الدكتور علي أحمد السالوس - أحكام النقود واستبدال العملات في الفقه الإسلامي، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .
- 20- د. يوسف قاسم - أسباب تدهور قيمة النقود في العصر الحالي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .
- 21- د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد - اقتصاديات النقود رؤية إسلامية، الطبعة : الأولى عام 1996م .
- 22- د. علي أحمد السالوس - التضخم والكساد في ميزان الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .
- 23- د. شوقي أحمد دنيا - التضخم والربط القياسي دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .
- 24- رمزي زكي: التضخم المستورد، ط. دار المستقبل العربي 1986 .
- 25- د. وجدي محمود حسين - اقتصاديات النقود والبنوك ومداخل النظم المصرفية في البلدان النامية والاقتصاد الإسلامي، طبعة : 2001-2002م .
- 26- د. عبد الرحمن يسري أحمد - الربط القياسي للأجور بالمستوى العام للأعباء تحليل من منظور إسلامي لمشكلة الأجور في ظل التضخم والعلاج المقترح، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .
- 27- د. عجيل النشمي - العملة وأحكامها في الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الصادرة عن كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت .
- 28- د. فاروق حسين - النقود والبنوك، الطبعة : عام 2001م - 2002م .
- 29- الدكتور علي أحمد السالوس - النقود الورقية- بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .

30- د . محمد سليمان الأشقر - النقود وتقلب قيمة العملة - بحث منشور
بمجلة مجمع للفقہ الإسلامي .

31- الدكتور مصطفى أحمد الزرقا - انخفاض قيمة العملة الورقية بسبب
التضخم النقدي وأثره بالنسبة للدين السابقة وفي أي حد يعتبر
الانخفاض ملحاً بالكساد- بحث منشور بمجلة مجمع للفقہ الإسلامي.

32- د. فاروق حسين - النقود والبنوك، طبعة: دار الهادي للطباعة، عام
1994م.

33- د. مصطفى شبيحة - الاقتصاد النقدي والمصرفي، الناشر : الدار
الجامعية - بيروت، عام 1981م، الناشر : دار المعرفة الجامعية،
عام 1995م .

34- د. خالد بن عبد الله المصلح - التضخم النقدي في الفقہ الإسلامي،
الناشر : دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة : الأولى، صفر
عام 1427هـ.

35- د . محمد علي سميان - التكيف الفقهي للفلوس وبيان أحكامها
للشرعية وآثارها الاقتصادية، بحث منشور بمجلة للشرعية
والدراسات الإسلامية - الكويت.

36- د. محمد علي القري - الحسابات والودائع المصرفية - بحث منشور
بمجلة مجمع للفقہ الإسلامي .

37- د. أحمد صبحي أحمد العبادي - السياسة النقدية والمالية في الإسلام
ودورها في معالجة التضخم، بحث منشور بمجلة للشرعية والدراسات
الإسلامية - الكويت .

38- د. أحمد عطية الله - المقاموس السياسي، الناشر : دار النهضة العربية
- بيروت، عام 1968م، الطبعة : الثالثة .

- 39-د. محمد عثمان شبيب - المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الناشر : دار النفائس، الطبعة : السادسة، عام 1427هـ - 2007م .
- 40-د. محمد عبد اللطيف الغرفور - النقود الورقية - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .
- 41-د. يوسف الزامل - النقود والبنوك والأسواق المالية، الناشر : إصدار الجمعية السعودية للمحاسبة، الطبعة : الأولى، عام 1421هـ .
- 42-د. علي أحمد السالوس - النقود واستبدال العملات دراسة وحوار، الناشر : مكتبة الفرح - الكويت.
- 43-د . عوف محمود الكفراوي - النقود والمصارف في النظام الإسلامي، الناشر : دار الجامعات المصرية - إسكندرية .
- 44-د. سعيد الخضري - الاقتصاد النقدي والمصرفي، الناشر : مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، عام 1999.
- 45-د. سعيد الخضري - الاقتصاد النقدي والمصرفي، الناشر : مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، عام 1999 م .
- 46-د. عبد الحميد محمود نصر - الاقتصاد الكلي - النظرية المتوسطة، الناشر : دار الخريجي للنشر والتوزيع - الرياض .
- 47-د. غازي حسين عناية - التضخم المالي، الناشر : مؤسسة شباب الجامعة، عام 1405هـ .
- 48-د. يوسف كمال محمد - للمصرفية الإسلامية - السياسة النقدية، الناشر : دار الوفاء للطباعة والنشر .
- 49-د. ضياء مجيد - لقتصاديات النقود والبنوك، الناشر : مؤسسة الجامعة - الإسكندرية، عام 2005م .

50-د. يوسف عبد الوهاب نعمة الله - النقود في النشاط الاقتصادي،
الناشر : مؤسسة ومكتبة خدمة العلم، عام 1391هـ .

51-د. يوسف عبد الوهاب نعمة الله - النقود في النشاط الاقتصادي،
الناشر : مؤسسة ومكتبة خدمة العلم، عام 1391هـ .

(ب)

52-الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع - بحث في الذهب في بعض
خصائصه وأحكامه، بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .

53-الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع - بحوث في الاقتصاد الإسلامي
(الورق النقدي حقيقة وحكما)، الناشر : المكتب الإسلامي .

54-د.محمد سليمان الأشقر، د . ماجد محمد أبو رخية، د. محمد عثمان
شبيب، د.عمر سليمان الأشقر - بحوث فقهية في قضايا اقتصادية
معاصرة، الناشر : دار الفرائس - الأردن .

(ت)

55-ابن بطوطة - تحفة للنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار،
الناشر : دار صادر - بيروت، 1984م .

56-د. أحمد حسن أحمد الحسيني - تطور النقود في ضوء الشريعة
الإسلامية، الناشر : دار المدني - جدة، الطبعة : الأولى، عام
1410هـ - 1989م .

57-د. زكي زكي حسين زيدان - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية
وأثرها على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد
الوضعي، الناشر : دار الفكر الجامعي - الإسكندرية، عام 2006م .

58-د. هائل عبد الحفيظ دلود - تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية،
الناشر : للمعد العالي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد
الإسلامي - القاهرة، الطبعة : الأولى، عام 1418هـ - 1999م .

- 59-أ. د . يوسف محمود قاسم - تغيير قيمة العملة- بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .
- 60-د. عبد الهادي علي النجار - تغيير قيمة النقود في الفكر المعاصر وفي الحضارة الإسلامية - بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة المنصورة .
- 61- د. هدي المسعيد محمد سلامة - تغيير قيمة النقود الورقية وأثره في الحقوق والالتزامات، دراسة فقهية مقارنة، بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة. الدكتور على محيى الدين القره داغى - تذبذب قيمة النقود الورقية وأثره على الحقوق والالتزامات على ضوء قواعد الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .
- 62-د. نزيه كمال حماد - تغيرات النقود والأحكام المتعلقة بها في الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .
- 63-الشيخ محمد عبده عمر - تغيير قيمة العملة والأحكام المتعلقة فيها في فقه الشريعة الإسلامية - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .
- 64-الشيخ محمد على التسخيري - تغيير قيمة العملة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .
- 65-الدكتور عجيل جاسم النشيمي - تغيير قيمة العملة في الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .
- 66-الدكتور عجيل جاسم النشيمي - تغيير قيمة العملة في الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .
- 67-د. محمد عبد اللطيف صالح الفرغور - تغيير العملة الورقية - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .

68-د. شوقي أحمد دنيا - تقلبات القوة الشرائية للنقود وأثر ذلك علي
الائتمان الاقتصادي والاجتماعي - بحث منشور بمجلة المسلم
للمعاصر - بيروت .

(ح)

69-الشيخ عبد الله بن بيه - حكم الشرع في تعديل ما ترتب بئمة المدين
- بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية للمعاصرة .

(د)

70- د. محمد دويدار - دروس في الاقتصاد النقدي والتطور الاقتصادي،
الناشر : دار الجامعات المصرية - الإسكندرية .

71-د. عبد الرحمن يسري أحمد- دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي،
الناشر : دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1988 .

(ف)

72-د. يوسف كمال محمد - فقه الاقتصاد النقدي، الناشر : دار الهداية -
القاهرة، الطبعة: الأولى، عام 1414هـ - 1993م .

(ق)

73-د. عبد الرحمن يسري أحمد - قضايا إسلامية معاصرة في النقود
والبنوك والتمويل، الناشر : للدار الجامعية .

74-د. محمد علي بن حسين الحريري - قيمة النقود وأحكام تغيراتها في
الفقه الإسلامي - بحث منشور بمجلة البحوث الإسلامية .

75- د . نزيه حماد - قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، الناشر:
دار القلم - دمشق، للدار الشامية - بيروت، الطبعة : الأولى، عام
1421 هـ - 2001م .

(ك)

- 76- الدكتور منذر قحف - كساد النقود وانقطاعها بين الفقه والاقتصاد - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .

(ل)

- 77- روبرت زالير - لعبة النقود الدولية، ترجمة: عماد عبد الرؤوف أبو طالب، الناشر : مكتبة مدبولي - للقاهرة .

(م)

- 78- د. محمود محمد نور - مدخل في النقود والبنوك، الناشر : مكتبة التجارة والتعاون .

- 79- د. شوقي أحمد دنيا - التضخم - مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره - بحث منشور بمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي .

- 80- د. إسماعيل محمد هاشم طه - مذكرات في النقود والبنوك، الناشر : دار النهضة العربية - بيروت .

- 81- نبيه عطاس - معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، الناشر : مكتبة لبنان، الطبعة : الأولى، عام 1980 م .

- 82- د. عبد الحميد الغزالي، د. محمد خليل البرعي - مقدمة في الاقتصاديات الكلية (النقود والبنوك)، الناشر : مكتبة القاهرة الحديثة .

- 83- د. محمد بن علي القرني - مقدمة في النقود والبنوك، الناشر : مكتبة دار جدة، الطبعة : الأولى عام 1417هـ .

- 84- د. أحمد يوسف للشحات، د. عبد الهادي محمد مقبل - مبادئ النقود والبنوك، طبعة : بدون، الناشر : بدون .

- 85- د. ناجي بن محمد شفيق عجم - مفهوم كساد النقود وأثره في تعيين الحقوق والالتزامات الآجلة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .

86- الدكتور ناجي بن محمد شفيق عجم - مفهوم كساد النقود الورقية وأثره في تعيين الحقوق والالتزامات الآجلة حدود التضخم التي يمكن أن تعتبر معه النقود الورقية نقوداً كاسدة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .

87- الدكتور محمد نقي العثماني - مسألة تغير قيمة العملة وربطها بقائمة الأسعار العملة - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .

88- د. محمد زكي شافعي - مقدمة في النقود والبنوك، الناشر : دار النهضة العربية - بيروت، عام 1970م .

89- عبد الله بن سليمان بن منيع القاضي بحكمة التمييز بمكة المكرمة - موقف الشريعة الإسلامية من ربط الحقوق والالتزامات المؤجلة بمستوى الأسعار - بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي .

(ن)

90- د. ناظم الشمري - النقود والمصارف، الناشر : وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل 1408هـ .

91- د. نبيل الروبي - نظرية للتضخم، الناشر : مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية، للطبعة : الأولى، عام 1976م .

92- أحمد أبو الفتوح الداقة - نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، الناشر : مؤسسة شباب الجامعة، عام 1998م .

93- د. سامي خليل - نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، طبعة : مطابع الأهرام - القاهرة .

كتب اللغة العربية والتراجم وللقانون :

1- سعدي أبو جيب - القاموس الفقهي لغة وإصطلاحاً، الناشر: دار

الفكر دمشق - سورية، تصوير 1993 م الطبعة الثانية 1408 هـ -

1988 م .

- 2- العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، المتوفي سنة 817 هـ - القاموس المحيط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثانية، 1407هـ - 1987م .
- 3- نقابة المحامين - القانون المدني، الناشر : شركة ناس للطباعة - القاهرة عام 2006م - مصادر الالتزام .
- 4- الشيخ الإمام العلامة أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيسومي المقرئ -المصباح المنير في غريب الشرح، الناشر : المكتبة العلمية - بيروت.
- 5- المعجم الوجيز، طبعة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2003 - 2004م.
- 6- إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار- المعجم الوسيط، تحقيق / مجمع اللغة العربية . طبعة : مطابع الأوفست - القاهرة، الطبعة : الثالثة .
- 7- د. عبد الرزاق السنهوري - الوسيط في شرح القانون المدني - مصادر الالتزام، الناشر : دار النشر للجامعات المصرية، عام 1952 م .
- 8- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري- تهذيب للغة، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - 2001م، الطبعة : الأولى، تحقيق: محمد عوض مرعب .
- 9- محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري - لسان العرب، الناشر : دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى .
- 10- الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - مختار الصحاح، ترتيب السيد محمد خاطر، الناشر : دار نهضة مصر للطبع والنشر .

- 11- فتوح البلدان - البلائري، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة .
- 12- عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور الثعالبي النيسابوري، المتوفى سنة 430 هـ - فقه اللغة وصرّ الحربية، الطبعة : الثالثة، لمطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، حققه ورتبه ووضع فهرسه : مصطفى السقا - وكيل كلية الآداب بجامعة القاهرة، إبراهيم الأبياري - مدير إدارة إحياء التراث القديم بوزارة المعارف، عبد الحفيظ شلبي - مدير إدارة المكتبات الفرعية بدار الكتب .
- 13- مقنمة ابن خلدون .
- 14- تاريخ ابن خلدون .

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
3	المقدمة وخطة البحث
7	الفصل الأول : حقيقة النقود .
10	المبحث الأول: ماهية النقود
10	المطلب الأول : ماهية النقود عند علماء اللغة العربية
	المطلب الثاني: ماهية النقود عند فقهاء الشريعة الإسلامية
12	
16	النقود في اصطلاح الفقهاء المعاصرين
18	ماهية النقود في اصطلاح علماء الاقتصاد الوضعي
23	المبحث الثاني : أنواع النقود
23	النوع الأول : للنقود السلعية .
25	النوع الثاني : النقود المعدنية .
28	أنواع النقود المعدنية.
30	خصائص النقود المعدنية (الذهب والفضة).
31	وظائف النقود المعدنية .
34	النوع الثالث : النقود الورقية والمصرفية .
36	أولاً : النقود الورقية .
38	أنوع للنقود الورقية
38	أ- النقود الورقية البديلة أو النائبة
39	ب- للنقود الورقية الوثيقة .
39	جـ - النقود الورقية الإلزامية .
40	ثانياً : النقود المصرفية.
43	المبحث الثالث : التكيف الفقهي للنقود المعاصرة .

رقم الصفحة	الموضوع
43	المطلب الأول : التكيف الفقهي للفلس
44	ماهية الفلس في اللغة العربية .
44	ماهية الفلس في اصطلاح الفقهاء.
45	التكيف الفقهي للفلس
55	المطلب الثاني : التكيف الفقهي للنقود الورقية .
67	الفصل الثاني : حقيقة التضخم النقدي
70	المبحث الأول : حقيقة التضخم النقدي
70	المطلب الأول : حقيقة التضخم النقدي لدى علماء اللغة العربية .
70	المطلب الثاني : حقيقة التضخم عند فقهاء الشريعة المحمدية.
71	المطلب الثالث : حقيقة التضخم عند علماء الاقتصاد المعاصرين .
76	المبحث الثاني : أنواع التضخم النقدي
77	المطلب الأول : للتضخم النقدي باعتبار سرعة ارتفاع الأسعار .
77	النوع الأول : للتضخم الزاحف .
78	النوع الثاني : التضخم العنيف .
79	النوع الثاني : التضخم الجامح.
82	المطلب الثاني: التضخم النقدي باعتبار توقع نسبة حدوثه
82	النوع الأول : التضخم النقدي المتوقع
83	النوع الثاني : للتضخم غير المتوقع
84	المطلب الثالث : التضخم باعتبار الظهور والكمون .

- 85 المطلب الرابع : التضخم النقدي باعتبار مصدره .
- 88 المبحث الثالث: طرق قياس التضخم النقدي .
- 94 المبحث الرابع : التكيف الفقهي للتضخم النقدي .
- 103 **الفصل الثالث : أسباب التضخم النقدي**
- 109 السبب الأول - التعامل الربوي.
- 110 السبب الثاني - قلة الإنتاج وضعف الاقتصاد .
- 111 السبب الثالث - التضخم الناشئ عن زيادة النفقات .
- 111 السبب الرابع - تمويل النفقات العسكرية.
- 112 السبب الخامس - عامل التوقعات.
- 113 السبب السادس : الزيادة في نفقات عناصر الإنتاج .
- 114 السبب السابع: زيادة كمية الأوراق النقدية (العامل النقدي).
- 117 السبب الثامن : التضخم الناشئ عن زيادة الطلب .
- 119 السبب التاسع : العامل الدولي .
- 120 السبب العاشر : التضخم الهيكلي ..
- 127 السبب الحادي عشر : العامل السياسي
- 128 السبب الثاني عشر : العامل الاجتماعي .
- السبب الثالث عشر : تدهور معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية .
- 129
- 131 **الفصل الرابع : آثار التضخم النقدي**
- 134 المبحث الأول : الآثار الاقتصادية للتضخم النقدي.
- 134 أثر التضخم علي إعادة توزيع الدخل الحقيقي .
- 137 تكلي كفاءة العملة في قيامها بوظائفها .

الموضوع	رقم الصفحة
اختلال العلاقات التعاقدية .	139
التضخم وميزان المدفوعات .	141
تدني كفاءة الاقتصاد القومي.	142
أثر التضخم علي الانخار والاستهلاك .	142
التضخم والإنتاج .	143
ارتفاع الأسعار والكتلة النقدية المتداولة .	144
ازدياد معدلات التضخم .	144
الحد من الصادرات إلى الأسواق الدولية .	144
يؤدي التضخم إلى زيادة أسعار الفائدة .	145
يحد بقوة من عمليات الائتمان التجاري والاجتماعي .	145
المبحث الثاني : أثر التضخم علي الأفراد والمجتمع والأخلاق .	146
المطلب الأول : أثر التضخم علي الأفراد.	147
المطلب الثاني : أثر التضخم علي المجتمع .	148
المطلب الثالث : أثر التضخم علي الأخلاق.	149
المبحث الثالث :أثر التضخم علي قيمة النقود.	150
المطلب الأول : أثر التضخم علي النقود.	155
الفرع الثاني : أثر التضخم علي النقود الورقية.	179
الخاتمة .	239
فهرس المراجع .	245
فهرس للموضوعات	272



رقم الإيداع : 2009/15411

الترقيم الدولي : 1-553-224-77

مع تحيات

مكتبة الوفاء القانونية

تليفون : 0103738822 - الإسكندرية

التضخم النقدي

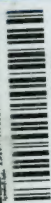
أسبابه وآثاره على الاقتصاد في العصر الحديث
في ضوء التطورات من منظور النقد العربي الحديث



د. محمد عبد الوهاب
مدرس اقتصاد النقد في جامعة القاهرة
رئيس قسم النقد في بنك مصر



Bibliotheca Alexandrina



1212357



الناشر
مكتبة الوراق القانونية
٠٠٢٠١٠٠ ٣٧٢٨٨٢٢
تليفاكس
٠٠٢٠٢/٥٤٠٤٤٨٠
الإسكندرية